جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي

إعداد الطالب
مضيان عواد الرشيدي

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة - 2013 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي الحبيبة، حفظها الله وأطال عمرها على طاعته ومرضاته...

وإلى زوجتي الغالية...

وإلى أبنائي وبناتي...

وإلى كل الإخوة والزملاء والأصدقاء...

وإلى كل طالب علم...

إلى كل هؤلاء أُهدي هذا العمل المتواضع.

مضيان عواد الرشيدي

الشكر والتقدير

أقدم خالص الشكر والتقدير لأستاذي العزيز الأستاذ الدكتور: يحيى عبابنة، مشرفي على هذه الدراسة، الذي مازلت أغترف من معين علمه الجم، وكرم أخلاقه، وحسن تعامله، فله من الشكر أجزله، ومن التقدير وافره.

ثم إني أقدم شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين قبلوا بأن يكونوا مناقشي في هذا اليوم، فهم أعلام في العلم، جهابذة في اللغة وعلومها.

ثم إني أقدم شكري لجامعتي الحبيبة "جامعة مؤتة" على ما قدمت من تسهيلات في سبيل خدمة العلم.

وأقدم شكري لكل الزملاء والأصدقاء الذين شاركوني التعب، ومغبة السفر في سبيل تحصيل العلم والمعرفة.

مضيان عواد الرشيدي

قائمة المحتويات

الملخص

البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي

مضيان عواد الرشيدي

جامعة مؤتة، 2013م

تمثل القاعدة النحوية أساساً اعتمد عليه النحاة في نظرتهم إلى النصوص اللغوية، إذ كان النحاة ينظرون إلى الأداءات اللغوية من خلال القاعدة النحوية، فما جاء موافقاً لهذه القاعدة التي وضعوها بناء على الشائع الأعم في كلام العرب، حكموا بصحته وأخذوا به وقاسوا عليه، وما خالف هذه القاعدة نعتوه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو غير ذلك مما درجوا عليه في مصنّفاتهم النحوية.

والواقع أنه يتوجب عليهم أن ينظروا إلى القاعدة من خلال تلك الأداءات اللغوية كافة، كثيرها وقليلها، ما وافق قواعدهم وما لم يوافقها، خاصة إذا ما كانت تلك الأداءات اللغوية صادرة عن العرب الذين يحتج بكلامهم وفي زمن الاحتجاج اللغوي.

إن هذا العمل الذي درج عليه النحاة أدى بكثير من الأداءات اللغوية إلى دائرة المتبقي في اللغة، وهذا المتبقي إما أن يكون ناجماً عن أداء غير واعٍ من أبناء اللغة بالقاعدة النحوية التي وضعها النحاة، أو أن يكون متمرداً على تلك القاعدة لعدم شموليتها ما تتيحه اللغة لأبنائها من مساحة واسعة في حرية الكلام، تلك الحرية التي تفوق كثيراً مساحة القاعدة النحوية الضيقة، إذ كان أبناء اللغة يعتمدون على أسس قواعدية ذهنية وفق سليقتهم وسجيتهم قبل استقرار القواعد النحوية الملزمة، والقواعد الذهنية تلك لا تكون ملزمة بالقدر الكافي الذي تكون عليه القاعدة النحوية، ومن هنا، فإن أبناء اللغة قد جاءوا بأداءات لغوية خارجة على القاعدة النحوية، فما كان من النحاة إلا أن لجأوا إلى التأويل البعيد والمتكلف كثيراً لمحاولة إخضاع هذه الأداءات اللغوية لما وضعوه من قواعد.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن ملامح المتبقي اللغوي ضمن مكملات العملية الإسنادية في اللغة العربية، وذلك في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

ففي المقدمة عرض سريع لفكرة هذه الدراسة ومنهجها، في حين اشتمل التمهيد على مفاهيم الدراسة الرئيسية، وتوضيح المراد منها، والمقصود بها، مثل الكلام على البنية، والبنية التركيبية، ومكملات العملية الإسنادية، والقاعدة والمتبقي اللغوي، وما يرتبط بجميع هذه الأفكار والمصطلحات.

وتضمن الفصل الأول الحديث عن المفاعيل الخمسة في النحو، وما خرج فيها عن القاعدة النحوية إلى دائرة المتبقي اللغوي.

وتضمن الفصل الثاني الحديث عن المحمول على المفعول به في اكتمال العملية الإسنادية، ويشتمل على تلك الأداءات اللغوية التي نجدها في المستثنى، والإغراء والتحذير، والاختصاص، والاشتغال، ومفردات العملية التصويتية: النداء والترخيم والندبة والاستغاثة.

وتضمن الفصل الثالث الحديث عن المشبه بالمفعول في اكتمال العملية الإسنادية، ويشتمل على ما وجدناه من ملامح المتبقي اللغوي في بابي الحال والتمييز.

أما الخاتمة فقد اشتملت على عدد من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

Compositional Structure for the Complements of Attribution in the point of Lalange

Median Awwad Median Al-Rashidi

Mu'tah University, 2013

The syntactic structure has been the basis for the grammarians to examine discourse, as grammarians have examined linguistic performances with regards to grammatical rule, so what is identical to grammatical rule and according to the common language used by Arabs is judged to be correct and adopted for use, contrary to that, any other use that does not match common usage of language by the Arabs is described as odd.

In fact, they should have examined grammatical rules via linguistic performances whether they are rare or common and if they match or differ from their rules, especially if these linguistic performances produced by the Arabs whose speech is considered authoritative at the time of linguistic manifestation.

Such a behavior by grammarians lead various linguistic performances to become a form of residual language, this linguistic performance might be a result of the speaker using language unaware of the grammatical rules put by grammarians, or for the rule being disagreeable with the mood of the speaker due to its noncomprehensiveness, contrary to what language permits of freedom to use speech, a freedom that is much wider than that of grammatical rule,; as speakers of a language depends on mental grammatical rules introduced by their instincts before the settlement of the decisive grammatical rules. Such mental grammatical rules are not binding enough similar to the case with grammatical rules. Thus, speakers of a language have devised linguistic performances that do not match grammatical rule, consequently, grammarians have used farfetched interpretations trying to make such performances match their grammatical rules.

However, the study tries to examine the lalange within the complements of attribution in the Arabic language.

The study includes a preface, an introduction, three chapters and a conclusion. The introduction shows the nature and methodology used in the study. The preface includes definitions used in the study; structure, compositional structure, complements of attribution, the rule and lalange etc.

Chapter 1 discusses the five Mafa'eel in the Arabic syntax, and the cases where they do not match the grammatical rule.

Chapter 2 discusses what is considered to be an object in the complement of attribution, including the styles of using exclusion, attraction, admonition, ascription, elegy and appealing.

Chapter 3 discusses what is known as Mushabbah Bilmaf'oul in the complement of attribution, including situations found in Alhal and At-Tamyeez.

The conclusion includes findings and recommendations of the study.

المقدمة:

تأخذ مكملات العملية الإسنادية نصيباً كبيراً من اهتمام الباحثين قديماً وحديثاً، وذلك لأنه يمكننا القول إن هذه العناصر اللغوية التركيبية تمثل جانباً واسعاً من الأداء اللغوي العربي عموماً، وبصرف النظر عن طبيعة هذه المكملات الإسنادية من الناحية الإعرابية الشكلية فإنها أخذت مكانها الأوسع، وحظها الأوفر من الدراسة، بحثاً، وتمحيصاً، وتدقيقاً، غير أن هذه الدراسة تركز على ناحية طالما أولها النحاة القدماء بالشاذ، أو أفردوا لها جزءاً خاصاً من القاعدة يختلف عن الأصل الذي وضعت له القاعدة الأساسية، وهي أداءات لغوية طُوعت لأجل أن تدخل ضمن القاعدة، وسنطلق عليها في هذه الدراسة مصطلح المتبقي اللغوي.

إن مثل هذه الأداءات اللغوية تأخذ جانباً من الخصوصية في الاستعمال، فهي مرتبطة بفكرة الخروجات أو التمردات اللغوية على القاعدة النحوية، وهي أداءات لغوية استعمالية أولها النحاة كي يرجعوها إلى القاعدة الأصلية، وإن كانت تلك الأداءات في كثير من نواحيها لا تنطبق عليها شروط ما أُدخِلت فيه.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تستقي مادتها العلمية من مجموعة الأداءات اللغوية المنقولة عن العرب، التي تمتاز بتمردها على القاعدة النحوية، وخروجها على القانون النحوي الذي وضعه النحاة بناء على ما استقروه من نصوص اللغة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول الكشف عن طبيعة التعامل التقعيدي للنحاة مع الأداءات اللغوية المسموعة عن العرب، وكيفية تأويلهم لتلك الأداءات على أسس لم تكن منطقية في كثير من الأحيان، فأصبح النحاة ينظرون إلى الأداء اللغوي من خلال القاعدة، وهو ما يوصف بعنف اللغة، إذ إن المفترض بهم أن ينظروا إلى القاعدة بناء على الأداءات اللغوية المختلفة.

وقد تركز هذه الدراسة على بيان الصفات التركيبية التي ترد بها مكملات العملية الإسنادية في أداءات كتاب الله تعالى وقراءاته المختلفة، للتأكيد على أن هذه الأداءات إنما جاءت موافقة لما كان مستعملاً عند العرب، وربط تلك الأداءات اللغوية بفكرة المتبقي في اللغة، وتوضيح الصورة التي أول النحاة من خلالها تلك الأداءات.

وتتمثل الأداءات اللغوية للمنصوبات في قسمين أساسيين: قسم يختص بالأداءات التي تدخل ضمن إطار القاعدة، وهذه الأداءات هي الشائعة في لسان العرب، وقسم يختص ببعض الأداءات اللغوية التي خرجت عن إطار القاعدة فتناولها النحاة بالتأويل كي يفسروا سبب دخولها في مكملات العملية الإسنادية وهي قليلة في كلام العرب إذا ما قيست بالقسم الأول، غير أنها حظيت باهتمام النحاة وبحثهم، وهذا ما تبحثه دراستنا.

إن هذه الدراسة لا تكتفي فقط بوصف تلك الأداءات التي نرصدها، سواء أكان ذلك في القرآن الكريم، أم في غيره مما جاء عن العرب شعراً أو نثراً، وإنما تحاول التحليل والكشف عن أصل تلك الأداءات اللغوية، وطبيعة تأويل النحاة لها، وموقف اللغة من تلك التأويلات، لذا فإن المنهج الذي ستتبعه هذه الدراسة يتمثل بالمنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلى نتائج مقنعة.

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

فالمقدمة تشتمل على عرض مختصر للدراسة ومنهجها، وما اشتملت عليه من أقسام.

أما التمهيد فللحديث عن فكرة الدراسة ومفاهيمها الرئيسية، إذ تناولت فيه الكلام على البنية، والبنية التركيبية، ومكملات العملية الإسنادية، والمتبقي اللغوي، وما يرتبط بجميع هذه الأفكار والمصطلحات.

في حين تضمن الفصل الأول الحديث عن المفاعيل الخمسة، وموضع الدراسة فيها ما خرج على التقعيد النحوي لهذه المفاعيل، بوصفه شاذاً أو نادراً أو قليلاً أو ما شابه ذلك عند القدماء، وبوصفه داخلاً ضمن دائرة المتبقي اللغوي في هذه الدراسة.

وتضمن الفصل الثاني الحديث عن المحمول على المفعول به في اكتمال العملية الإسنادية، ويشمل إلى جانب الاستثناء والإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال مفردات العملية االتصويتية من نداء، وترخيم، واستغاثة، وندبة، وهي أداءات لغوية حملها النحاة على المفعولية، جرياً على فرضية العلامة الشكلية، بينما تعدها هذه الدراسة ضمن دائرة المتبقي اللغوي، لخروجها على القاعدة النحوية.

والفصل الثالث كان للحديث عن المشبه بالمفعول في اكتمال العملية الإسنادية، ولقد تناولت فيه الحديث عن الخروجات اللغوية التي يمكن أن نتلمسها في بابي الحال والتمييز.

وثمة قسم آخر تعرض لحركة النصب التي جعلها النحاة القدماء علماً للمفعولية، ويشمل اسم "إن"، وخبر "كان"، واسم "لا" النافية للجنس، وخبر الحروف المشبهة بـ "ليس"، غير أن هذه الدراسة لم تتحدث عن هذه المنصوبات لاختلاف الهيئة التركيبية لها، ولعدم خضوعها لمظاهر التقعيد الخاصة بالمنصوبات، وقربها من النظام الإسنادي المعروف للجملة الاسمية.

وأخيراً فإن هذا البحث تضمن جهداً ليس هيناً، فما كان فيه من صواب فبتوفيق الله، وما كان من خطأ فهو خطأ غير مقصود، بل لا يمكن أن يكون الإنسان مصيباً دائماً، فقد يخطئ وتزل به قدمه.

التمهيد:

تنهض هذه الدراسة بالحديث عن مجموعة من العناصر اللغوية التي تمثل ركناً مهماً في العملية التواصلية بين المرسل والمتلقي، هذه العناصر اللغوية وإن كانت في تصنيفها النحوي لا تدخل ضمن المكونات الأساسية للجملة التامة نحوياً؛ غير أنها ذات مكانة مهمة في الدلالة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي لا تقل أهمية عن غيرها من العناصر الأساسية في الجملة من الناحية التركيبية، فهذه العناصر متممة للتركيب، علاوة على أن أكثر الأداءات اللغوية عمقاً، وأشيعها درساً هي هذه العناصر، وهي التي سماها النحاة القدماء بالمنصوبات تارة، وبالفضلات تارة أخرى.

غير أن حديثنا في هذه الدراسة لا ينصب على طبيعتها، أو مواضعها وشروطها بقدر ما ينصب على صور أداءاتها، وحالاتها المتعددة في التراكيب اللغوية المختلفة، تلك الحالات الموغلة في عمر اللغة، التي قد تقودنا في بعض نتائجها إلى افتراضات لغوية نابعة من الحالة غير المستقرة للقاعدة من جهة، ومن الطبيعة الأدائية لأبناء اللغة قبل اتضاح معالم التقعيد من جهة أخرى.

ولكن قبل الشروع بالحديث عن هذه العناصر من الناحية الاصطلاحية، ومن ناحية طبيعة الدراسة فلا بد لنا من أن نذكر شيئاً ولو يسيراً عن بعض المفاهيم التي تشكل الدعائم الأساسية لهذه الدراسة.

البنية التركيبية:

أما البنية فلا نقصد بها هاهنا ما شاع في أوساط الدارسين مصطلحاً صرفياً بحتاً، وما يشير إلى طبيعة تكوين الكلمة من الناحية الشكلية، وكيفية توزع الأصوات والحركات فيها، فكل هذه الأمور تختص بالبنية الصرفية(1)، التي لسنا بصدد الحديث عنها في هذه الدراسة، وإنما نقصد البنية النحوية.

---

1. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 61، وج: 2، ص: 306، وج: 3، ص: 212.

وقصدنا بالبنية النحوية يتبين من خلال وصف مصطلح "البنية" بمصطلح "التركيب"، وذلك حين نقول: البنية التركيبية، هذا يعني وجود ارتباط وثيق بين هذين المصطلحين، وهما بهذا الارتباط أصبحا يدلان على معنى واحد، وهو الناحية النحوية في بنية الكلام، أي طبيعة تركيب المكملات الإسنادية في الجمل والأداءات اللغوية المتنوعة.

ولقد كان العلماء القدماء يتحدثون عن التركيب حديثاً يختلف عن حديث العلماء المحدثين، فقد كان التركيب عندهم يمثل نمطاً من العلاقات الإسنادية، أو غير الإسنادية، أو الصوتية، أو المزجية، أو التعدادية، أو الإضافية[1]، وهذه التراكيب جميعاً وجدت من خلال علاقة جامعة بينها، في حين أن العلماء المحدثين ينظرون إلى التركيب على أنه مجموعة العلاقات الناظمة للكلام، وأنه يشتمل على جميع العلاقات التي يمكن أن تحصل بين عناصر الكلام المختلفة، فالتركيب عندهم إذن عبارة عن طريقة انتظام الكلمات والجمل والعبارات في الكلام، وليس التركيب أشكالاً متعددة توجد في جملة دون أخرى، أو يوجد بعضها ويختفي بعضها الآخر.

ولا شك في أن البنى اللغوية المختلفة تترابط وتتشابك مع بعضها لتكون في النهاية النظام التواصلي للغة، والطريقة المثلى في أداء الجمل والعبارات، وليس من الواقع أو المعقول أن تكون كل بنية ذات معنى خاص بها دون غيرها من البنى، أو ذات وظيفة خاصة، ومن هنا، فإن هذه البنى تشكل بمجموعها النظام الذي تأتي عليه اللغة، والبنية النحوية تختص بالعلاقة بين عناصر التركيب المختلفة[2].

وثمة علاقة وثيقة جداً بين البنية النحوية، والتركيب النحوي، فكلا المصطلحين يدل على العلاقة بين عناصر الجملة المختلفة، وطبيعة قيام هذه العلاقة، وكيفية تأثر كل عنصر بغيره وتأثيره فيه، يعني ذلك أن طبيعة العناصر اللغوية تقود إلى طبيعة

---

1. الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 210.

2. ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص: 143 - 144.

تركيبية مخصصة، هي ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح البنية التركيبية التي تختص بعلاقة العناصر الإسنادية وغير الإسنادية بعضها ببعض، والبنية النحوية، والبنيـة التركيبية تقود إلى نهاية واحدة، فهما مصطلحان يدلان على المسمى نفسه(1).

وتحتوي اللغة على أشكال مختلفة من التراكيب كما أشرنا، غير أن من بـين هذه الأشكال ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراستنا، ألا وهو التركيب الثابت، وهو تركيب يتميز عن غيره بأنه ارتبط بسياقات مختلفة، تلك السياقات أدت إلـى ثبـات ذلـك التركيب وفق هيئة مخصصة لا يتغير عنها، وهو من ناحية ثانية يحمل الدلالة التي لا يمكن لأي تركيب آخر بديل عنه أن يحملها، وتلك التراكيب ـ أي الثابتـة ـ لا مجال للإبداع التركيبي فيها، إذ هي وفق هيئتها تلـك تـؤدي الوظيفـة التركيبيـة والدلالية على أكمل وجه، ومما يميز التراكيب الثابتة أيضاً أنها واحدة فـي أغلـب اللغات الإنسانية، إذ لا تختلف صيغها أو دلالاتها من لغة إلى أخرى، بـل تحمـل الدلالة والصيغة نفسها ـ تقريباً ـ بين اللغات المختلفة(2).

فالحديث عن البنية التركيبية في هذه الدراسة يختص بطبيعة مجيء العناصـر غير الإسنادية، أو الفضلات كما شاع في الدرس النحوي، أو ما أطلق عليها عبابنة مصطلح "مكملات العملية الإسنادية"(3)، التي سنتحدث عنها فيما يلي من صـفحات؛ هذه الطبيعة التي يكتنفها كثير من الغموض، ويحيط بها أشكال متعددة من الأداءات التي لم تأتِ عبثاً أو بمحض الصدفة، بل هي مؤشرات على طريقة أدائيـة لأبنـاء اللغة في حالة معينة، أو في نمط أسلوبي معين، مما يدفع بالمتكلم من أبناء اللغة إلى

---

1. انظر: السعران، محمود (1997م). علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكـر العربـي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ص: 174.

2. الزعبي، آمنة صالح (2012م). التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، مجلة جامعة دمشق ـ المجلد 28ـ العدد الأول، ص: 134.

3. انظر: عبابنة، يحيى. العلاقات النحوية في اللغة العربية دراسة تاريخية مقارنة فـي النحـو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، نسخة على نظام pdf، (غيـر منشور)، ص: 221.

تأدية هذه العناصر وفق طبيعة مخصصة ذات انزياح تركيبي عن أصـل القاعـدة، وهو ما ستدور حوله هذه الدراسة.

والبنية التركيبية - بشيء من التجوز - ذات معنى متشابه مع معنى التركيب الإسنادي الذي أشار إليه العلماء النحويون القدماء، إذ يمثل التركيب الإسنادي علاقة المسند بالمسند إليه، وما يعتري هذه العلاقة من أحوال لغوية مختلفة، علاوة على أن هذا التركيب كغيره من التراكيب اللغوية الأخرى لا تتم الفائـدة منـه، ولا يكتمـل المعنى إلا من خلال تمام عناصره كافة، لأن جزء التركيب يقود إلى جزء الفائـدة، فإذا ما اكتملت الأجزاء اكتملت الفائدة، وإذا ما كانت الأجزاء منقوصة، بقيت الفائدة منقوصة هي أيضاً[1].

وعلى ذلك فإن التركيب الإسنادي لا يكتمل إلا بتـوافر عنـصرين أساسـيين ظهوراً أو تقديراً هما: المسنَد والمسنَد إليه، فحين يتوافر هـذان العنـصران فـي التركيب يكتمل المعنى ، ويكون ذا طبيعة دلالية تامة؛ ولكن ليس في كل الحـالات، فقد يحتاج التركيب إلى عناصر أخرى تتمم المعنى، وتكمل الدلالة، وهذه العناصـر المكملة هي ما سنتحدث عنها فيما يأتي.

مكملات العملية الإسنادية:

ومن خلال هذا العنوان يمكننا أن نرى أن هذه العناصر التركيبية الداخلة فـي نظام الجملة إنما هي عناصر مكملة للحالة التركيبية الملازمة التي وضعها النحاة، إذ جعل النحاة العرب من المسند والمسند إليه العنصرين الأساسيين في تركيب الجملة، وما سواهما لا يعد عنصراً أساسياً؛ لأن بغير هذين العنصرين لا يكون كـلام، ولا تستقيم الجملة بشكلها البنائي التركيبي، وزيادة على ذلك فـإن هـذين العنـصرين متلازمان في تكوين الجملة، وكل منهما يستدعي الآخر، فلا يصح أن توجد جملـة صحيحة تركيبياً، مستقيمة بنائياً تخلو من واحد من هذين العنصرين[2].

---

[1]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 210.

[2]. انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). الكتاب، تحقيق: عبـد الـسلام محمـد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج: 1، ص: 23، والمبرد، أبـو

والنحاة القدماء لم يولوا الاهتمام الكبير لما زاد على هذين العنصرين الأساسـيين في تركيب الجملة، بل صبوا جل اهتمامهم عليهما، وكان حديثهم عما سواهما مـن عناصر يتمثل بالنواحي التركيبية السطحية، زيادة على نعتهم مثل هـذه العناصـر بالفضلات، وهذا يعني أنها زائدة عن تركيب وتكوين الجملة، وأن المهم في الجملة هو المسند والمسند إليه، هذا الأمر دفع كثيراً من العلماء إلـى وضـع مثـل هـذه المكونات في أبواب الزيادة المختلفة[1].

ونجد أن مصطلح "مكملات العملية الإسنادية" أكثر موضوعية من مـصطلح "الفضلات" الذي أطلقه العلماء القدماء، وإن كانوا يقصدون به ما زاد على عمـدتي الكلام، وليس ما كان عديم الفائدة في الجملة، إذ إن النحاة القـدماء جعلـوا تقـسيم الجملة بناء على شكلها التركيبي، وانطلقت هذه الرؤية مـن وجهـة نظـر شـكلية تركيبية، ولم يتنبه النحاة القدماء إلى مسألة مهمة متمثلة بـأن العمليـة التواصـلية تختلف عن الأشكال التركيبية للكلام، فالتواصل الذي يؤديه الكـلام قـد لا يكتفـي بعنصري الإسناد، وإنما قد يكون في الفضلة نفسها، فلو أن سائلاً سأل: كيف جـاء زيد؟ لما جاز لنا أن نجيب: جاء زيد، بالرغم من أن الجملة الأخيرة تحتوي علـى عنصري الكلام - المسند والمسند إليه - وهذا هو الفرق بين مسألة التواصل التي تؤديها اللغة، ومسألة التركيب التي ألح عليها العلماء القدماء[2].

ولقد حاول بعض النحاة في العصر الحديث الثورة على التقسيم الذي أوجـده النحاة القدماء للجملة من حيث عنصري الإسناد، وجعلوا من العملية التواصلية هي

العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتـب، بيروت - لبنان، ج: 4، ص: 126.

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، القـاهرة - مصر، الطبعة الرابعة، ج: 1، ص: 198.

2. انظر: عبابنة، يحيى. العلاقات النحوية في اللغة العربية، ص: 221، 222.

الأساس في تحديد الجملة، فثمة جمل إسنادية وجمل غير إسنادية (تواصلية)، وكلتا الجملتين تؤدي وظيفة الدلالة والتواصل في الكلام[1].

فهذا مثلاً برجستراسر يرى أن الجملة لا بد أن تكون مكونة من عنصري الإسناد - المسند والمسند إليه - في حين أنه يقر بوجود مجموعة من التراكيب اللغوية التي لا تعد جملاً إسنادية، إذ لم يكتمل فيها عنصرا الإسناد[2].

ومن ناحية ثانية فإن اللغة تشتمل على كثير من الأداءات اللغوية التي لا تمثل جملة بهيئتها التي هي عليها، بل هي مستقلة بذاتها وغير إسنادية، وذلك كالنداء والتركيبات العطفية والإضافية والوصفية، فإنها تستقل بذاتها، ولا وجود لعنصر الإسناد فيها، فجملة النداء ليست بجملة إسنادية، غير أنها مكتفية بذاتها ولا تحتاج إلى غيرها مظهراً كان أم مقدراً[3].

وكذلك عبد الرحمن أيوب فقد ذكر أن الجمل في العربية ليست فعلية واسمية كما قسمها النحاة العرب القدماء فحسب، مما دفعهم إلى إدخال كثير من الأداءات اللغوية ضمن هذين القسمين، بل إن الجملة تنقسم إلى إسنادية وغير إسنادية، فمن الجمل الإسنادية الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومن الجمل غير الإسنادية جملة التعجب، وجملة النداء، وجملة نعم وبئس، فلا يمكننا أن نعد مثل هذه الجمل جملاً فعلية بمجرد تأويلات النحاة لها[4].

أما إبراهيم السامرائي فإنه يوافق عبد الرحمن أيوب فيما ذهب إليه من تقسيم الجمل إلى إسنادية وغير إسنادية، إلا أنه رأى أن يدخل ضمن الجمل غير الإسنادية

---

1 .انظر: أيوب، عبد الرحمن (1957م). دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ص: 138، و المخزومي، مهدي (1986م). في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ص: 53، وعبابنة. العلاقات النحوية في اللغة العربية، ص: 212.

2 . حماسة، محمد عبد اللطيف (1983م). العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، الكويت، ص: 49.

3 . برجستراسر (1982م). التطور النحوي للغة العربية، أخرجه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ودار الرفاعي، الرياض - السعودية، ص: 125.

4 . انظر: أيوب. دراسات نقدية في النحو العربي، ص: 129.

جمل الطلب، كالجملة الفعلية التي تبدأ بفعل أمر، والجملة التي تبدأ بالفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية[1].

فالجمل غير الإسنادية هي التي يمكن أن تعد جملاً إفصاحية، أي إنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعالياً يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم، أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأفعال[2].

ولقد أشار بعض النحاة القدماء إلى أن الفضلة يمكن الاستغناء عنها في الجملة، غير أن هذا الاستغناء لا يقصد به الحذف أو عدم ارتباطها بالمعنى، بل قصدوا به الزيادة على الركنين الأساسيين في تكوين الجملة، وبعضهم أشار إلى أن الفضلة ما كانت بعد تمام الجملة وليس بعد تمام الإسناد[3].

والفضلة ليست خارجة عن إطار المعنى، بل هي مؤثرة تأثيراً كبيراً في الدلالة والمعنى، إذ هي تأتي بعد تمام العملية الإسنادية، غير أنها تبقى على ترابط وثيق بركني الإسناد اللذين يمثلان الحالة التركيبية للجملة، فهذه المنصوبات التي تسمى فضلات، لها تأثيرها الكبير في تمام المعنى والدلالة، وذلك كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، أو كشف إبهام وغموض يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو تأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو تعليل قيامه به، إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها بعد تمام ركني الإسناد[4].

ويعني ذلك أن الجملة في العربية تنقسم إلى قسمين: جملة إسنادية، يكون فيها عنصرا الإسناد ظاهرين، وتتشكل الجملة من خلالهما، ونوع ثانٍ يتمثل بالجملة غير

---

1. انظر: السامرائي، إبراهيم (1983م). الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ص: 211.

2. حماسة. العلامة الإعرابية، ص: 97.

3. ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ـ مصر، الطبعة الحادية عشرة، ص: 235.

4. انظر: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 98.

الإسنادية، وهي التي تخلو من عنصري الإسناد، غير أنها تحولت وفق نظامها الإفصاحي إلى نموذج محفوظ في بعض الأحيان، أو أداء لغوي مخصص في أحيان أخرى، الأمر الذي جعلها تعطي دلالة محددة دون وجود عنصري الإسناد، وذلك كالتعجب والنداء والمدح والذم وغيرها[1].

ويشير المخزومي صراحة إلى أن الفتحة التي عدها القدماء علامة للمفعولية ليست علامة على شيء محدد، بل هي لا تعدو أن تكون علامة عدم دخول الكلمة المحركة بها ضمن دائرة الإسناد، أو ضمن دائرة الإضافة[2].

إذن فلا شك في أن ما أطلقوا عليه مصطلح الفضلات إنما جاء من أجل إتمام المعنى، وتكميل الدلالة، فهي تكمل ما ارتبط بالعملية الإسنادية نفسها، وفرق بين جملة اكتمل معناها وجملة لم يكتمل معناها، واكتمال المعنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه العناصر غير الإسنادية، التي لها تأثيرها الكبير في تكوين الجملة، وهذا المعنى هو فعلاً ما نقصده من خلال المصطلح الموضوع لهذه العناصر غير الإسنادية، فهي ذات علاقة تكاملية مع العنصرين الأساسيين في الجملة، فالدلالة تكتمل من خلال هذه المكملات، وليس أدل على أهميتها في تكميل الدلالة من قوله تعالى: " يا أَيها الَّذِين آمنُوا لَا تَقْربوا الصلَاةَ وَأَنْتُم سكَارى حتى تَعلَموا ما تَقُولُون ولَا جنُبا إِلَّا عابِرِي سبِيلٍ حتى تَغْتَسِلُوا"[3].

فجملة "وأنتم سكارى"، والجملة المعطوفة عليها: "ولا جنباً"، واقعتان في محل نصب حال، والحال فضلة، غير أن المعنى لا يتم ولا يكتمل إلا من خلالهما، بل الأمر أشد من ذلك، إذ لو حذِفت هاتان الجملتان لاختل المعنى اختلالاً كبيراً، ولكانت الدلالة على النقيض تماماً، ومن هنا تظهر لنا أهمية هذه المكونات التركيبية في تكوين دلالة الجملة.

---

1. حماسة. العلامة الإعرابية، ص: 97.
2. المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 81.
3. سورة النساء، آية: 43.

القاعدة والمتبقي:

تعمد هذه الدراسة إلى الحديث عن الحالة التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين شيئين اثنين: القاعدة التي وضعها النحاة، وظاهرة المتبقي التي توغل في جـسم اللغة، وتشير إلى الأداءات غير الواعية التي دخلت نظام اللغة وأصبحت جزءاً مهماً من مكوناتها في العملية التواصلية.

أما القاعدة فهي ما وضعه النحاة كأساس للعنصر التركيبي من مكملات العملية الإسنادية، ولقد توصل إليه النحاة من خلال استقراء نصوص اللغة المختلفة، غيـر أنهم وضعوه وفقاً للنمط الاستعمالي السائد، ووفقاً لنظرية تحكمت بأذهانهم ألا وهي نظرية العامل، فاستناداً إلى هذين الأمرين تمت عملية التقعيد، على الرغم مـن أن هناك أداءات لغوية تخالف أساس الوضع، غير أنهم أفردوا لهـذه الأداءات حـديثاً خاصاً عنها، ولم يدرجوها ضمن الأساس الوضعي، أو ما يعرف بالقاعدة.

ولقد تلقف النحاة مثل هذه الأداءات المتمردة على القاعـدة التـي وضـعوها، وجعلوا منها شواذ عن قاعدتهم، وفي واقع الأمر أن هذه الأنماط التركيبية والأداءات اللغوية لم تكن تخضع لفكرة القاعدة والتطبيق أو الشذوذ، بل هي عبـارة عـن أداء يؤديه أبناء اللغة نتيجة للمساحة الكبيرة من الحرية التي تتيحها اللغة لهـم، فتخـرج بعض هذه الأداءات مختلفة عن النمط السائد الذي جعل منه النحاة قاعدة يحتكمـون إليها.

إن هذه الأداءت اللغوية المتمردة على الأعراف العامة التي ضبطها النحـاة، والخارجة على طبيعة قوانينها اللغوية تحدث عنها العلماء المحدثون - خـصوصاً الغربيون - في إطار علمي جديد، وهو ما يسمى بعنف اللغة، وذلك أن اللغة تتـيح لأبنائها مساحات كبيرة من حرية الأداء اللغوي، وثمة أداءات تتميز بخروجها على الأعراف اللغوية السائدة، هذه الخروجات تصدر عن ابـن اللغـة ضـمن دائـرة اللاشعور، أو اللاوعي، وهذه فكرة فرويدية طُبقت على اللغة، حيث يتعلق اللاشعور بالأحداث التي يتوهمها الإنسان نتيجة للأحلام أو الذكريات أو غيرها من المكنونات الداخلية للنفس، فتؤثر هذه العناصر غير اللغوية على طبيعة الأداء اللغوي ضمن ما

يسمى بالمتبقي[1]، وإن كنا في هذه الدراسة لا نعني بالضبط فكرة اللاوعي التي أتى بها فرويد، وإلا لكنا نتحدث عن شيء من التعمية التي لا تفيد التواصلية، ولا يمكن أن تخرج الإنسان من العزلة إلى المجتمع[2]، بل نعني به عـدم الـوعي بالقاعـدة النحوية الإلزامية التي وضعها النحاة، أو عدم الالتفات إلى هذه القاعدة مع العلم بها؛ لأن ابن اللغة يريد أن يتكلم لغته كما هي دون أن يلتزم بقاعدة ما، وإنما يجب على القاعدة أن تخضع للغة وتحتويها، ولا أدل على ذلك من المسألة التي حدثت بين عبد الله ابن أبي إسحاق والفرزدق، عندما أنشد الفرزدق[3]:

وعض زمانٍ يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتاً أو مجلّفُ

فسأله ابن أبي إسحاق: علام رفعت؟ فقال الفرزدق: على ما يـسوؤك وينـوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[4].

إن عدم الوعي هذا الذي نتحدث عنه نتج عنه صور كثيرة من صور المتبقـي في الأنظمة التركيبية لمكملات العملية الإسنادية، وهي خروجات على القاعدة التـي غالباً ما كانت محدودة، إذ إن التقعيد يكون بالاستقراء الناقص بالضرورة، وقد يكون

---

[1]. لوسركل، جان جاك (2005م). عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مـصلوح، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 12 ـ 13.

[2]. انظر: برديائف، نيقولاي (1982م). العزلة والمجتمع، ترجمة: فؤاد كامل، مراجعـة: علـي أدهم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص: 111، وعبابنة، يحيى عطية(1434هـ). ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، بحث تحت النشر، مجلة جذور، النادي الأدبي بجـدة، السعودية، العدد: 34، ص: 4.

[3]. انظر: الفرزدق، همام بن غالب (1987م). ديوان الفرزدق، شرح وضـبط وتقـديم: علـي فاعور، دار الكتب العلمية، بيـروت ـ لبنـان، الطبعـة الأولـى، ص: 386، وروايـة الديوان:"... مسحتاً أو مجرفُ"، ولا تؤثر في موطن الشاهد.

[4]. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (1998م). نزهة الألباء في طبقـات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 28، وعمـر، أحمد مختار (1988م). البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عـالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ص: 92.

النقص فادحاً مما يؤدي إلى وصم ما يخرج على الكثير بصفات تحمل معنى الخلل، وقد تكون هذه الخروجات في حقيقة الأمر أوسع من القاعدة نفسها.

ولقد حاول بعض العلماء المحدثين من العرب تفسير هـذه الأداءات اللغويـة المتمردة على القاعدة، فقالوا إن مثل هذه الأداءات ناجمة عن ما أحدثه الشعراء من اضطرار وأخطاء لا شعورية في أثناء كتاباتهم الشعرية، ولقد حصلت هذه الأخطاء نتيجة لتركيزهم على الوزن والقافية وما يتعلق بالشعر من نواحٍ موسيقية مختلفة[1].

غير أن هذه الفكرة تجد شيئاً من الضعف حين نرى ما وقع فيه الشعراء مـن أخطاء أو ضرائر في لغة النثر، فما السبب الكامن وراء وجود هذه الأخطاء في لغة النثر وقد عرفنا سببها في لغة الشعر؟

وقد أشار عبابنة إلى أن ذلك يعني واحداً من أمرين:

الأول: إما أن تكون هذه الأخطاء والزلات لا تختص بلغة الشعر دون لغـة النثـر، وإنما هي ناجمة عن المساحة المفتوحة التي تتيحها اللغة لأبنائها، فيمكنهم بهذه المساحة أن يؤدوا ما يشاؤون من الكلام استناداً إلى مرونة اللغة.

الثاني: أن تكون هذه الأداءات خاصة بلغة الشعر فعلاً، غير أنها تسربت إلى لغـة النثر في وقت ما من عمر اللغة، فتكون بذلك خارجـة علـى طبيعـة الأداء النثري للغة[2].

وهذا ما سنراه في فصول الدراسة، إذ ثمة أداءات لغوية خارجة على القاعـدة ولكنها ليست من الشعر، وإنما هي من لغة النثر، يستوي في ذلك الأمثال، والخطب، والأحاديث الشريفة، والقراءات القرآنية، وبعض ما لا يختلف فيه مـن التراكيـب القرآنية الكريمة.

وما ستسعى الدراسة به يتمثل بمحاولة تسليط الضوء على مثـل هـذه الأداءات اللغوية المتمردة على القاعدة، التي يمكننا أن ننظر إليها من وجهة نظر حديثة على

---

[1]. عبد التواب، رمضان (1999م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة - مـصر، الطبعة السادسة، ص: 163.

[2] .انظر: عبابنة. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي ص: 3.

أنها داخلة في دائرة المتبقي، وبناء على هذه الفكرة سنحاول توجيه الشواهد الشعرية والنثرية التي تدخل ضمن هذه الدائرة.

وسترتكز الدراسة على مكملات العملية الإسنادية إذ تشمل هذه المكملات عدداً كبيراً من الأداءات اللغوية التي تدخل ضمن الإطار التركيبي للجملة في اللغة، فهي يجمعها جامع ربما كان جامعاً ملازماً نجم في أوله عن حالة تصويتية اختارتها اللغة كي تكون أيسر على الناطقين بها، حيث تمثل الفتحة أسهل الحركات في العربيـة، ومن هنا اختيرت كي تكون الحركة الإعرابية التي تختص بأكثر عناصـر الكـلام وروداً ليسهل ذلك على المتكلم.

فمكملات العملية الإسنادية تشمل المفعولات، وما حمل على المفعول به، ومـا شبه بالمفعول به، ولا نتطرق للحديث عن ما كان ناجماً عن جبرية الإسناد المتمثل باسم "إن" وأخواتها، واسم "لا" النافية للجنس، وخبر "كان" وأخواتهـا، والحـروف المشبهة بـِ "ليس"؛ فهذه لا تنطبق عليها فكرة مكملات العملية الإسنادية، وذلك لأنها هي ذاتها داخلة في العملية الإسنادية - من وجهة نظر القدماء - وهي بحاجة إلـى دراسة خاصة بها، وليس ضمن فكرة هذه الدراسة.

غير أن المسألة التي نبحثها هاهنا ليست كسائر المسائل التي يتناولها النحـاة، أي إننا لا نريد الحديث عن هذه المكملات من وجهة نظر تعليميـة بحتـة، وإنمـا تختص هذه الدراسة في بحث الاستعمالات التي طُوعت من أجل القاعـدة، فكـان الحكم عليها بأنها داخلة في باب من أبواب المكملات بناء على تأويل شديد من قبل النحاة حتى لا تخرق تلك الأداءات اللغوية صرامة القاعدة التي وضعوها.

إن مثل هذه الأداءات اللغوية تأخذ جانباً من الخصوصية في الاستعمال، فهـي مرتبطة بفكرة بقايا الظاهرة اللغوية، أي إنها تخضع لفكرة المتبقـي، وهـي أداءات لغوية أولها النحاة كي يرجعوها إلى القاعدة الأصلية، وإن كانت تلك الأداءات فـي كثير من نواحيها لا تنطبق عليها شروط ما أُدخِلت فيه.

وهذه الأداءات اللغوية المتمردة لا تعني أن ابن اللغة يريد أن يخرق القواعـد أو يتمرد عليها بمحض إرادته، بل إن ذلك شأن المتبقي، فهو ينـزع إلـى التمـرد والخروج على المألوف القواعدي، وقد لا يدري ابن اللغـة أنـه يختـرق القاعـدة

وإلزاميتها، وقد يدري ولكنه يرى أن هذه القواعد غير مكتملة، نتيجة للمساحة الكبيرة التي تمنحه إياها اللغة، فيأتي بمثل هذه الأداءات الخارجة على قواعد النحو السوسيري أو النحو الضيق كما اصطلح عليه العلماء الغربيون(1).

والمتبقي يرتبط بقضية الاستعمال والواقع في اللغة، فالاستعمال يشتمل على عدد كبير من الأداءات اللغوية التي تدخل ضمن إطار صرامة القاعدة، ولكن عدداً ليس قليلاً بقي غير خاضع لجبرية تلك القاعدة، وهذه الأداءات لا يستهان بها، ولا يمكن رفضها، بل هي ناجمة عن المساحة التي تتيحها اللغة، ويقصدها المتبقي الذي يصل إلى أقصى حدود ما تتيحه القواعد النحوية، الأمر الذي دفع بلوسركل إلى تسمية مثل هذه الأداءات اللغوية باللحن الجميل، والعلاقة بين القواعد النحوية والمتبقي ليست علاقة انعكاس أو تضاد أو حتى قلب، بل هي علاقة إفراط تذهب بالأداء اللغوي إلى أبعد ما يمكن أن تمنحه القاعدة النحوية لابن اللغة(2).

إجراءات الدراسة:

تعمد هذه الدراسة بداية إلى تبيين القاعدة الأصلية التي وضعها النحاة للعنصر التركيبي من مكملات العملية الإسنادية، وتوضيح قصدهم بالقاعدة الأساسية لهذا العنصر التركيبي، فمثلاً المفعول به وضع له النحاة قاعدة أصلية تتمثل بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل حقيقة أو تقديراً، غير أنهم وجدوا بعض الأداءات اللغوية التي لا تنطبق عليها هذه القاعدة ولكنها تحمل حركة الفتح، فاضطر النحاة إلى تأويلها وفق ما تقتضيه القاعدة إلى باب من أبواب المفعول به، أو حملوها عليه.

إن هذه الأداءات غير الخاضعة للقاعدة الأساسية هي صلب دراستنا، وهي التي نطلق عليها اسم "المتبقي"، فهي تمثل أداء غير واعٍ من أبناء اللغة، هذا الأداء غير الواعي ليس لا شعورياً إلى حد كبير؛ وذلك لأن اللغة نشاط إنساني واعٍ، ولكن يمكننا أن نقول إنه أداء غير واعٍ من الناحية التي تتيحها اللغة، فاللغة تتيح مساحة كبيرة للمتكلم يؤدي من خلالها ما يريد، والمتبقي يدخل ضمن هذه المساحة.

---

1. انظر: عبابنة. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص: 5.
2. لوسركل. عنف اللغة، ص: 131.

يعني ذلك أننا في هذه الدراسة لن نتطرق للحديث عن الشاذ وغير الشاذ، بل إن جميع ما وصل إلينا من نصوص اللغة يدخل ضمن دائرة الأداء اللغـوي المقبـول، وما اطرد منه فهو يدخل في دائرة القاعدة، أما ما لم يطرد، أو كان مخالفاً لما اطرد يدخل ضمن دائرة المتبقي، إذ يمثل المتبقي الشيء القليـل مـن الأداء الاسـتعمالي العام، في حين أن الأداء الاستعمالي الأوسع يحمل صفة الاطراد للعناصر التركيبية الداخلة ضمنه.

وترتكز هذه الدراسة في مادتها الأساسية على تلـك الأداءات اللغويـة التـي سنسميها في هذه الدراسة بالمتبقي، التي أوضحناها من قبل، إذ تعمد إلى بيان كيفية إخضاع النحاة والعلماء واللغويين تلك الأداءات المتمردة على القاعدة للقاعدة نفسها، وما هي في الحقيقة إلا أداءات لغوية تبقت نتيجة عدم خضوعها أصلاً للقاعدة، ومن هنا فإن العلماء لجأوا إلى التأويل والتفسير من أجل إعادة تلك الأداءات المتمردة إلى جسم القاعدة، واعتمدوا في ذلك على إحساسهم المطلق بأن القاعدة يجب أن تتصف بالكلية، ويجب أن يدخل تحتها كافة الأداءات اللغوية التي تحمل شكلاً معيناً سـواء أكانت طبيعة الأداء اللغوي قريبة من القاعدة أم بعيدة، فالواجب عليـه- أي الأداء- أن يدخل ضمن القاعدة.

ومن ناحية ثانية فإن النحاة لما افترضوا أن الحركات أعلام علـى التركيـب فالضمة علم الإسناد والفاعلية، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم المفعولية فـإنهم أجبروا أنفسهم بأن يدخلوا عدداً كبيراً من الأداءات اللغوية التي قد لا ينطبق عليهـا الشرط ضمن دائرة المفاعيل، وفي الحقيقة ما هي إلا أداءات متمردة تبقت في جسم اللغة نتيجة للأداء غير الواعي من أبناء اللغة، وكان يفترض بالنحاة أن يعالجوا تلك الأداءات وفق طريقة أخرى، وليس بإرغامها على الدخول في القاعدة.

فموضوع هذه الدراسة يرتكز ارتكازاً كبيراً على بيـان مثـل هـذه الأداءات اللغوية المتبقية التي أخضعها النحاة لجبرية القاعدة.

الفصل الأول
المفاعيل

حين يبدأ الباحث بالحديث عن المنصوبات فلا شك أنه سيبدأ حديثه عن المفاعيل، إذ إنها تشكل الأساس الذي انطلق النحاة من خلاله في حديثهم عن المنصوبات، فهي منتصبة على أساس نحوي بحت، ومن خلالها شبه النحاة غيرها بها وحملوا سائرها عليها، فأخذت حكمها النحوي والإعرابي عندهم، وهو مما يمكن أن نسميه أيضاً عنفاً على اللغة، فليس من الموضوعية بمكان أن نخضع عنصراً تركيبياً ما بقاعدة هو أصلاً لا ينضوي تحتها، وليس من الموضوعية بمكان أيضاً أن نعطي ذلك الشيء الحكم ذاته المعطى لما شُبه به، فالأصل أن نتحدث عن العناصر التركيبية الظاهرة في الأداءات اللغوية وفق سياقها الأدائي الذي تنتظم فيه، وليس إدخالها وفق نظم أخرى قد لا تنطبق طبيعة القاعدة عليها تماماً.

وفي هذا الفصل سيكون الحديث عن آثار المتبقي في المفاعيل الخمسة المعروفة، وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، فهذه العناصر النحوية والتركيبية تعرضت للتقعيد النحوي، وفقاً للتفكير النحوي التحليلي عند النحاة الذين أوجدوا لكل منها قاعدة نحوية تضم القضايا التركيبية التي تخص هذا العنصر، كالتقديم والتأخير والزيادة والحذف، والنيابة، وغيرها من القضايا النحوية الخاصة بهذه العناصر.

غير أن النحاة لم يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل وجدوا مجموعة من الأداءات اللغوية المنقولة عن العرب لا تنطبق تماماً على هذه العناصر التركيبية وشروطها، فدفعهم ذلك إلى لي عنق الأداء اللغوي وإدخاله في سياق أدائي مشابه وفقاً لناحية ما، أو وجه سياقي ما، أو إذعاناً منهم للقاعدة النحوية التي يرغبون في تعميم أثرها، فهم يفترضون أن الفتحة علامة المفعولية، ومن هنا أُجبِر هؤلاء النحاة على إخضاع كثير من الأداءات اللغوية للقاعدة نتيجة لحملها علامة النصب التي يفترضون أنها علامة المفعولية.

ومن هنا فإن الحديث سينصب على النواحي التـي تمثـل الأداءات اللغويـة الخاضعة للمتبقي في اللغة، والناتجة بدءاً من أداء لا واعٍ من أبناء اللغة، أو بعبارة أخرى ناتجة عن طبيعة المتبقي الذي يمثل نتيجة من نتائج العنف اللغوي.

1 . 1 المفعول به:

يقرر النحاة وفقاً لاستقرائهم اللغوي أن حق المفعول به النصب إذا كان الفاعل مذكوراً في الكلام، لأن فعل الفعل قد وقع به، فيكون فعل الفاعل قد تعدى إليه، ولقد كان حق المفعول به النصب والفاعل الرفع كي يفرق بينهمـا مـن وجهـة نظـر النحاة[1].

فالأساس الذي اعتمده النحاة في تحديد مفعولية المفعول به أنه وقع عليه فعـل الفاعل فيكون وقوع فعل الفاعل دليلاً على المفعولية، هذا بشرط وجود الفاعل فـي الجملة؛ لأنه إذا ما حذف الفاعل، فإن الفعل يكون مبنياً للمجهول، ولا يعـود حـق المفعول به النصب.

في حين يبين بعض النحاة أن المفعول به يختص بالفعل الذي يقع على شـيءٍ ويؤثر فيه، فهذا الفعل يسمى متعدياً، أما الفعل الذي لا يقع على شيءٍ ولا يؤثر فيه فيسمى لازماً[2].

ولقد ذكر الزمخشري في المفصل أن المفعول به يتمثل بـالواقع عليـه فعـل الفاعل، وهو-أي المفعول به- الفارق بين اللازم والمتعدي من الأفعال، وقد يكـون واحداً أو اثنين أو ثلاثة، وهو قد ينتصب بالظاهر أو المضمر من العوامل، فما كان مضمراً فقد يكون مضمراً مستعملاً في الإظهار، أو مضمراً لازم الإظهـار[3]، ولا

---

[1]. المبرد. المقتضب، ج 1، ص 8.

[2]. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيـق: عبـد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ج 1، ص 169.

[3]. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيـق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص 58.

يبتعد الجرجاني في تعريفه للمفعول به عما ذكره الأسبقون، فهو يشير إلى أنه مـا وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها، أي بواسطة حرف الجر[1].

إن هذه التعريفات والحدود التي وضعها العلماء والنحاة منذ بداية الحديث عن التأليف النحوي تمثل الأساس الذي بني عليه مفهوم المفعول به، وهو أساس وقـوع فعل الفاعل عليه، أو تأثيره فيه، فإذا كان الفاعل قد أثّر في الاسم المنصوب بعـده، وكان الفاعل مذكوراً فإن هذا هو المفعول به دون شك من وجهة نظر النحاة، ولكن ليس هنا موضع الحديث، وإنما يتمثل في أن النحاة لما أتوا إلـى الأداءات اللغويـة المختلفة وجدوا أن كثيراً من هذه الأداءات تشبه المفعول به، غير أنهـا لا تحمـل شروطه وحدوده كافة، فأجبروا هذه الأداءات على الخضوع لقاعدة المفعـول بـه، وهذا ما نتحدث عنه في ظل المتبقي اللغوي.

والمفعول به حقه النصب كما تقدم، غير أن النحاة حين نظـروا فـي كـلام العرب، لم يتوقفوا عند الناحية الشكلية فحسب، بل تناولوا أيضاً الناحية المعنوية، فقد يكون المعنى دليلاً على المفهوم أو جوهر المفعول به دون اللجـوء إلـى العلامـة الشكلية المتمثلة بالفتحة، هذا ما كان نتيجة لبعض الأداءات اللغوية التـي لا يمكـن معها اعتبار المفعول به آخذاً علامة أخرى غير الفتحة، كمجيئه مرفوعاً والفاعـل منصوباً في مثل قولنا: خرقَ الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر[2]، ففـي هـذا الأداء اللغوي كما نرى جاء المفعول به مرفوعاً وجاء الفاعل منصوباً، أي إن النمط الجملي لم يعد معتمداً على العلامة الشكلية بعد انتفاء دور العلامة الإعرابية، ولقـد

---

[1]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص 224.

[2]. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج 3، ص 464، وابن هشام، أبو محمد عبد الله بـن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقـاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، ج 2، ص 78، وابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبـارك، ومحمـد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة، ص 917، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبـد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، ج 2، ص 6.

أشار النحاة إلى مسألة الدلالة بأن الدلالة تقودنا إلى الفاعل من المفعـول، كمـا أن القائل بهذا القول قد غلّب الرتبة على الدلالة، ومن ذلك قول الأخطل[1]:

مِثْلُ القَنافِذِ هداجون قَد بلَغَتْ   نَجران أو بلَغَتْ سوءاتِهم هجر

إن هذه الأداءات اللغوية في طبيعتها حاول النحاة أن يفسروها وفق ما لـديهم من أدوات في وقتهم السابق، فقالوا: إنه لما أمن اللبس بين الفاعل والمفعول لم يكن هناك إشكال في أن يحمل الفاعل حركة المفعول، ويحمل المفعول حركة الفاعل، كما رأينا في سابق الأمر، ومن ثم فإن المتكلم باللغة نظر إلى الرتبة ولـم ينظـر فـي الإعراب[2].

هذا ما كان ينظر إليه النحاة القدماء في تفـسير هـذه المنقـولات والأداءات اللغوية المأخوذة عن العرب، وهم من ناحية ليسوا راضين تماماً عن هذه الأداءات، فهم يرون فيها خروجاً على القاعدة، ومن ناحية ثانية، فإنهم ليسوا قـادرين علـى ردها، إذ هي داخلة ضمن إطار عصر الاحتجاج اللغوي، وسمعت عن العرب، فلا يمكنهم ردها، فلجأوا إلى التأويل المتمثل بأمن اللبس كما رأينا.

وحقيقة ما نراه في مثل هذه الشواهد اللغوية أن الأمر لا يرتبط بأمن اللـبس، بل هو مرتبط بمسألة المتبقي، فالعرب نطقوا بمثل هذه الأداءات اللغوية في وقت لم

---

1. البيت للأخطل، انظر: الأخطل، غياث بن غوث (1994م). ديوان الأخطل، شـرح: مهـدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 109، برواية:

على العيارات هداجون قد بلغت   نجران أو حدثتْ سوءاتِهم هجر

والشاهد في: الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي (1990م). تثقيف اللـسان وتلقـيح الجنان، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنـان، الطبعـة الأولى، ص 34، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 6، ويعقوب، إميل بديع (1996م). المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 236.

2. ابن هشام. أوضح المسالك، ج 2، ص 78، وابن عقيل، عبد الله بن عبد الـرحمن العقيلـي (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة سعيد جودت وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة العـشرون، ج 2، ص 74.

تستقر فيه القاعدة على وجهها التام، وفي وقت كانت فيه اللغة نقلاً علـى الألـسنة، فكانوا ينطقون حسب ما تؤديه ألسنتهم، ولم تخضع تلك الألسنة للتهذيب أو للتدريب، فكانت تخرج معهم هذه العبارات نتيجة لعدم وجود القاعدة التي تحكم الأداء اللغوي.

وبعد مجيء القاعدة لم تتثقف كافة الألسنة، ولم تبتعد كل الأداءات عن حيـز الوجود، بل استمرت بعض الشواهد ماثلة أمام العرب في بعض نصوصهم كالأمثلة السابقة، وهي جزء من الأداء غير الواعي من أبناء اللغة لبعض أشـكال الكـلام، فصارت في نهاية المطاف جزءاً من المتبقي اللغوي.

إذن فالمسألة مرتبطة بالأداء غير الواعي والمتبقي من جهة، وليست مرتبطـة بأمن اللبس كما كان يظن القدماء، إذ لو كان الأمر مرتبطاً بأمن اللبس لمـا رأينـا اختلافاً في مجيئهما أيضاً؛ فمن الأدلة على أن هذا الأداء كان مرتبطاً بالأداء غيـر الواعي للغة مجيء الاثنين مرفوعين، ومجيئهما منصوبين، فأين أمن اللبس من هذه أيضاً؟ بل هذا يدل أكثر على أنهما خاضعان للمتبقي أكثر من خـضوعهما لأمـن اللبس، ففي مجيئهما مرفوعان قال الشاعر[1]:

إِن من صاد عقْعقاً لَمشُوم كيفَ من صاد عقْعقَان وبوم

كما يظهر لنا من خلال الشاهد الشعري فإن المتكلم بهذا البيت قد جاء بالفاعل والمفعول به مرفوعين، والأصل فيهما أن يأخذ الفاعل حركة الرفع، والمفعول بـه حركة النصب، فتكون العبارة: كيف من صاد عقعقين وبوماً، وليس بالرفع كما فـي الشاهد.

فمجيء المفعول به مرفوعاً والفاعل أصلاً مرفوعاً في ذاتـه يـدل علـى أن الناطق بهذه العبارة - وهو ابن اللغة - لم تكتمل الصورة التقعيدية في داخله، ولم تنضج فكرته عن القاعدة التي تنضوي تحتها هذه الاستعمالات، فيأتي أداؤه اللغـوي مرتبطاً بناحية لا واعية، أي إن ما يصدر عن ابن اللغة يصدر علـى هيئـة غيـر واعية منه للقاعدة وفكرة الصواب والخطأ، بل هو يتحدث وفق ذاتية فرديـة تمثـل المتبقي في ذلك الأداء اللغوي.

---

[1]. الشاهد بلا نسبة في: ابن هشام. مغني اللبيب، ص 918، والسيوطي. همع الهوامـع، ج 2، ص 7، ويعقوب. المعجم المفصل في شواهد العربية، ج 7، ص 201.

وزيادة على ما سبق فقد سمع أيضاً عن العرب أنهم نطقوا بالفاعل والمفعـول به منصوبين، وذلك في قول القائل[1]:

قَد سالَم الحياتِ مِنْه الْقَدما

فالأصل في هذا البيت أو الشاهد أن يكون: سالم الحياتُ منه القدما، غير أننـا نرى أن كلاً من المفعول به والفاعل قد جاءا منصوبين.

وبصرف النظر عما كان يعلله العلماء، فإننا نرى أن مثـل هـذه المواضـع والشواهد التي تشير إلى عدم استقرار في الحركة الإعرابية للمفعول به مـصحوباً بالفاعل تعني أن فكرة الإعراب وحق المفعول به النصب لم تكن مستقرة في أذهان الناطقين باللغة العربية على الوجه الذي يعتقده النحاة، فقد وجد النحاة مـن خـلال استقرائهم أن الأغلبية العظمى تشير إلى أن العـرب ينطقـون بالفاعـل مرفوعـاً، وبالمفعول به منصوباً، غير أن هذا الأداء كما رأينا لم يكن يسير وفق وتيرة واحدة، بل كان هناك من الأداءات اللغوية ما يشير إلى اختلال في تطبيق هذه القاعدة التـي لحقت الأداء اللغوي.

والواقع كما ذكرنا من قبل أن المتحدث باللغة لم تكن فكرة الثبات على حركة إعرابية واحدة قد ثبتت عنده، ولم تكن فكرة الاستقرار على حركة النصب للمفعول به قد اكتملت في منظومته اللغوية العقلية، فكانت بعض الأداءات اللغوية التي تخرج من أبناء اللغة تشير إلى عدم النضج والاكتمال هذا، فمن هنا تـأتي بعـض هـذه الأداءات مختلفة عما كان قد قعده العلماء والنحاة من بعد.

---

1. والرجز لمساور بن هند العنسي، ويقال لأبي حيان الفقعسي في: ابن منظور، أبـو الفـضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعـة الثالثة، ج 5، ص 366، وللدبيري في: ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بـن أبـي سـعيد (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة - مصر، ج 1، ص 138، 182، وبـلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 7، والصبان. حاشية الصبان علـى شـرح الأشموني، ج 3، ص 99.

والأصل في قاعدة المفعول به أنه متأخر عن الفاعل لفظاً ورتبة، وقد يتقدم من باب الوجوب، وذلك في مواضع ذكرها النحاة، منها أن يكون له حق الصدارة في الجملة كأسماء الشرط والاستفهام[1]، ولا نريد التفصيل في هذا الأمر لأنه ليس من مدار البحث، غير أن هناك مواضع يتقدم فيها المفعول به جوازاً على الفاعل، وهي شواهد لغوية مختلفة، تشير في أغلبها إلى نواحٍ بلاغية دلالية، وليس لها ارتباط وثيق بطريقة التركيب النحوي للجملة.

ومن بين الشواهد على تقديم المفعول به جوازاً قوله سبحانه وتعالى: "فَفَرِيقاً كَذبتُم وفَرِيقاً تَقْتُلُون"[2].

وقوله سبحانه: "فَرِيقاً هدى وفَرِيقاً حق علَيهم الضلالَة"[3].

ومن قبل هاتين الآيتين قوله سبحانه: "إِياك نَعبد وإِياك نَستَعِين"[4].

غير أن الآية الأخيرة لا يمكن تأخير المفعول به، أي إنه قد تقدم وجوباً، إذ هو ضمير نصب منفصل لذا تقدم على عامله، والجمهور والبلاغيون خاصة يرون أن تقديم المفعول به على الفعل والفاعل يفيد الاختصاص، وابتعاد سائر ما يتصل بالمعنى سوى المفعول به، فـ "إياك" في الآية الكريمة أفاد تقديمها إخلاصه سبحانه وتعالى بالعبادة والاستعانة دون غيره من سائر المعبودات التي يعبدها البشر، وهذا المعنى قد استفدناه من خلال التقديم المتمثل في الآية الكريمة[5].

فكما نرى فإن الأصل في المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، غير أن هناك من الشواهد اللغوية ما يظهر لنا أن المفعول به يتقدم جوازاً على فاعله، بل

---

1. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 97، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 8.
2. سورة البقرة، آية: 87.
3. سورة الأعراف، آية: 30.
4. سورة الفاتحة، آية: 5.
5. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص 157، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 10.

على فعله أيضاً، وثمة مواضع يتقدم فيها المفعول به وجوباً أشرنا إليها فيما سبق، ومن أهمها أن يكون المفعول به له حق الصدارة في الجملة كأسماء الاستفهام، فأسماء الاستفهام هذه لا يجوز تأخيرها بل على الناطق باللغة أن يقدمها على الفعل والفاعل، فنقول مثلا:

كم غُلاماً ضربت؟

غير أن اللغة بمساحتها المتسعة أولاً، وبنظامها التلقائي تشير إلى بعض الأداءات اللغوية التي نعتها بالرداءة الأقدمون، يتقدم فيها الفعل على اسم الاستفهام، وذلك نحو ما أشار إليه الأخفش في مثاله: ملكتَ كم غلام[1].

إن المثال الذي أشار إليه الأخفش وصف بأنه لغة رديئة، غير أن المرادي ذكر أنها في نهاية المطاف لغة من لغات العرب، فما هذه الحالة التي نراها ماثلة أمامنا؟

إن ما نراه ما هو إلا بقايا للظاهرة اللغوية في حالة عدم الاكتمال، أو قبل أن يحاول النحاة مقارنتها بالقاعدة، وهذه البقايا كانت تصدر عن أبناء اللغة بصورة غير واعية، وكانت تصدر عنهم أيضاً عندما كانت اللغة لم تأخذ حالة الاستقرار المتمثلة بالتقعيد اللغوي سواء الذهني الذي يفهمه العربي دون أن يطلع على قاعدة وضعها النحاة، أو العلمي المتمثل بالكتابة والتدوين والجهد العلمي الذي يبذله النحاة والعلماء في ذلك، فمن هنا كان استعمال أبناء اللغة لبعض الحالات الأدائية ناتجاً عن حالة من اللاوعي اللغوي.

هذه الحالة غير الواعية في اللغة لا تمثل طبيعة اللغة، بل هي شكل استثنائي من أشكال البقايا الاستعمالية التي حفظتها لنا كتب التراث، ولا يمكن لأبناء اللغة الآن أو قبيل هذا العصر أن يجعلوا من هذا النمط الأدائي اللغوي شكلاً أدائياً مستعملاً في اللغة الحية، بل إنه يستبعد ويذهب خارج الدائرة الاستعمالية، ولا يبقى

---

[1]. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج 3، ص 1341، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 9.

إلا في حدود ظاهرة المتبقي، وهو ما كان يعبر عنه القدماء في كثير من المواضـع بقولهم: يسمع ولا يقاس عليه.

والمفعول به ينتصب كما ذُكر سابقاً بعامل يتمثل بالفعل أو ما ينوب عنه مـن الصفات وأسماء الأفعال، وهذا الحكم ينطلق من الفكر التحليلي للعلاقة بين مفردات التركيب اللغوي، والأصل في القاعدة أن يذكر هذا العامل ولا يحذف، غير أن هناك مجموعة من المسموعات عن العرب حذف فيها عامل المفعول به على جهة المثل، فلم يعد الاستعمال يتسع لها مع ذكر عاملها، بل إن الكلام فيها آخذ شكل المثل، وهو منقول كذلك عن العرب، ومن بين هذه الأمثلة قولهم: كل شيء ولا شتيمةَ حـر(1)، ويعني هذا المثل: ائتِ كل شيء ولا ترتكب شتيمةَ حر، حيث خرجت الجملة مـن قالبها الأمري المتمثل بذكر العامل النحوي، إلى قالب آخر يختلـف عـن طبيعـة الأداءات اللغوية المعتادة في صياغة الجمل الأمرية، تمثل فيها المفعول بـه بدايـة منصوباً، هذا الخروج أوجب على النحاة تفسير ذلك وفق نظرية العامل التي فرضت عليهم تفسير الحركة الإعرابية وفقاً لعلاقات شديدة التعقيد ومنها مـسألة العامـل، فقدروا فعلاً محذوفاً عمل النصب في المفعول به.

ومن ذلك أيضاً قولهم: هذا ولا زعماتِك، أي: هذا الحق ولا أتوهم زعماتـك، أو: ولا أزعم زعماتك(2).

فحركة النصب في هذا المثل هي التي دفعت النحاة إلى أن يتـأولوا المـسألة ويعدوا أن هناك مفعولاً به قد وقع عليه عمل العامل المحذوف، ولم يكن تفكيرهم إلا في تفسير حركة النصب هذه.

ومما جرى مجرى المثل أو شابهه من كتاب الله تعالى قوله سبحانه: "انْتَهـوا خَيراً لَكُم"(3).

---

1. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 281، والسيوطي. همـع الهوامـع، ج 2، ص 17، والـصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 3، ص 286.
2. ابن السراج. الأصول في النحو، ج 2، ص 253، والزمخـشري. المفـصل فـي صـنعة الإعراب، ص 73، والسيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 2، ص 17.
3. سورة النساء، آية: 171.

إذ يذكر العلماء أن "خيراً" في الآية الكريمة قد انتصبت بمضمر، أي إن عامل النصب فيها مضمر، وتقديره: أقصد، أو ائتوا أمراً خيراً لكم[1]، ولم يزد ابن عطية في كلامه عن هذه الآية على ما جاء به الزمخشري إلا قوله إن الفعـل المحـذوف الذي عمل النصب في "خيراً" تقديره "حوزوا"، زيادة على التقديرين اللذين أتى بهما الزمخشري[2].

أما أبو حيان فيبين أن "خيراً" في هذه الآية منتصبة على واحـد مـن ثلاثـة مذاهب، المذهب الأول: وهو مذهب الخليل وسيبويه، ويقضي بأن "خيراً" منتـصبة بفعل لازم الإضمار وتقديره: "ائتوا"، والمذهب الثاني: مذهب الكسائي وأبي عبيـدة الذي يقضي بأن "خيراً" منتصبة هاهنا بتقدير: يكن، فتكون "خيـراً" خبـر "يكـن" المحذوفة، والمذهب الثالث: مذهب الفراء الذي يقضي بأن "خيراً" نعـت لمـصدر محذوف تقديره: انتهاء خيراً، أو إيماناً خيراً[3].

إن المذهبين الثاني والثالث إذا ما نظرنا إليهما فإنهما لا يشتملان على الفكـرة التي نحن بصدد الحديث عنها، إذ هما بتقدير مغاير لما نبحث فيه، فنحن نبحث فـي إضمار الفعل عامل النصب المحذوف في جملة المثل، وهما ـ أي المذهبان الثـاني والثالث ـ يفسران النص القرآني على أنه بتقدير "يكن" ، وبتقدير: "انتهاء""، وكـلا التقديرين لا يدخلان ضمن دائرة بحثنا.

1. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ج 1، ص 593.

2. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المحرر الوجيز في تفـسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 139.

3. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 4، ص 142.

ونمط الأداءات اللغوية الداخلة ضمن هذا الإطار نجده أيضاً في قولهم: "الكلاب على البقر"، بمعنى: أرسل الكلاب على البقر، وقيل معناه: خل بين الناس جميعاً خيرهم وشريرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكه(1).

ومن بين هذه العبارات التي جرت أيضاً مجرى المثل قولهم: أحشفاً وسوء كيلة، بمعنى تكيلني حشفاً وتسيء الكيل أيضاً(2)، ومن بينها أيضاً قولهم: "من أنت زيداً"، وهو من باب التحقير، وأصل المثل أن شخصاً تسمى باسم زيد، وكان زيد رجلاً ذا فضل، فلما تسمى هذا باسمه أنكر عليه ذلك، فقيل له من باب التحقير: من أنت زيداً، أي من أنت تذكر أو ذاكراً زيداً، وقد يقال هذا المثل لكل إنسان حتى ولو لم يكن اسمه زيد، وإنما يقال له على سبيل المثل(3).

وينقل أيضاً عن العرب أنهم استعملوا لفظ "عذيرك" بمعنى: أحضر عاذرك، وقد ورد ذلك في شعرهم إذ يقول الشاعر(4):

أُريد حياتَه ويريد قَتْلِي ... عِذِيرك مِن خَلِيلِكَ من مرادِ

وهذه العبارات وما شابهها قد صارت مع مرور الوقت بمثابة عبارات ثابتة، أو عبارات سياقية، وهي التي يطلق عليها بعض الباحثين المحدثين اسم "الكلاشيه"، وهو مصطلح يدال على العبارات الثابتة التي يستطيع المتلقي أن يكملها بمجرد أنه

---

1. الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، ج 2، ص 814، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 17.

2. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 89، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 18.

3. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 293، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص 73.

4. الشاهد لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، انظر: الزبيدي، عمرو بن معد يكرب (1985م). شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية، ص 107، وصدره في شعره: أُريد حِباءه ويريد قتلي، ولا يخل في موضع الشاهد، والحِباء: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص: 162.

سمع أولها، وهي عبارات متوارثة لغوياً، غير أن العبارة السياقية تختلف عن العبارة الثابتة في أن الأخيرة أكثر ارتباطاً بالجانب الاستعمالي من الأولى، فهي تختص بموقف استعمالي معين دون غيره من المواقف، وهو موقف يخصها هي فقط، وزيادة على ذلك فإن العبارة السياقية لا تُدرس وفق الجانب التركيبي للغة، بل إننا نستعملها في المجال النقدي للحكم على العملية الكتابية الإبداعية، وتشترك العبارة الثابتة مع العبارة السياقية في أنهما من مخرجات الذاكرة اللغوية، وليستا من مخرجات النظام اللغوي العام[1].

إن ما قام به العلماء والنحاة القدماء ـ مع تقديرنا له ـ لم يكن ملبياً لروح اللغة التي انبثقت من خلالها مثل هذه الأداءات اللغوية، فهذه الأداءات لا تساوي تلك الأداءات الأخرى المتاحة في اختيار الكلام، فما هذه إلا عناصر تركيبية يمكننا أن نسميها مسكوكات لغوية، فهي قد أخذت هيئتها الخاصة بها دون تغير أو تحول أو تقدير، وهي ظاهرة على شكلها هذا دون أي تحولات أخرى، ومن خلال هذا الشكل تؤدي دورها الدلالي والتركيبي، ولقد بقيت على هذا الحال نتيجة لطبيعة السياق الذي أنشأها أصلاً، فالسياق قبل كل شيء هو الذي افترض على الناطق بهذا الأداء اللغوي أن يأتي به على هذا الحال، فلا يخرج مثل هذا المثل إلا وفق هذه الطبيعة المخصصة له ارتباطاً منه بالسياق.

ومن ناحية ثانية فإن مثل هذه الأداءات تشير إلى فكرة اللاوعي التي قد يتصف بها أبناء اللغة في لحظة ما، فقد يصدر عنهم بعض الأداءات غير الواعية التي يكون صدورها ناجماً عن موقف معين، أو حالة من التخبط الدلالي، فيؤدي ذلك إلى انشغال ذهن المتكلم أو الناطق باللغة بالدلالة دون الاهتمام بالتركيب، فتخرج عبارة تركيبية ذات دلالة محددة ومخصصة بذلك الموقف وما ينطبق عليه من مواقف، غير أن هيئتها التركيبية تكون مختلفة تماماً عن الهيئة القياسية التي يراها النحاة في مثل هذه الجمل، مما يدخلها في نهاية المطاف ضمن دائرة المتبقي.

ومما يدل على عدم استقرار مثل هذه العناصر التركيبية في كلام العرب، ويدل أيضاً على أنها كانت تصدر صدوراً غير واعٍ من قبل المتكلمين بمثل هذه

---

[1]. الزعبي. التراكيب الثابتة، ص 138.

الأمثلة ما نُقِل عن العرب أنها جاءت أيضاً على الرفع، حيث يقال: كل شيء، وديار الأحباب، أي: تلك، و"كلاهما وتمراً" أي: لي وزدني، "من أنت وزيد"، أي: ذكرك أو كلامك، فهذه كلها يلزم فيها حذف الجزء الثاني منها كما حذف العامل فيها وجوباً على سبيل المثل[1].

بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى أن يرتفع "أهلاً ومرحباً" على الابتداء كما بينا فيما سبق، وذلك كالبيت الذي أنشده سيبويه[2]:

وبالسهبِ ميمون النقيبةِ قَولُه ... لِملْتَمِسِ المعروفِ أَهلٌ ومرحب

فمجيء هذه الأداءات بالرفع كما نرى في الأمثلة والشواهد السابقة يدلنا على أن مثل هذه الأداءات كانت تصدر عن أبناء اللغة وفق نظام مختلف عن الأداء القياسي للغة، إذ إن هذه النماذج والشواهد تبين أن القاعدة الذهنية لانتصاب المفعول به لم تكتمل ولم تنضج بعد في أذهان العرب، فكانوا تارة يأتون به منصوباً، وأخرى يأتون به مرفوعاً، وهو ما يؤيد فكرة الأداء غير الواعي لأبناء اللغة في بعض الأنماط التركيبية غير القياسية، وخضوع هذه الأنماط والأشكال التركيبية لفكرة المتبقي التي تسيطر على كثير من هذه المسكوكات اللغوية.

1 . 2 المفعول المطلق:

يشير النحاة إلى أن المفعول المطلق اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل، احترز بقوله: ما صدر عن فاعل فعل عما لم يصدر عنه... وبقوله مذكور عن نحو: أعجبني قيامك، وإن قيامك ليس مما فعله فعل فاعل مذكور[3].

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 20.
2. الشاهد لطفيل الغنوي، انظر: الغنوي، طفيل (1997م). ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص 54، وسيبويه. الكتاب، ج 1، ص 296، والمبرد. المقتضب، ج 3، ص 219، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 21.
3. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص 241.

ويتميز المفعول المطلق عن سائر المفاعيل بميزة وسمة خاصة به، وهـي أنـه المصدر، ولقد سمي بذلك لأن الأفعال تصدر عنه، ولقد سماه سيبويه بأسماء غيـر المفعول المطلق، كالحدث، والحدثان، وربما سماه الفعل(1).

ويمتاز هذا المفعول دون سائر المفعولات الأخرى بأن جميع الأفعال تتعـدى إليه، سواء أكان الفعل لازماً مثل: قام زيد قياماً، أم كان الفعل متعدياً، مثل: ضربتُ زيداً ضرباً، فجميع الأفعال متعدية لهذا المفعول(2).

ولقد سمي المفعول المطلق بهذا الاسم؛ لأنه أُطلِق من القيـود اللاحقـة بـه، كالمفعول به المقيد بشبه الجملة من الجار والمجرور، والمفعول فيه المقيـد بـشبه الجملة ايضاً، وكذلك المفعول معه، والمفعول له، فلما أُطلق المفعول المطلـق مـن سائر هذه القيود سمي بالمفعول المطلق(3).

فهذه الحالات التي ذكرناها سابقاً تمثل خصوصية المفعول المطلق دون غيره من المفاعيل، ولقد رأينا أنه مأخوذ من الفعل ذاته، ومشتق بصيغة المـصدر منـه، فهذه هي القاعدة الأساسية للمفعول المطلق، غير أن نصوص اللغة تحتوي كثيراً من الأمثلة والشواهد على وجود المفعول المطلق ولكن ليس مشتقاً من الفعل الأساسـي له، بل مشتق من فعل آخر قريب من الفعل الأساسي المخصوص بالاشتقاق، زيادة على وظيفته التي تؤكد الفعل أو تبين عدده أو هيئته، وهي أمـور تمثـل العلامـة الجوهرية للمفعول المطلق.

ففي قوله سبحانه وتعالى: " ولَو يعجلُ اللهُ لِلناسِ الشر استِعجالَهم بِالخَيرِ لَقُضِي إلَيهم أَجلُهم"(4)؛ نجد أن المصدر" استعجال" جاء مخالفاً لما قعد له النحويون، إذ تقول القاعدة إن المصدر من الفعل "عجل" هو " تعجيل" وليس "استعجال" الذي هو مصدر الفعل "استعجل"، وهذا ومثله ما ألجأهم إلى التأويل ليجدوا ما يخْضِع هذا الاستعمال

---

1. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص 40.
2. ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ـ لبنـان، ج 1، ص 110.
3. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص:169.
4. سورة يونس، آية: 11.

لقواعدهم؛ فمنهم من قال بأن تقديره: تعجيلاً مثل استعجالهم؛ فحذف المصدر وصفته المضافة، وأقام المضاف إليه مقامهما، ومنهم من قال بأنه منصوب على نزع الخافض، ومنهم من قال بانتصابه على تقدير محذوف دل عليه المصدر وتقديره: ولو يعجل الله للناس الشر إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير[1].

وكذلك في قوله تعالى: "واللهُ أَنْبَتَكُم مِن الأرضِ نَباتاً"[2].

فإن المصدر المنتصب "نباتاً" ليس هو المصدر الصريح من الفعل "أنبت"، إذ إن القياس في مصدر هذا الفعل أن يكون "إنباتاً"، وليس "نباتاً".

ويشير البيضاوي إلى أن التركيب في الآية الكريمة قد اختُصر، والأصل فيه: والله أنبتكم إنباتاً، فنبتم نباتاً، لكنه اختصر لدلالة الالتزام فيه[3].

ويشير أبو حيان إلى أن "نباتاً" قد انتصبت على حذف الزائد، وأظنه رأي البيضاوي ذاته، أو أنه انتصب على إضمار فعل، أي: نبتم نباتاً، أو أن "أنبتكم" هو الناصب له لتضمنه معنى "نبتم"، وأبو حيان في هذين التأويلين الأخيرين يوافق الزمخشري تماماً[4].

وخلاصة قولهم في هذه الآية وما شاكلها من الشواهد أن فيها ثلاثة مذاهب: الأول: أن "نباتاً" منصوب بذلك الفعل المذكور، وعليه المازني من النحويين، والثاني: أنه منصوب بالفعل المأخوذ منه المصدر، أي: نبت، غير أنه مضمر، والفعل المذكور في الآية دليل على المحذوف، وعليه المبرد وابن خروف وقد عزاه لسيبويه، وأما الثالث: ففيه تفصيل، فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر

---

1. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج 2، ص 667، وأبو حيان. البحر المحيط، ج 6، ص 19.

2. سورة نوح، آية: 17.

3. البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج 5، ص 249.

4. الزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 4، ص 618، وأبو حيان. البحر المحيط، ج 10، ص 284.

فنصبه بفعل مضمر، وهذا هو شأن "نباتاً" في الآية الكريمة؛ لأن النبات يختلف عن الإنبات، أما إذا كان المعنيان غير مختلفين فالفعل المذكور هو الناصب[1]، وقد ورد على هذا الوجه شواهد منها قول الراجز [2]:

وقَد تَطَويتُ انْطِواء الحِضبِ

وذلك لأن التطوي والانطواء بمعنى واحد، فيكون الناصب لـ "انطواء" فـي البيت السابق هو الفعل "تطويت".

ومن بين الشواهد التي جعل النحاة فيها الانتصاب للمفعول المطلق على أسـاس اشتراك الفعلين في الدلالة قوله[3]:

السالِك الثغْرةَ اليقْظَان كَالِئُها   مشْي الْهلُوكِ علَيها الْخَيعلُ الْفُضلُ

فـ "مشي" الواردة في البيت الشعري منتـصبة بــ "الـسالك" لأن الـسلوك والمشي بمعنى واحد، فجاز عند النحاة أن يجعلوا ما كان بمعنى الفعل المـضمر أن يعمل في الظاهر، كقولنا: قمت واقفاً، وجلست قعوداً، ففي هذه الحالات يكون الفعل مؤكداً بالمصدر، ومن بين الشواهد أيضاً قوله[4]:

---

1. سيبويه. الكتاب، ج 4، ص 82، وابن الـسراج. الأصـول فـي النحـو، ج 3، ص 135، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 98.

2. الرجز لرؤبة بن العجاج (د. ت). مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بـن العجاج، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسـي، دار ابـن قتيبـة للطباعـة والنـشر والتوزيع، الكويت، ص 16، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 98.

3. الشاهد للمتنخل، الهذلي (1965م). ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن دار الكتـب، الـدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ج 2، ص 34، وانظر: ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 169، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 99، والصبان. حاشية الـصبان علـى شـرح الأشموني، ج 2، ص 439.

4. الشاهد من بيت لامرئ القيس:

ويوماً على ظهر الكثيب تعذّرتْ   علي وآلت حلفة لم تحلل

انظر: امرؤ القيس بن حجر الكندي (د.ت). ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمـد أبـو الفـضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص 12، والسيوطي. همع الهوامـع، ج 2، ص 99، 100.

وآلَتْ حلْفَةً لَم تَحال

فـ "حلفة" منتصبة بفعل مضمر وهو "حلفت".

فالقاعدة كما ذكرنا قبلاً تتمثل بأن المصدر المأخوذ من الفعل المؤكد له يتوجب أن يكون مقيساً عليه، وإذا لم يجئ كذلك فقد أوله النحاة بتأويلاتهم المختلفة، ولكـن حين ننظر في مثل هذه الشواهد اللغوية، فإننا نعرف أنها صدرت عن متكلم مـتقن للغة، وأنه حين تكلمها ما كان له ليتكلمها إلا واللغة تتيح له ذلك، فكيف إذن تتـيح اللغة ذلك ثم لا تؤيد القاعدة ما جاء على ألسنة العرب؟

إن هذه الشواهد وما شاكلها في هذا الباب ترتبط بفكرة أخرى غير مـا كـان يفكر فيه القدماء وهي فكرة الأداء المتبقي من نصوص اللغة، هذا الأداء الذي ينطلق من ناحية عدم ثبات القواعد الذهنية في ذهن المتكلم باللغة، فيقوم بـإخراج أداءات لغوية مختلفة عن العموم المقيس في كلام العرب، مما يشكل ناحية أخـرى متمثلـة بالمتبقي، وهي مساحة من الحرية متاحة لأبناء اللغة.

فربما كان الأمر بدءاً قائماً على أساس أن الفعل يؤكد بمصدر مـن لفظـه أو غير لفظه، والأغلب الأعم أن يكون المصدر مؤكداً لفعل من لفظه، ولكن قد يـأتي بغير ذلك، ثم استقرت القاعدة على أنه يفترض بالمصدر أن يكون من لفظ الفعـل، فما كان من الأداءات اللغوية التي لا تدخل ضمن هذه الدائرة إلا أن تنحصر ضمن إطار المتبقي.

ولقد ذكرت قاعدة المفعول المطلق أنه يتوجب أن يكون من لفظ فعله، وعلـى ذلك فإن الفعل يتوجب أن يكون مستعملاً، غير أن هناك بعض المصادر التي سمِعت عن العرب جاءت على المفعول المطلق، غير أنها صارت علماً عليه، وذلك ككلمة: "سبحان" التي صارت علماً للتسبيح، يقول سبحانه وتعالى: "قَالُوا سبحانَك لَا عِلْم لَنَـا إلا ما علمتَنَا إنك أَنْتَ الْعلِيم الْحكِيم"[1].

فكلمة "سبحانك" في الآية الكريمة حلت محل المصدر الدال علـى التـسبيح، فأصبحت بهذه الحالة علماً على التسبيح، وهناك كثير من المصادر التي أخذت هـذا الحكم أيضاً مما سنشير إليه فيما يأتي.

1. سورة البقرة، آية: 32.

ويشير المفسرون عموماً إلى أن هذه اللفظة في كتاب الله تعالى تـشير إلـى التسبيح، فمعنى "سبحانك" أي نسبحك، فهذا هو المدلول الأساسي الذي أشـار إليـه النحاة من قبل(1).

وقد ورد عن العرب أيضاً أنهم استعملوا "العطاء" بمعنى الإعطاء، والثـواب بمعنى الإثابة، فكان المصدر المستعمل في موضع المفعول المطلق ليس من صيغة الفعل الأساسية التي وجدت في الكلام، فمن ذلك قول الشاعر(2):

وبعد عطَائِكَ المِائةَ الرتَاعا

فالعطاء هاهنا جاءت بمعنى الإعطاء، وإن لم يذكر فعل لهذا المـصدر فـي الكلام.

وفي قوله تعالى:" ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثَوابـاً مِـن عِنْـدِ اللهِ"(3)، جاءت " ثواباً" بمعنى "الإثابة"، والأصل أن الإثابة تأتي من الفعـل "أثـاب"، علاوة على أنه يتوجب ذكر فعلها في سياق الكلام إذا ما أردنـا إعرابهـا مفعـولاً مطلقاً.

وللنحاة آراؤهم في إخضاع هذه الظاهرة لقواعدهم، فالمبرد يرى أنها منتصبة على المصدر من الفعل "أثاب ثواباً"، فهذه الأخيرة هي مدار بحثنا في هذا الباب، أما

---

1. القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (د.ت). لطائف الإشارات، تحقيـق: إبـراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، ج 1، ص 77، والزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 125، والبيضاوي. أنـوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 69.
2. الشاهد للقطامي، عمير بن شييم (1960م). ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ص 37، وصدره:
أكفراً بعد رد الموت عني
وانظر: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 102.
3. سورة آل عمران، آية: 195.

الزمخشري فقد ألمح إلى شيء من هذا بقوله: ولأدخلنهم في معنى: لأثيبنهم، واكتفى صاحب المحرر الوجيز بالقول: و"ثواباً" مصدر مؤكد[1].

أما أبو حيان فقد ذكر أنه انتصب على المصدر المؤكد، وذكر أقوالاً أخرى منها: أن "ثواباً" قد تأتي حالاً من جنات، أي: مثاباً بها، أو أن يكون من الضمير في "لأدخلنهم" أي: مثابين، وقد يكون انتصب على البدلية من "جنات" على تضمين "لأدخلنهم" معنى "لأعطينهم"، وقد يكون مفعولاً بفعل محذوف دل عليه السياق العام للآية تقديره: يعطيهم ثواباً، أو أنه انتصب على التمييز، ثم يختم برأي الكسائي القائل بأنه انتصب على القطع[2].

ومهما يكن من توجيهات النحاة التي حاولوا من خلالها إيجاد تفسير منطقي معقول لمثل هذه الأداءات اللغوية المبثوثة في كتب التراث، والمسموعة عن العرب، التي أشاروا هم إلى أنها من المسموع الذي لا يقاس عليه[3]، فهذا المسموع الذي لا يقاس عليه ما هو إلا من المتبقي، فقد كان أبناء اللغة ينطقون بأشياء لم تنتظم في سلك القاعدة النحوية التي وضعت من بعد، وهذا شيء طبيعي جداً، إذ لا يمكن للقاعدة أن تحتوي وتستوعب الأداءات اللغوية المختلفة والمتباينة كافة، غير أن النحاة يسيرون وفق طريقة الأغلب الأعم في لسان العرب، ثم يضعون القاعدة وفق

---

[1]. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 558، والزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 457، وابن عطية. المحرر الوجيز، ج 1، ص 558.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج 3، ص 480، والقطع من مصطلحات الكوفيين ويعني: النصب على الحال أو بفعل محذوف. ينظر: الخثران، عبدالله بن حمد (1990م). مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص 57، 58، والقوزي، عوض حمد (1981م). المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الطبعة الأولى، الرياض - السعودية، ص 170.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 102.

هذا الأغلب، ويسمونه المقيس، ومن هنا، فإن كل أداء خرج عن هذا المقـيس يعـد شاذاً في عرفهم، ويؤخذ به ولا يقاس عليه.

إن هذه الأداءات في رأينا خاضعة لفكرة المتبقي الذي يتعمق في جذور اللغة، وأصول الفكرة اللغوية وأدائها، التي بدورها تعود إلى حالات فردية غير واعية من الأداء اللغوي، ثم تصبح من بعد عبارة عن بقايا للظاهرة النحوية، فما استعمال مثل تلك الأداءات المذكورة أعلاه إلا بعض الملامح المتبقية لذلك الأداء اللاواعي مـن أبناء اللغة لكثير من أنماط كلامهم، ومن ثم فإن القرآن الكريم قد ورد فيـه أمثلـة كثيرة على نمط هذه الأداءات، وهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديـه ولا من خلفه، فلا يجوز أن يوصف ما جاء به بالشذوذ، وإنما نقول: إن ما جـاء فـي كتاب الله من هذه الأداءات إنما هو دليل على وجودها في ألسنة العرب وإن كانـت قليلة، ثم لا ينبغي أن نخضع كلام الله جل في علاه لقواعد صاغها العقل البـشري، الذي مهما بلغ من الذكاء والبراعة فإنه حتماً سيؤول إلى عدم الكمـال، فالكمـال لله وحده، بل لا ينبغي أن نخضع اللغة لهذه القواعد فنحكم على ما خالفها بالشذوذ، بناء على استقراء ناقص.

ثم بعد ذلك نأتي إلى العامل الذي عمل النصب في المفعول المطلق وهو الفعل أو ما يشبهه من الصفات كما أسلفنا، والأصل في قاعدة المفعول المطلق أنه ينصب مفعولاً مطلقاً واحداً، غير أن بعض النحاة ذهبوا إلى الخروج عن أصل هذه القاعدة، وأن يشيروا إلى أن المفعول المطلق قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر من ذلك، ومن بين هؤلاء النحاة القائلين بهذا القول السيرافي وابن طاهر، غير أنهم أشاروا إلى أنه يتوجب أن يختلف المعنى بين المفعولين، كقولنا: ضربتُ ضرباً شـديداً ضـربتين، ففي هذه الحالة اختلف المعنى بين المفعولين(1)، ولقد نُقل عن العرب بعض الشواهد التي تشتمل على مفعولين مطلقين انتصبا للعامل نفسه، كقول الشاعر[2]:

---

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 103.

[2]. الشاهد للحارث بن وعلة الذهلي في: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (1991م). شـرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيـل، بيـروت، الطبعـة الأولى، ج 1، ص 206، والشنقيطي، أحمد بن الأمين (1999م). الدرر اللوامع على همع

ووطِئْتَنَا وطْئاً على حنَقٍ   وطْء المقَيدِ نابتَ الهرِمِ

ففي البيت السابق نرى مفعولين مطلقين هما: وطئًا، ووطء المقيد، والأصل كما ذكرنا في القاعدة أن يكون المفعول المطلق واحداً للعامل الواحد، فخرج ذلك على إضمار فعل في الثاني(1).

وليست هذه الصور في واقع الأمر إلا نماذج من التمرد على القاعدة النحوية الذهنية الماثلة في أذهان العرب قبل أن تكون قاعدة نصية نحوية ثابتة ومعروفة في عرف النحويين، فهذا التمرد ليس مقصوداً من أبناء اللغة، بل هو أمر فردي ينزع إلى حالة من عدم الوعي بالقاعدة العامة، فالمتكلم بمثل هذه الأداءات اللغوية تصدر عنه أداءاته وفق النظام الذهني المرتبط باللاوعي، فما أراد الشاعر من إيجاد مفعولين مطلقين في البيت السابق إلا أن يزيد في تأكيد فكرة الوطء من ناحية، ومن ناحية أخرى أراد تعميق المعنى، وكل هذا يخرج من ابن اللغة وفق النظام الفردي اللاواعي، الأمر الذي يذهب بمثل هذه الشواهد إلى دائرة المتبقي، الذي هو بدوره يحتفظ بمثل هذه الأداءات الناتجة عن عدم استقرار ذهني للقاعدة النحوية.

وما دام الحديث عن عامل في المفعول المطلق فإن من طبيعة القاعدة الأصلية في اللغة أن يذكر هذا العامل، وأن يكون موجوداً ضمن مساحة الجملة المحتوية على المفعول المطلق، ولكن ذلك لم يكن جبراً على جميع أشكال الكلام العربي، بل ثمة أداءات لغوية خرجت عن هذه الطبيعة، أو وردت بطبيعة حيرت النحاة في تفسيرها، الأمر الذي دفعهم إلى القول بأنها من باب المفعول المطلق، ولما لم يجدوا بداً من إيجاد عامل لها اضطروا إلى القول بأن عاملها محذوف.

وما كل هذا التعقيد في تفسير الأداء اللغوي إلا نتاج القيود التي قيد النحاة أنفسهم بها، من حيث قيد أن الفتحة علامة المفعولية، وأن القاعدة يجب أن تحتوي اللغة وليس العكس، فقولنا مثلاً: سقياً لك، يوجب علينا تقدير فعل ناصب لها، ولا

الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 409.

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 103.

يصح - حسب القاعدة - أن نُفردها بباب خاص بها، ومن بين هذه الألفاظ قولنا: بهراً، وتباً، وجوعاً، وخيبةً، وعقراً، وغيرها من الألفاظ[1].

وما جاء منها في الشعر قوله[2]:

ثُم قَالوا تُحِبها قُلْتُ بهراً   عدد النجمِ والحصا والترابِ

ومعنى بهراً الواردة في الشاهد أي: غلبني حبها غلبة[3].

فحسب القاعدة النحوية يتوجب علينا أن نقدر فعلاً ناصباً لـ "بهراً" الواردة في البيت الشعري، هذا الناصب لازم الإضمار كما أشار النحاة، فيكون على هذا التقدير "بهراً" مفعولاً مطلقاً، وكما ذكرنا من قبل، فإن ما أجبر النحاة على القول بهذا ما هو إلا محاولة إخضاع اللغة للقاعدة، وحركة النصب الظاهرة على آخر الاسم، متجاهلين في ذلك السياق والموقف، والأصل أن تسير القاعدة وفق ما تقتضيه اللغة، إذ من اللغة تستمد القواعد.

إننا حين ننظر في القاعدة النحوية عموماً، وقاعدة المفعول المطلق خصوصاً نجد أنها دون شك قد أسست على ما كثُر استعماله عند العرب، وهو الذي كان النحاة يسمونه المقيس، أي إنه بلغ من الكثرة حداً يجعله هو الدارج الأغلب في كلام العرب، وأما ما قلّ فليس بمقيس، أي إنه يخرج عن القياس إلى الشذوذ، فمثل هذه الشواهد إذا ما قيست بقواعدها نجد أنها شواهد شاذة بتعبيرات القدماء، والواقع أن هذه الشواهد تسجل لنا كيفية الأداء اللغوي عند العرب حين كانت القواعد احتكامات ذهنية خاضعة للفردية ليس إلا، لذا نجد من بعض العرب من يتكلم بمثل هذه الأداءات اللغوية خروجاً عن القاعدة الذهنية التي تمثلت في ذهنه، وانسياقاً وراء

---

1. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 311.
2. الشاهد لعمر بن أبي ربيعة (1996م). ديوان عمر بن أبي ربيعة، تقديم: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ص 73، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 311، والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، ص 124، وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 179.
3. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 105.

مسألة سياقية أو موقفية أو انفعالية، لذا يخرج الأداء بعيداً إلى حد ما عن القاعدة، أو أنه غير منضبط قواعدياً، ولكنه منضبط لغوياً.

ولقد كان الأولى بالنحاة أن يجدوا لمثل هذه الأداءات تفسيراً يتوافق مع سياقها والحالة الانفعالية المتمثلة في ذهن المتكلم، غير أن هذا لم يحدث، بل بقيت مثل هذه الأداءات مرغمة على الدخول في القاعدة، وأُفرد لها حديثها الخاص ضمن الحديث عن المفعول المطلق أو غيره من المنصوبات، مما أبعدها عن طبيعتها من ناحية، وجرفها نحو البقايا اللغوية التي تُحفَظ مما سمع عن العرب ولا يمكن القياس عليها.

والمفعول المطلق حقه النصب شأنه في ذلك شأن سائر المفاعيل الأخرى، إذ هو منصوب وعلامة نصبه الفتحة أو ما ينوب عنها، ولكن ورد عن العرب في الشعر خصوصاً مصادر مرفوعة وليست منصوبة لأفعال لم تُذكر، أي إن عاملها محذوف، وذلك كما في قول الشاعر(1):

أقام وأقْوى ذاتَ يومٍ وخَيبةٌ ... لِأول من يلْقَى وشَر ميسر

فالأصل كما هو مفترض أن تأتي كلمة "خيبةٌ" بالنصب وليس بالرفع، على أنها مفعول مطلق، ولكنها وردت في هذا الشاهد بالرفع لا بالنصب، ولقد ذكر السيوطي أنها تأتي في الشعر، ولم يبين ما إذا كانت تأتي في النثر أيضاً، علماً بأنها لا تقدم ولا تؤخر في مسألة الوزن، إذ كلاهما له الإيقاع نفسه.

لقد نظر النحاة في تفسير هذه الحالة التركيبية بمنظور الدلالة والمعنى لا بمنظور التركيب والعلامة الشكلية، إذ إنهم لو حكّموا العلامة الشكلية لما استطاعوا إدراج مثل هذه الحالة في باب المفعول المطلق، فعلامة الرفع ظاهرة في نهاية كلمة "خيبة" وهذا ما يبعد فكرة العلامة الشكلية من أذهان النحاة حين يريدون تفسير مجيء هذا التركيب على هذا الشكل، فلما نظروا في المعنى والدلالة وجدوا أن معنى التركيب هاهنا شبيه بمعنى المفعول المطلق، فأدرجوها ضمن دائرته وإن ذكروا أنها تأتي من الشاذ.

---

1. الشاهد لأبي زبيد الطائي في: سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 313، وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 106، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 409، 410، وبلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 105.

ولكن حين نسأل أنفسنا كيف للعربي أو ابن اللغة أن ينطق بمثل هذا التركيب تارة بالرفع، وأخرى بالنصب ما دام المعنى واحداً؟

حين ينظر المرء بدقة إلى مثل هذه الحالة يتبادر إلى ذهنه مسألة عدم الاستقرار القواعدي في اللغة، وعدم إمكانية تمثل القواعد النحوية تمثلاً تاماً من خلال النصوص، لذا تجد الناطق باللغة تارة ينطق بالكلام منصوباً وأخرى مرفوعاً، الأمر الذي صار من الشذوذ عند النحاة عندما استقروا هذه النماذج اللغوية عن العرب، فأثبتوا النصب، وشذّ الرفع، ذلك أن الرفع ليس علامة شكلية على المفعول، وإدراجها في هذا الباب لا تستند أيضاً إلى العلامات الجوهرية.

إن مسألة عدم الاستقرار هذه هي التي كانت وراء إدخال هذا النمط الاستعمالي التركيبي ضمن دائرة المتبقي، إذ هو يمثل حالة عدم الثبات على الهيئة الشكلية المخصوصة للمفعول المطلق، ثم بعد أن ثبتت الهيئة الشكلية للمفعول صارت علامة الرفع فيه شذوذاً بلفظ القدماء، وتمرداً على القاعدة بلفظ المحدثين.

إن هذه المصادر المنتصبة بفعل واجب الحذف على أنها مفعول مطلق لذلك الفعل المحذوف لا يجوز أن تأتي مضافة، إذ الأصل فيها الإفراد، غير أن الكسائي حكى أنه يجوز أن تضاف مثل هذه الألفاظ كقولنا: بعدك، وسحقَك، ولكنها في هذه الحالة تلتزم حالة النصب ولا تُرفع[1]، ومما سمع من أشعار العرب في ذلك قول الشاعر[2]:

إِذَا ما المهارى بلّغَتْنَا بِلادنَا فَبعد المهارى مِن حسِيرٍ ومتْعبٍ

---

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 106.

[2]. الشاهد بلا نسبة في: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (1992م). الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ج 2، ص 44، وفيه: " أنشد الفراء:

إذا ما المهارى بلغتنا بلادنا فبعد المهارى من حسيرٍ ومتعبٍ"

وبلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 106، وفيه:" وأنشد الكسائي:

إذا ما المهارى بلغتنا بلادنا فبعد المهارى من حسيرٍ ومتعبٍ"

وبلا نسبة في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 410.

فالشاهد في قوله: "فبعد المهارى" إذ أضيف "بعد" إلى "المهارى" وتعين النصب فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عامل هذا المصدر واجب الحذف.

وما يقال عن هذا الشاهد لا يختلف كثيراً عما قيل في سابقه من الشواهد، فإن هذه الحالة التركيبية المختلفة عن بقية الحالات التركيبية الأخرى التي شذت عن نمط القاعدة العام، واتخذت أداء لغوياً مغايراً عن أصل القاعدة ترتبط هي أيضاً بمسألة التمرد على القاعدة النحوية، بل بعبارة أخرى إنما هي حالة من عدم شمولية القاعدة، إذ يفترض أن تكون القاعدة شاملة لأنماط الأداء اللغوي كافة، وهذا يتطلب إنشاء قواعد أخرى لها ارتباطها الخاص بالقاعدة الأساسية تُمثل فيها مثل هذه الحالات التركيبية المختلفة عن أصل القاعدة، أو على الأقل تفريع القاعدة الكبرى وإنشاء قواعد فرعية أخرى ترفدها حتى نتخلص من قسريتها.

ثم إن مثل هذه الأداءات اللغوية جاءت في حالة من عدم الاستقرار الذهني للقاعدة النحوية، فكان العربي ينطق المفعول المطلق مضافاً أو غير مضاف، إلى أن استقرى النحاة والعلماء نصوص اللغة، ووجدوا أن الشائع الأعم في مثل هذه الحالة عدم الإضافة، فصارت هي القاعدة، وذهبت حالة الإضافة إلى دائرة المتبقي المرتبط بالأداء غير الواعي للغة.

وهناك بعض الألفاظ والأداءات اللغوية التي أدخلها النحاة ضمن دائرة المفعول المطلق وإن كانت في حقيقتها تخضع للموقف والسياق والحالة الانفعالية، وهذه الألفاظ تأخذ صيغاً مشابهة للمثنى، غير أنها لا تأتي بطبيعة الحال إلا منصوبة، مثل: لبيك وسعديك، وهذه تقال في إجابة الداعي، وتعني إجابة بعد إجابة، وإسعادة بعد إسعادة، ولا تأتي سعديك إلا مرتبطة بـ "لبيك" ولاحقة لها، ولا تأتي وحدها، وحنانيك، أي تحنناً بعد تحنن، وقد نُطِق بفعل هذا المفعول[1] في قول الشاعر[2]:

---

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 109.

[2]. الشاهد للحطيئة، أبو مليكة جرول (د.ت)، ديوان الحطيئة، برواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 72، وبشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ص 222، وانظر: المبرد. المقتضب، ج 3، ص

تَحنن علي هداك المِليك   فَإِن لِكُل مقَامٍ مقَالا

فالأصل في قاعدة المفعول المطلق أن يذكر فعله، غير أن هذه الأشكال الأدائية لا يذكر معها فعلها، وما البيت السابق إلا شاهد على ذكر فعل التحنن.

ومن بين هذه المصادر التي لا يأتي فعلها معها وتأخذ شكل المثنى "دواليـك" أي مرة بعد مرة وهو من المداولة، يقول الشاعر[1]:

إِذَا شُق برد شُق بِالْبردِ مِثلُه   دواليْك حتى ليس للبردِ لابِس

فهذا المفعول المطلق كما نرى أخذ كسابقه حالة التثنية والنصب بالياء زيـادة على لزوم الإضافة للمضمر.

إن مثل هذه الألفاظ التي أدخلها النحاة ضمن دائرة المفعول المطلـق دون أن يرد لها أفعال من جنسها ودلالتها ناصبة لها، لم تكن في حقيقة الأمر إلا مسكوكات لغوية أو متحجرات أدائية لا تتحول عن شكلها، وهي بهذا الشكل قد خضعت لمسألة اللاوعي اللغوي الناجم عن الأداء الفردي للكلام، أو أنها من المساحة الواسعة التي لم يشتمل عليها التقعيد، فقبل نضوج القاعدة النحوية لم يكن هناك مرجعية قواعديـة لأبناء اللغة يصوغون من خلالها كلامهم، بل كانت مرجعيتهم تتمثل بالقاعدة الذهنية التي اعتادوا عليها، فهم يصوغون كلامهم وفق هذه القواعد الذهنية، ويخرجون متى شاؤوا عن هذه القواعد، ثم بعد أن تستقر أمور القواعد، وتتهيأ للغة أيـدي التقعيـد تصبح هذه الأداءات اللغوية من جنس المتبقي اللغوي، الـذي يـشير بـدوره إلـى

224، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1997م). الكامل في اللغـة والأدب، تحقيـق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثـة، ج 2، ص 148، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 109.

1. الشاهد لسحيم عبد بني الحسحاس، انظر: سيبويه. الكتـاب، ج 1، ص 350، وابـن جنـي. الخصائص، ج 3، ص 47، وابن يعيش. شرح المفـصل، ج 1، ص 119، والأشـموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 144، والأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحـو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 695، وعجز البيـت فـي: شرح الأشموني وشرح التصريح:" دواليك حتى كلنا غير لابسِ" وهو لا يغيـر شـيئاً فـي موطن الشاهد.

البدايات الأولى للأداء اللغوي ضمن هذا القالب النحـوي أو ذاك، غيـر أن هـذه البدايات قد تُحمل ولا يقاس عليها في كلامنا الحالي.

وهناك أيضاً ألفاظ أخرى تأخذ الحكم ذاته، مثل: هذاذيك أي: تهـذ هـذَاذَيك، وحجازيك أي: تحجز حجازيك أي تمنع، وحذاريك: أي خذ حذرك مرة بعد مـرة، وحواليك مأخوذ من الإطاقة، وهذه المصادر كلها تلازم حالة الإضـافة والتثنيـة ولا تتصرف، فإذا أفرد شيء منها تصرف[1]، ومما أفرد فيه بعض هذه المصادر قـول الشاعر[2]:

يقُولُ حنَان ما أَتَى بِكَ ها هنا   أَذُو نَسبٍ أَم أَنْتَ بِالحي عارفُ

فـ "حنان" في هذا الشاهد لزمت حالة الإفراد دون التثنية، وهـي كمـا ذكـر النحاة مفرد "حنانيك".

ومما يزيد في تعميق فكرة المتبقي لمثل هذه الأداءات اللغوية أننا نجـد الأداء نفسه يأخذ شكلاً آخر مغرقاً في البعد عن القاعدة التي وضعها النحاة، هـذا الـشكل ظاهر لنا في الشاهد السابق، إذ أخذت "حنانيك" حالة الإفراد دون التثنية وهذا مـن الشذوذ عند القدماء، في حين أنه في نظرنا حالة أعمق من حالات المتبقي.

ولقد أشار يونس بن حبيب إلى أن "لبيك" ليست مثناة، وإنما هي مضافة إلـى المضمر وأصلها "لبى" فلما أضيفت إلى الضمير قلبت ألفها ياء مثل: عليك، ولديك، غير أن مذهب الخليل وسيبويه وعامة جمهور النحاة على أنها مثناة، وشذّ إضـافتها إلى الظاهر أو إلى ضمير الغائب[3].

---

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 110 ـ 111.

[2]. الشاهد لمنذر بن درهم الكلبي في: ابن السيرافي. شـرح أبيـات سـيبويه، ج 1، ص 161، وللمنذر بن أدهم الكلبي في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 412، وبلا نـسبة فـي: سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 349، والمبرد. المقتضب، ج 3، ص 225، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 111، والبيت على هذه الرواية كما ورد عند ابن السيرافي، في حـين أنه ورد عند سيبويه والمبرد والسيوطي والشنقيطي: "فقالت: حنان ما أتى بك ها هنـا" دون إيراد عجز البيت عند سيبويه والسيوطي إلا أنه جاء كاملاً عند سيبويه في موضع آخر قبل هذا الموضع بلفظ " فقالت"، ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 112.

ومن إضافتها إلى الظاهر قول الشاعر[1]:

دعوتُ لِما نَابِني مِسوراً   فَلبى فَلَبي يدي مِسورِ

ففي هذا البيت نجد "لبي" قد أضيفت إلى الظاهر، وبه يستدل سيبويه على أنها ليست بمنزلة "على" كما يقول يونس، إذ لو كانت بمنزلتها لقال :فلبى يدي مسور[2].

ومن إضافتها إلى الضمير الغائب قول الراجز[3]:

لَقُلْتُ لَبيهِ لِمن يدعوني

وهذان الشاهدان يشيران أيضاً إلى تعميق فكرة المتبقي في الأداء اللغوي المخصوص، فزيادة على أن الأداء نفسه داخل ضمن إطار المتبقي يأتي أداء آخر مغرق في المتبقي، وهو بالغ من الشذوذ مرحلة بعيدة جعلته بعبارة أدق شاذ الشاذ، لذا فهو يشير إلى عنف شديد تمارسه القاعدة على اللغة، وإغراق كبير في فكرة المتبقي.

ومن بين هذه الألفاظ التي تلتزم أن تأتي مفعولاً مطلقاً في عرف القدماء كلمة "سبحان" إذا أضيفت إلى غيرها، وقد لا تُضاف، وهي ليست مشتقة من التسبيح، بل هي تدل على تنزيهه سبحانه وتعالى عن كل ما لا يليق به، وإذا جاءت غير مضافة تنون، وذلك كما ورد في الشعر[4]:

---

1. الشاهد لرجل من بني أسد في: ابن منظور. لسان العرب، (لبب) ج 1، ص 732، و(سور) ج 4، ص 388، و(لبي) ج 15، ص 239، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 413، وبلا نسبة في: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (1995م) (منسوب إليه). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص 176، وسيبويه. الكتاب، ج 1، ص 352، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 112.

2. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 352، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 112.

3. والشاهد بلا نسبة في: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 802، وابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 3، ص 102، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 113، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 413، 414.

4. الشاهد لأمية بن أبي الصلت، في: سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 326، ولم أجده في ديوانه، ينظر: ابن أبي الصلت، أمية (1998م). ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، قافية الدال، ص 38 ـ 65، وازيد

سبحانَه ثُم سبحاناً نَعوذُ بِهِ   وقَبلَنا سبح الْجودِي والْجمد

فالأصل في هذا المفعول المطلق أن يأخذ مضافاً إليه، ولكن حينما انفصل عن مضافه نون، والتنوين كما نعلم يدل على التنكير، فزيادة على أن "سبحان" في حـال إضافتها شكل من أشكال المتبقي، إلا أن مجيئها في هذه الحالة من الإفراد والتنوين يجعلها تأخذ شكلاً أكثر إغراقاً في فكرة المتبقي في اللغة.

ومن بين تلك الأداءات اللغوية التي وجهها النحاةُ على أنها من بـاب المفعـول المطلق قولهم: عجباً، فهذه يقدر لها فعل من ذاتها، فيقال: عجب عجباً، وهذا الفعـل المحذوف هو العامل فيها، وقد ترد في الشعر مرفوعة ويكون ما بعدها خبراً لها[1]، يقول الشاعر[2]:

عجب لِتِلْك قَضِيةٌ وإِقَامتِي   فِيكُم على تِلْك الْقَضِيةِ أَعجب

والشاهد في هذا البيت قوله: "عجب" بالرفع دون النصب، مما ينقل هذه الكلمة من الشكل التركيبي الخاص بالمنصوبات إلى الشكل التركيبي الخاص بالمرفوعات.

فـ "عجباً" الأولى آخذة شكلها الأدائي من المتبقي والأداء اللغوي غير الواعي من أبناء اللغة، وذلك قبل استقرار القواعد على هيئتها التنظيمية التي أوجدها النحاة لها، ومما يزيد أيضاً في تعميق فكرة المتبقي ورود مثل هذه الكلمة بـسياقها العـام مرفوعة، مما يدلنا على أن الناطق باللغة لم يكن يعي كثيراً مسألة الالتزام بحركـة إعرابية واحدة تمثل النموذج اللغوي نفسه، أو الأداء اللغوي ذاته، الأمر الذي يـدفع بكل هذه الشواهد إلى دائرة المتبقي.

بن عمرو بن نفيل، في: ابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 134، وبـلا نـسبة في: المبرد. المقتضب، ج 3، ص 217، والـسيوطي. همـع الهوامـع، ج 2، ص 115، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 416.

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 117.

[2]. ينسب الشاهد لهنَي بن أحمر الكناني، وزرافة الباهلي، وهمام بن مرة، ورؤبة بـن العجـاج، وضمرة بن جابر، وعمرو بن الحارث الكناني، وعمرو بن يغوث الطائي، انظر: سـيبويه. الكتاب، ج 1، ص 319، وابن السيرافي. شرح أبيـات سـيبويه، ج 1، ص 159، وابـن يعيش. شرح المفصل، ج 1، ص 114، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 417.

وفي نهاية هذا المبحث نشير إلى أن وجود المتبقي في لغتنا العربية له أسبابه المختلفة، كان النحاة بالدرجة الأولى هم المسئولين عن نمو المتبقي في اللغة، واتساع دائرته خصوصاً في باب المنصوبات، إذ دفعهم التأويل أولاً، والعلامات الشكلية المتعلقة بالفتحة ثانياً، وإجبارهم اللغة على الخضوع للقاعدة ثالثاً، وتجاهلهم السياق والموقف الانفعالي رابعاً، كل هذه الأسباب هي التي أسهمت في توسيع دائرة المتبقي في اللغة عموماً، وفي المنصوبات خصوصاً.

1 . 3 المفعول معه:

ويختص المفعول معه بالمنصوب الواقع بعد "الواو" التي بمعنى "مع"، ولا يعمل الفعل فيه إلا بتوسط هذه الواو، ولو كانت الواو هي العاملة لكان حق الاسم الذي يليها الجر، ولكن لما كان الاسم الذي بعدها منصوباً كان التخريج على أن الفعل هو العامل وليس الواو، إذ إن هذه الواو لما جاز أن تدخل على الأسماء والأفعال على السواء دل على أنها لا تعمل إلا من خلال ما قبلها، أي إن العامل في هذه الحالة الفعل السابق لهذه الواو، وهي مع ذلك لو كانت عاطفة لم تمنع الفعل الذي قبلها من العمل فيما بعدها[1].

فالوصول إلى نصب المفعول معه لا يكون إلا من خلال واسطة حرف الواو، وهذه الواو رأى ابن السراج وكثير من النحويين أنها لا تعمل النصب فيما بعدها من الأسماء، وإنما العمل للفعل الذي يسبق هذه الواو، في حين أن بعض النحاة واللغويين يرون أن العامل في المفعول معه النصب إنما هي الواو، إذ قسم المرادي الواو إلى عاملة وغير عاملة، فأما العاملة فقسمها إلى ناصبة وجارة، فمن الناصبة

---

[1]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج 1، ص 209، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص 83 ـ 84.

واو المعية تنصب المفعول معه، والواو التي تنصب الفعل المضارع، أمـا الجـارة فواو القسم(1).

ومذهب سيبويه وكثير من النحويين أنه لا يجوز أن يعمل العامل المعنوي في المفعول معه، كاسم الإشارة، وحرف التشبيه، والجار والمجرور، والظرف، وإنمـا يعمل العامل اللفظي أي الفعل، غير أن بعض النحاة أجازوا ذلك ومنهم أبـو علـي الفارسي، إذ يجوز القول: هذا لَكَ وأباه، على المفعول معه(2)، ومن المسموع مـن كلام العرب قول الشاعر(3):

لا تَحبسنكَ أَثْوابِي فَقَد جمِعتْ   هذا رِدائِي مطْوِياً وسِربالا

فقد أجاز أبو علي أن يكون "سربالاً" منصوباً على أنه مفعول معه من "مطوياً" وأجاز أن يكون مفعولاً معه من "هذا"(4).

إن مثل هذا الشاهد دفع النحاة إلى التأويل وتمحل الأفكار كي يصلوا إلى نتيجة تنطبق والقاعدة التي وضعوها، وتتناسب مع طبيعة التقعيـد النحـوي، إذ افتـرض النحاة بداية أن العامل في المفعول معه هو الفعل، غير أنهم لما استقروا نـصوص اللغة وجدوا بعض الشواهد اللغوية التي تحتوي منصوباً لا ينطبق إلا على المفعول معه بسبب وجود الواو فيه، فاضطروا إلى التأويل في ذلـك وإيجـاد التفـسيرات

---

1. المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بدر الدين (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعـة الأولى، ص 153.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 239.

3. الشاهد بلا نسبة في: المرادي. توضيح المقاصد والمـسالك، ج 2، ص 663، والأشـموني. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ج 1، ص 494، والأزهري. شرح التـصريح علـى التوضيح، ج 1، ص 529، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 239، والصبان. حاشـية الصبان على شرح الأشموني، ج 2، ص 199، 201، والشنقيطي. الدرر اللوامـع، ج 1، ص 481، ويعقوب. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 6، ص 42.

4. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبـد المـنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحيـاء التـراث الإسـلامي، كليـة الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة – السعودية، ج 2، ص 689.

المنطقية حتى يخضعوا الأداء اللغوي إلى القاعدة التي وضعوها، فجعلوا من القاعدة تفرعاً يقضي بأن يعمل الجار والمجرور أو الظرف أو اسم الإشارة في المفعول معه.

إن مثل هذا الأداء اللغوي يخضع إلى حالة اللاوعي أو التلقائية في أداء الاستعمال اللغوي، إذ إن اللغة تأخذ حالة من الأداء غير المتوافق تماماً، ثم إن النحاة يحاولون الوصول إلى القاعدة من خلال الأداءات المتماثلة أو المتشابهة، ويضعون القاعدة وفقاً لما يرونه من الاستعمال اللغوي الأشيع والأعم، ومن ثم إذا تمرد شيء من ذلك على القاعدة حاولوا إعادته إلى قاعدته بطريقة التأويل التي اعتمدوها في ذلك، حتى لو لم يكن بالإمكان إخضاعه معتمدين على التأويل الذي يستند إلى العلامات الشكلية لا إلى العلامات الجوهرية للغة.

فما هذا الأداء اللغوي إلا خضوع لسلطة المتبقي الذي يغوص في أعماق الظاهرة اللغوية، ويأتي بالاستعمالات والأداءات اللغوية التي تبدو في ظاهرها خارجة ومتمردة على القاعدة النحوية، وما هي في الحقيقة إلا نموذج من نماذج هذا المتبقي المرتبط بالحالة غير الواعية من أبناء اللغة حين يؤدون كلامهم وجملهم.

والأصل في المفعول معه أن يتلو عامله وما يرتبط بالعامل، فلا يصح أن يتقدم على عامله، كقولنا: والطيالسةَ جاء البرد، إذ إن المانع في ذلك امتناعه في حالة العطف، فلما امتنع في العطف امتنع في المفعول معه، غير أنه يجوز قولنا: جاء والطيالسةَ البرد، وذلك لوروده في أشعار العرب، وزيادة على ذلك فإن باب التقديم والتأخير في المنصوبات أوسع منه في باب التوابع، فما كان متسعاً هاهنا أولى مما كان ضيقاً هناك[1]، وهذا هو موقف ابن جني من ذلك، غير أن بعض النحاة لم يجز

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 385.

تقديمه على المفعول به أيضاً خصوصاً في اختيار الكلام[1]، وقد جاء متقدماً على المفعول به في قول الشاعر[2]:

جمعتَ وفُحشاً غِيبةً ونَمِيمةً   خِصالاً ثلاثاً لَستَ عنْها بِمرعوي

وموضع الشاهد في هذا البيت متمثل بقوله: "وفحشاً" قبل مجيء الغيبة والنميمة، يعني أنه قدم المفعول معه عليهما، والأصل عدم تقديمه.

وما نقوله في مثل هذا الشاهد الشعري أنه مستعملٌ عند من لا يمكن تخطئتهم بشكل من الأشكال، فما هم إلا حجة في اللغة، ويتوجب على النحاة أن يسيروا وفق ما يقولون، وليس عليهم أن يقولوا وفق ما يريد النحاة، ومن هنا انطلق النحاة في تفسير هذه المسألة الخارجة على أساس القاعدة التي وضعت واهتم النحاة فيها بالوصول إلى الأعم الأشمل والأشيع من كلام العرب، ولما ابتعدت بعض الأداءات اللغوية عن أساسهم الموضوع حاولوا ردها بالتأويل.

وعلينا أن نتذكر دائماً أن أبناء اللغة لم يكونوا ينقلون في كلامهم عن قاعدة ما، أو عن نص لا يقبل التغيير أو التبديل بين كلماته، فمن هنا كانوا يقدمون، ويؤخرون كما ارتأوا وشاؤوا، ولما جاء النحاة نظروا إلى ما كان مطرداً وبنوا عليه القاعدة، وبقيت تلك الأداءات المتمردة على القاعدة في دائرة المتبقي، ولا يبتعد عنها بحيث يدخل في غيرها، أو يستقل بذاته في قاعدة خاصة به، فما كان من القدماء إلا أن أجبروا مثل هذه الأداءات على الدخول في جسم القاعدة، ومن ثم وضعوا لها التأويلات، في حين أننا نرى في هذا الوقت أن الحقيقة في ذلك ما هي إلا آثار ذلك المتبقي الذي تمرد على القاعدة العمومية الذهنية عند العرب، وبقي في ذاته لا يدخل ضمن القاعدة ولا يبتعد عنها.

---

1. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ج 1، ص 282.

2. الشاهد ليزيد بن الحكم الثقفي، في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 482، وبلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 385، وابن هشام. أوضح المسالك، ج 2، ص 214، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 241.

وهذا المتبقي له دلالاته المختلفة من أهمها أنه يدل على الحالة غير الواعية التي كان أبناء اللغة ينطقون بها كلامهم، فهم عن غير وعي لغوي يقدمون المفعول معه على فاعل الفعل أو ما يتصل به، وهم أيضاً عن غير وعي لغوي يجعلون هذه التمردات تدخل إلى كيان اللغة، ومن دلالات المتبقي أيضاً أنه يدل على الذهنية القواعدية التي كان أبناء اللغة يعتمدون عليها في نطق كلامهم، أو ما يمكننا أن نسميه الذوق العام للعربي في أدائه للكلام، ويدل المتبقي أيضاً على عدم الاستقرار الذهني لتلك القواعد الذهنية، وهذا كله حاصل قبل وصولنا إلى مرحلة التقعيد المنظم بالمؤلفات والآراء النحوية.

وفي بعض الشواهد اللغوية يتوجب علينا أن نجعل ما بعد الواو مفعولاً معه حتمياً، وذلك لعدم صلاحية العامل بعمل العطف في ما بعد الواو، كقوله سبحانه وتعالى: "فَأَجمِعوا أَمركُم وشُركاءكُم"[1].

فلا يجوز أن نجعل من "شركاءكم" معطوفاً على "أمركم" إذ إن الفعل "أجمعوا" لا يصلح للدلالة في "شركاءكم" لذا فعلينا أن نقدر فعلاً صالحاً للمعنى فيه[2]، ومثاله أيضاً قوله تعالى: "والذِين تَبوؤُوا الدار والإِيمان"[3].

فالإيمان في هذه الحالة إما أن يكون مفعولاً معه أو مفعولاً به لفعل مقدر تقديره "اعتقدوا" أو "أخلصوا"[4].

---

1. سورة يونس، آية: 71.
2. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 245.
3. سورة الحشر، آية: 9.
4. الزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 4، ص 504، وابن عطية. المحرر الوجيز، ج 5، ص 288، والجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد جمال الدين (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 4، ص 258.

ومثل هذا الأداء اللغوي الوارد في كتاب الله تعالى قد ورد في أشعار العرب إذ يقول الشاعر(1):

إِذَا ما الغَانِياتُ برزن يوماً   وزججن الْحواجِب والْعيونا

فالفعل "زججن" لا يصلح أن يعمل في العيون، إذ إنه لا يمكن عمله، لذا قُدر لها فعل ناصب لها وهو "كحلن" أو أن نعد "العيونا" منصوباً على أنه مفعول معه(2).

ومن ذلك أيضاً قول الراجز(3):

علفْتُها تِبناً وماء بارداً

حتى شَتَتْ همالَةً عيناها

وموضع الشاهد في قوله: "وماء" إذ إنه لا يصلح العاف للماء، بل هو صالح للتبن فقط، فإما أن نجعل من "ماء" مفعولاً معه، أو أن نقدر له فعلاً من جنسه يصلح للعمل فيه، كالفعل "سقيتها"(4).

إن ما ذكرناه من قبل في تفسير هذه الشواهد المتمردة على القاعدة النحوية لا يختلف كثيراً عما سنذكره هاهنا، إذ إن هذه الشواهد تختص بما يتعلق بالبقايا اللغوية التي تمردت على القاعدة وصدرت عن أبناء اللغة في حال اللاوعي أو الأداء التلقائي العفوي الذي لا يلتفت إلى القواعد أو غيرها، وذلك قبل استقرار القواعد على هيئتها التي وضعها النحاة، فلا يمكننا أن نجبر جميع نصوص اللغة على

---

1. الشاهد للراعي النميري، في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 483، 484، وانظر: ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 434، وابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 2، ص 217، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 245.

2. ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 434، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 246.

3. الشاهد بلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 433، والمرتضى، علي بن الحسين العلوي (1954م). أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ج 2، ص 259، والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 501.

4. ابن جني. الخصائص، ج 2، ص 433.

الدخول في تلك القواعد من ناحية، ولا يمكنهم أن يفردوا لها قواعدها الخاصة بهـا من ناحية ثانية، وهكذا فإن القدماء أجبروا مثل هذه الأداءات علـى الـدخول فـي القاعدة، وفي واقع الأمر إن مثل هذه الأداءات اللغوية تنبع من حالة مـن التمـرد اللغوي على اللغة، يبرز فيها نواحي المتبقي بما يختص به من خصائص ويتسم به من سمات.

1 . 4 المفعول لأجله:

وأياً تكن التسمية فلا خلاف فيها سواء أقلنا المفعول لأجله أم المفعـول مـن أجله، أم المفعول له، ولم يستعمل سيبويه أياً من هذه المصطلحات، وإنما هي مـن مصطلحات المتأخرين عنه، بيد أنه استعمل مصطلحات وصفية للتعبير عـن هـذا الباب، مثل: الموقوع له[1]، وما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمـر[2]، وهي مصطلحات وصفية تفسيرية، تصلح أن تكون تعليلاً للتسمية[3]، وجميع هـذه المصطلحات تدل على مسمى واحد وهو المصدر المنتصب الدال على علة الإقـدام على الفعل[4].

وهذه العلة تمثل إجابة عن السؤال المطروح وهو قولنا: ما علة فعـل كـذا؟ فتكون الإجابة فعلته مخافةَ كذا، أو مخافة الشر[5]، وهـذا المفعـول لا يكـون إلا مصدراً[6].

إذن فجميع ما سبق ذكره يمثل أسس القاعدة التي بني عليها المفعول لأجلـه، وهذه القواعد تمثل الأصول التي يفترض أن يتصف بها كل مصدر منتصب علـى

1. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 367.
2. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 367.
3. الكناعنة، عبد الله محمد طالب (2007م). الصراع بين التراكيب النحوية دراسة فـي كتـاب سيبويه، دار الكتاب الثقافي، إربد ـ الأردن، ص 69.
4. الجرجاني. التعريفات، ص 242.
5. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص 72.
6. ابن يعيش. شرح المفصل، ج 2، ص 52.

أنه علة للقيام بفعل ما، وما خرج على هذه القواعد ما هو إلا تمرد عليها، وشـذوذ عن الأصل، يتوجب علينا أن ننظر له من خلال منظـور مختلـف عـن الأداءات الأخرى المتماشية مع القاعدة.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الأصل في المفعول لأجله أن يكون مـصدراً، غيـر أن بعض العرب نطق بغير المصدر منتصباً على المفعول لأجله، إذ نُقل عن يونس بن حبيب قوله: إن ناساً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد[1]، ولقد وصف سيبويه هذا الأداء اللغوي بأنه قليل خبيث[2].

ولقد عامل هؤلاء الناس من العرب "العبيد" معاملة المصدر، أي كأنك تقـول: أما تملك العبيد، فصار إلى معنى المصدر على هذا التقدير[3].

وحين ننظر في الشاهد النثري السابق نجد أنه قد اخترق شرطاً من أهم شروط المفعول لأجله ألا وهو شرط المصدرية، إذ يتوجب في الاسـم المنتـصب علـى المفعول لأجله أن يكون مصدراً، غير أن هذا الشاهد اللغوي يشير إلـى انتـصاب كلمة ليست من المصدر بمكان على المفعول لأجله، الأمر الذي دفع بالنحـاة إلـى التأويلات المختلفة، والتفسيرات المعقدة، وهم في حقيقة الأمر ما كانوا إلا منـدفعين وراء العلامة الشكلية للكلمة، إذ إن الفتحة الظاهرة على لفظ "العبيد" هي التي حيرت النحاة، فأجبرتهم قواعدهم إلى إيجاد تفسير لهذه الفتحة الظاهرة على نهاية الكلمـة، فما وجدوا بداً من إدخال هذا المثال في إطار واحد من المنصوبات، فكـان أن رأوا في المفعول لأجله قرباً في المعنى من هذا المعنى المراد في النص السابق، فـأولوه على أنه مفعول لأجله، وفسروا "العبيد" بالمصدر.

تنطلق اللغة في أدائها لأشكالها الكلاميـة المختلفـة، ومنظوماتهـا التركيبيـة المتعددة من مجموعة من القواعد الذهنية التي تُختزن في أذهان المتكلمـين باللغـة بداية، ثم تنتقل إلى مرحلة التنظيم القواعدي بالتأليف والتصنيف ووضع هذه القواعد

---

1. ابن هشام. أوضح المسالك، ج 2، ص 197، وابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريـب، ص 83، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 130.
2. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 389.
3. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 131.

ضمن إطارها العلمي المحدد لها، ومن هنا فإن المرحلة الأولى من مراحل النظر إلى القاعدة تمتاز بأنها ليست ملازمة لأبناء اللغة، إذ إن القاعدة الذهنية قد تدفعهم في بعض الأحيان إلى التمرد على القاعدة النحوية، والمجيء بأداء لغوي آخر مختلف مغاير لما هو مألوف، وأبناء اللغة ينطقون وفق ما يرونه مناسباً وليس وفق ما تمليه عليهم قواعد مبتكرة ومصطنعة من قبل النحاة، إذ الصواب أن تسير القاعدة وفق ما تقتضي اللغة، وليس اللغة تسير وفق ما تريد القاعدة.

فمثل هذه الأداءات اللغوية المغايرة لما وضعه النحاة من قواعد وأسس لغوية محكمة تصبح بعد مسألة التقعيد، أي في المرحلة الثانية، جزءاً من الماضي غير الواعي للاستعمالات والأداءات اللغوية، وهذا كله يصير أيضاً إلى دائرة البقايا اللغوية التي تمردت على القواعد بسبب عدم استقرارها التام سواء في الذهن أو التقعيد، لذا تذهب جميع هذه الأداءات اللغوية إلى المتبقي، فكلمة "العبيد" المنتصبة هاهنا ليست إلا تمرداً على قاعدة المفعول لأجله، وهي جزء من المتبقي الذي لا يجوز السير عليه، بل يسمع ويتحدث عنه كعنصر من عناصر أولية اللغة، وعبر عنه القدماء بأنه يسمع ولا يقاس عليه.

ويشترط في المفعول لأجله أن يشارك فعله في الوقت والفاعل، فإذا ما كان مختلفاً عنه بواحد منهما تعين الجر بحرف الجر، كقول الشاعر[1]:

فَجِئْتُ وقَد نَضتْ لِنَومٍ ثِيابها لَدى السِتْرِ إلا لِبسةَ الْمتَفَضل

فقد جر "النوم" باللام لأن النض ليس وقت النوم، فمن هنا تعين أن يجر هذا المصدر باللام ولا ينتصب بسبب عدم موافقة شرط مشاركة الفعل بالوقت.

غير أن بعض النحاة المتقدمين ومنهم سيبويه لم يشترط هذا الشرط، إذ يجوز عندهم القول: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك[2]، وعليه أُول قوله سبحانه وتعالى: "يريكُم الْبرقَ خَوفاً وطَمعاً"[3].

---

[1]. الشاهد لأمرئ القيس. ديوانه، ص 14، وانظر: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 131.

[2]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 132.

[3]. سورة الرعد، آية: 12.

ويذكر الزمخشري أنه لا يمكن أن يكون "خوفاً وطمعاً" مفعولاً لأجله لأنهما لا يشاركان الفعل في الوقت والفاعل، فبذلك ينتفي وقوعهما مفعولاً لأجله إلا إذا كانا على تقدير الإرادة من الله سبحانه وتعالى، والخوف والطمع من الناس(1).

ويذكر الرازي أن في انتصاب "خوفاً وطمعاً" وجوهاً ثلاثة هي: الأول: أنه مفعول لأجله بتقدير المضاف المحذوف، وهو إرادة الله سبحانه وتعالى، والثاني: حال من البرق، أي: إخافاً وإطماعاً، والثالث: حال من المخاطبين، أي: خائفين، وطامعين(2).

فكما بينا من خلال ما سبق فإن هذه الشواهد اللغوية جاءت وفق ما لا يقتضيه شرط المفعول لأجله، وهو أن يشترك مع الفعل في الوقت والفاعل، فجاءت هذه الشواهد في غير المشاركة، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى المتبقي، إذ جاء القرآن الكريم ببعض الأداءات اللغوية التي كان العرب ينطقون بها في لغتهم على سبيل التمرد على القاعدة، فجاء بها القرآن الكريم مؤكداً وجودها في لغة العرب، فهي إذن خاضعة لقانون المتبقي.

والأصل في المفعول لأجله ألا تتصل به الألف واللام، وإذا اتصلت به فالجر أكثر، وورد عن بعض العرب أنهم نطقوا بالنصب في مواضع اتصلت الألف واللام بالمفعول لأجله، كقول الشاعر(3):

---

1. الزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 2، ص 518.

2. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (1420هـ). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ج 19، ص 21، وأبو حيان. البحر المحيط، ج 6، ص 363.

3. الشاهد لقريط بن أنيف العنبري، انظر: الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج 4، ص 148، وابن منظور. لسان العرب، (ركب) ج 1، ص 429، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 423، والأفغاني، سعيد محمد (2003م). الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت – لبنان، ص 339، وبلا نسبة في: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج 2، ص

فَلَيتَ لِي بِهِم قَوماً إذا ركِبوا شَنّوا الإِغَارةَ فُرساناً وركْبانا

فالشاهد في قوله: الإغارةَ، إذ انتصبت هذه الكلمة على أنها مفعول لأجله في حين أنها اتصلت بها الألف واللام.

وما يمكن أن نقوله في هذا الموضع يتمثل بأن هذا الشاهد قد ورد عن العرب في وقت كانت أذهانهم تتمثل القواعد التلقائية التي لا تستند إلى المستوى التحليلي، بل إلى رسوخ الأداء اللغوي الصحيح، غير أن هذه القواعد لم تخرج من كونها قواعد ذهنية إلا في وقت متأخر، الأمر الذي دفع بكثير من العرب إلى النطق غير الواعي ببعض الأداءات اللغوية المختلفة عن أصل القاعدة، والمغايرة للأعم الأشيع من كلام العرب، وهم لا يدركون أن هذا قاعدة أو غير قاعدة، وإنما يتكلمون وفق سليقتهم، مما ذهب بمثل هذه الأداءات بعيداً إلى دائرة المتبقي، وجعلها تكمن في التراث اللغوي الذي يسمع ولا يقاس عليه كما عبر عنه القدماء.

وهذا الأداء المتمرد على القاعدة في هذا الشاهد ناتج عن عدم الوعي اللغوي الكافي لأبناء اللغة، الأمر الذي دفع بالنحاة إلى اعتبار هذا الشاهد من باب المفعول لأجله للسببين التاليين:

أولاً: اشتماله على معنى التعليل المنوط بالمفعول لأجله، فكما ذكرنا سابقاً فإن المفعول لأجله يمثل علة الفعل.

ثانياً: وجود العلامة الشكلية في نهاية الكلمة، وهي علامة الفتحة، مما دفع النحاة ووفقاً لما لديهم من قانون بأن الفتحة علامة المفعولية إلى تمحل التعليلات والتفسيرات من أجل إدخال مثل هذا الشاهد ضمن دائرة المفعول لأجله.

وقد جوز كثير من النحاة تقديم المفعول لأجله على عامله، ورفضه بعضهم من مثل ثعلب وطائفة، غير أن منعهم هذا رد بالسماع من كلام العرب، إذ يقول الشاعر[1]:

801، والأشموني. شرح الأشموني، ج 2، ص 88، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 134، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 2، ص 329.

[1]. الشاهد للكميت، انظر: القيسي، أبو رياش أحمد بن إبراهيم (1986م). شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة

فَما جزعاً وربِ الناسِ أَبكِي   ولا حِرصاً على الدنْيا اعتَراني

فالشاهد في قوله: جزعاً، إذ هو مفعول لأجله تقدم على عامله وهـو "أبكـي".
ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[1]:

طَربتُ وما شَوقاً إِلى البيضِ أَطْرب   ولا لَعِباً مِني وذو الشّوق يلْعب

والشاهد في قوله: وما شوقاً، فقد انتصب "شوقاً" على المفعول لأجلـه المقـدم على عامله.

ولقد علل كثير من النحاة ونخص منهم المحدثين بأن هذه الحالـة فـي تقـديم المفعول لأجله على عامله تختص بالضرورة الشعرية[2].

إن هذه الأداءات اللغوية التي أنكرها بعض النحويين وأجازها بعضهم الآخـر ما هي إلا آثار للمتبقي اللغوي الذي ينزع إلى إيـراد أداءات الظـاهرة اللغويـة، والأشكال التركيبية التي لم تخضع للقواعد التي وضعها النحاة، هذه الأشـكال كـان سبب عدم خضوعها للقواعد أنها صدرت عن أبناء اللغة في حالـة عـدم الـوعي اللغوي، مما دفعها إلى دائرة المتبقي.

وهكذا نرى كما رأينا في سائر مباحث هذا الفصل أن المتبقي يبرز في نواحي التمرد على القاعدة، ويظهر من خلال الأداءات اللغوية التي كان ينعتهـا القـدماء

النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ص 43، وانظر: ابن جنـي. الخـصائص، ج 3، ص 394، وابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 399.

1. نسب هذا البيت لجحدر، برواية:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب   ولا لعباً مني أذو الشيب يلعب

ويروى: وذو الشيب يلعب، قال صاحب الدرراللوامع:" ونسب أبو حيان هذا البيت لجحدر، وإن كان يريد به جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سـقط مـن الرواة، والله أعلم". انظر: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 423، وهو بلا نسبة فـي: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 135.

2. الحندود، إبراهيم بن صالح (2001م). الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحـويين دراسـة تطبيقية على ألفية ابن مالك، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة: 33، العـدد: 111، المدينـة المنورة ـ السعودية، ص 448.

بالشذوذ، وهي في حقيقة الأمر غير خاضعة للقاعدة، ولكنها أداءات لغويـة حـرة، تستغل طاقات الجواز اللغوي غير المحدودة.

1 . 5 المفعول فيه:

أما المفعول فيه فمن اسمه نستطيع أن نتبين الوظيفة المعنوية التي ترتبط بـه، وهذه الوظيفة تتمثل في معنى الاحتواء، وأن هذا المفعول ما هو إلا وعاء للزمان أو للمكان، والمفعول فيه يختص بالشيء الذي فُعِل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً(1).

وحين ندقق النظر في مصطلح المفعول فيه نجد أنه قد أتبع بشبه جملة من الجار والمجرور وهي "فيه"، وكما نعلم فإن حرف الجر "في" يفيد الظرفيـة الزمانيـة أو المكانية، الحقيقية أو المجازية، يعني ذلك أن المفعول فيه يتلخص بالظروف الزمانية والمكانية(2).

والظرف يعني ما كان وعاء للشيء، ومن هنا فإن الأواني تُسمى ظروفاً لأنها أوعية لما يجعل فيها، وكذلك فإن الزمان والمكان يسميان ظروفاً لأن الأفعال تُجعل فيها، فصارت كالأوعية لها، ولذلك قيل لها ظروفٌ(3).

وتنص قاعدة المفعول فيه من ناحية منطقية على أنه لا يجعل الظرف إلا للفعل المتطاول والمتكرر، فلا يجوز لنا مثلاً أن نقول: مات زيد يومين، إذ إن الفعـل لا يتكرر ولا يتطاول، فمن هنا لا يعمل هذا الفعل النصب في المفعول فيه(4)، غير أن هناك بعض الشواهد اللغوية التي دفعت النحاة إلى التأويل، ومن بين تلك الـشواهد قوله سبحانه وتعالى: "فَأَماتَه اللهُ مِائَةَ عامٍ"(5).

---

1. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص 242.
2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص 65.
3. ابن يعيش. شرح المفصل، ج 2، ص 41.
4. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 139.
5. سورة البقرة، آية: 259.

وفي تفسير هذه الآية يقول المفسرون أن الإماتة هاهنا مقصود بها النوم، إذ إن الله سبحانه وتعالى أنام عزيراً مائة عام ثم أحياه[1].

ويشير أبو حيان لهذه المسألة ذاتها، غير أنه ذكر أن سؤال عزير: أنى يحيـي هذه الله؟ لم يكن على سبيل الإنكار، بل كان على سبيل التعجب، فأماتـه الله مائـة عام، أي: نام عزير ونزع الله روحه منه مائة عام، ثم بعثه[2]، ويشير السيوطي إلى أن المقصود بالموت هاهنا ليس الموت الحقيقي، بل إن معنى الفعل "أمات" أي: ألبثه الله مائة عام، ومن هنا جاء السؤال: كم لبثت؟ فقال: لبثت يوماً أو بعض يوم[3].

ونشير هنا إلى مسألة تتعلق بالمعنى المنوط بهذا الفعل وما سواه من الأفعـال، فقد ذكرنا سابقاً أن الأفعال التي لا تقبل التكرار أو التطاول لا يصح أن يرتبط بهـا المفعول فيه، غير أن فعل الموت في عرفنا نحن البشر لا يقبل التطاول أو التكرار، ولكنه عند الله تعالى لا شيء بعيد، إنما إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، ومن ثم فإن كان الموت في عرف الناس لا يقبل التطاول أو التكرار، فإن الله لا يقف أمامه شيء في مسألة تكرار الأفعال وتطاولها، فهذه المسألة خاصة بالله سبحانه وتعالى.

ومما يؤيد الفكرة التي نقول بها أننا لم نعثر ـ في حدود علمنا ـ على شـاهد من غير كلام الله سبحانه أو كلام نبيه الكريم يجعل من فعل الموت مكـرراً كمـا يظهر في آيات القرآن الكريم، فهذا دليل آخر على أن هذه المـسألة خاصـة بـالله سبحانه وتعالى.

أما إذا نظرنا إلى هذا الأداء اللغوي بعيداً عن الفكرة العقدية الإيمانيـة فإننـا نستطيع أن نقول إن هذا الأداء البعيد عن القاعدة ما هو إلا مظهـر مـن مظـاهر

[1]. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). الوسيط في تفسير القرآن المجيـد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 1، ص 373، والبغوي. معالم التنزيـل، ج 1، ص 354، وقد أشار إلى أن الله قد نزع الروح من عزير.

[2]. أبو حيان. البحر المحيط، ج 2، ص 633.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 139.

المتبقي اللغوي الذي جاء به القرآن الكريم تأكيداً لما كان حاصلاً في كلام العـرب من خروج عن القواعد الذهنية العامة لديهم.

والأولى في الظرف إذا تجرد من التعريف أن ينون ويعرب، غير أنهم استثنوا من ذلك الظرف المركب كقولنا: فلان يزورنا صباح مساء، ففي هذه الحالـة يبنـى على الفتح ولا يتصرف، يقول الشاعر(1):

ومن لا يصرفِ الْواشِين عنْه صباح مساء يضنُوه خَبالا

فموضع الشاهد هاهنا يتمثل بقول الشاعر: صباح مساء، إذ بني الظرفان على الفتح لأنهما صارا بمثابة خمسة عشر، فبنيا على هذا النحو من التركيب، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر(2):

آتٍ الرزقُ يوم يوم فَأجمِلْ طَلباً وابغ ِلِلْقِيامةِ زادا

فالشاهد في قوله: يوم يوم، إذ بني هذا الظرف على الفتح ولم يتصرف علـى الرغم من عدم اتصاله بالألف واللام، وهو بذلك صار بمثابة المركب كخمسة عشر، ويبقى هذا الشكل التركيبي مبنياً على الفتح إلا إذا أضيف الصدر إلى العجز، ففـي هذه الحالة يتصرف، ومن ذلك قول الشاعر الفرزدق(3):

ولَولا يوم يومٍ ما َأردنَا جزاءك والْقُروض لَها جزاء

---

1. الشاهد بلا نسبة في: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج 3، ص 1698، وبـلا نـسبة فـي: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 141، والشنقيطي. الـدرر اللوامـع، ج 1، ص 425، وهو عند ابن مالك برواية:" ...يبغوه خبالا"، واختلاف الرواية لا يؤثر في موطن الشاهد.

2. الشاهد بلا نسبة في:ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (د.ت). شرح شـذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ـ سوريا، ص 96، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 141، والشنقيطي. الدرر اللوامـع، ج 1، ص 425، والأفغاني. الموجز في قواعد اللغة العربية، ص 177، ويعقوب. المعجـم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 2، ص 171.

3. الشاهد ليس في ديوان الفرزدق، ولكنه في: سيبويه. الكتاب، ج 3، ص 303، والـشنتمري، الأعلم (1994م). تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العـرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانيـة، ص 484، والبغدادي. خزانة الأدب، ج 4، ص 46.

فلقد تصرف الظرف الأول بالضمة حيث أضيف إلى الظرف الثاني المتـصرف هو أيضاً بتنوين الكسر في نهايته، ويتصرف الظرفان أيضاً إذا ما عطِفـا، كقـول الشاعر(1):

ما بالُ جهلِك بعد الحِلْمِ والدين   وقد علاك مشِيب حِين لا حِين

وفي هذا البيت أيضاً تصرف الظرف بسبب خروجه عن كونه مركباً وأصبح مضافاً أو معطوفاً، فتصرف بذلك، وهو شكلٌ من أشكال الخروج القواعدي، بيد أنه ليس خروجاً على اللغة نفسها، إذ هو من المتاح استعمالياً، والقاعـدة يجـب أن لا يكون لها سلطان على اللغة يسمح باستثناء جزءٍ منها لحساب أي بديلٍ خارج عنها.

لقد رأينا في الشواهد السابقة امتداداً لظاهرة المتبقي في اللغـة، فمـن فكـرة التركيب للظرفين وبنائهما بسبب هذا التركيب، إلى فكرة انتفاء التركيب بالإضافة أو العطف مما يلغي البناء وعدم التصريف، فيصير الظرف متصرفاً وتظهـر عليـه العلامات الإعرابية، فما هذا الاختلال في عملية الحديث عن الظـرف، ومـا هـذه الخروجات عن القواعد؟

إن مثل هذه الشواهد التي كان يقول عنها القدماء إنها من الشاذ مـا هـي إلا مظاهر ماثلة أمامنا تشير إلى ظاهرة المتبقي، وهذا المتبقي يرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالاستعمال اللغوي، بعيداً عن التقعيد، إذ كان العرب ينطقون بالتركيبـات النحويـة وفق ما لديهم من قواعد ذهنية راسخة في أذهانهم، غير أن هذه القواعد الذهنية لـم تكن ملازمة لهم، بل هم يستطيعون الخروج عليها، والإتيان بأداءات لغوية مختلفة أو مغايرة للقواعد الذهنية التي وضعت استناداً إلى معايير تستثني جزءاً كبيراً من اللغة نفسها، إذ إنهم لم يكونوا قد وصلوا إلى مرحلة الالتزام بتلك القواعد الذهنيـة لعـدم ثباتها في تنظيم علمي محكم، مما يؤدي إلى وجود مثل هذه الشواهد والأداءات بعد التقعيد، ويصبح النحاة ناظرين إليها على أنها شواذ، وهي في الحقيقة تشير إلى حقبة زمانية امتازت بعدم استقرار القواعد الذهنية، وأن العرب كانوا يحكمون أذواقهـم، ويميلون إلى التعبيرات العاطفية التي تلبي ما يجيش في نفوسهم من مشاعر، لذا كان

---

1. الشاهد لجرير بن عطية الخطفي (1986م). ديوان جرير، دار بيـروت للطباعـة والنـشر، بيروت ـ لبنان، ص 484.

الخروج على القاعدة يأتي لا إرادياً عندهم، ويتوجب على النحاة النظر إلى مثل هذه الشواهد اللغوية بمنظور مختلف عن منظور القاعدة الأصلية التي اعتقدوا بكليتها، إذ إن هذه الأداءات اللغوية تشير إلى الاستعمال اللغوي في مراحل اللغة الأولى.

وقد يسبق الظرف ببعض الكلمات التي تنوب عنه، فنقول مثلاً: كـل صـباح، وبعض اليوم، ونصف النهار، فالكلمات التي تسبق الظرف تأخذ علامته الإعرابية، فتصبح منتصبة على الظرفية، ومن بين تلك الكلمات "ذو، وذات"، غير أنه ورد عن العرب في لغة تنسب إلى بعض الخثعميين أنهم يصرفون "ذو وذات" فتأخذ موقعهـا الإعرابي، ولا تأخذ علامة النصب، إذ نُقل عنهم قولهم: "سِير عليـه ذاتُ ليلـة"[1]، برفع "ذاتُ"، وهو من صور الاستعمال المتاح الذي يمكن أن نحمله علـى ظـاهرة المتبقي.

ومما جاء عنهم من الشعر قوله[2]:

عزمتُ على إقَامةِ ذِي صباحٍ   لِشَيءٍ ما يسود من يسود

فهو على هذه اللغة لم يأخذ ما أخذه المفعول فيه، ولقد أشـار بعـض النحـاة كالسهيلي مثلاً أن (ذات مرة) و(ذات ليلة) لا تتصرف لا في لغـة خـثعم ولا فـي غيرها، وإنما ما يتصرف (ذو) وحدها، وهو خلاف لمذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه، إذ يرون أن (ذات) و(ذو) إنما أصلهما صفة، فحذف الموصـوف وبقيـت الصفة نيابة عنه، فإذا تصرفتا اتسع الباب، لذا لم تتصرف[3]، وهو كـلام يحتـرم القاعدة النحوية، ولا يلتفت إلى الاستعمال اللغوي.

---

1. سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 221، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 144.
2. الشاهد لأنس بن مدركة الخثعمـي، فـي: سـيبويه. الكتـاب، ج 1، ص 227، والمبـرد. المقتضب، ج 4، ص 345، وابن جنـي. الخـصائص، ج 3، ص 398، والزمخـشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص 124، وابن يعـيش. شـرح المفـصل، ج 3، ص 12، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 427، ونسبه الجوهري وابن منظور إلى أنـس بـن نهيك، انظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمـاد (1987م). الـصحاح تـاج اللغـة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيـروت، الطبعـة الرابعة، (صبح) ج 1، ص 380، وابن منظور. لسان العرب، (صبح) ج 2، ص 503.
3. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 144.

إن الشواهد السابقة تتحدث عن الكلمات التي تنوب عن الظـرف فـي حالـة الإضافة إليه، ومن هنا فإن "ذات وذو" مما ينوب عن الظرف، غير أن بعض العرب نطقوا بهما بالتصرف لا بعدمه، الأمر الذي يخرج عن مألوف القاعدة، ودفع بالنحاة إلى كثير من التأويلات كي يصلوا إلى تفسير لمثل هذه الخروجات، لـذا وصـفها السيوطي مثلاً بأنها "لُغَية"، وهي تصغير "لغة" على اعتبار قلتها وندرتها وشذوذها.

غير أنه يمكننا أن ننظر إلى مثل هذه الشواهد من منظور آخر، هذا المنظـور يتمثل بما تقدمه لنا هذه الشواهد من أدلة وإشارات إلى طبيعة السعة التركيبية للغة، هذه السعة التي تندثر وتختفي من الأداء المقبول للغة بعد تمام عمليـة التقعيـد، إذ تصبح هذه الأداءات من خروقات القاعدة، ومن هنا يبتعد عنها الناس، وقـد خلـط بعض الدارسين بين اختراق اللغة واختراق القاعدة.

أما حين كانت العرب تنطق بما شاءت وكيف شاءت دون أن تشعر أن هنـاك من يراقب كلامها، ويتلقف أخطاءها كانت هذه الأداءات ماثلة للباحثين، ومن هنا فقد نقل النحاة هذه الأداءات ووصفوها بالرداءة والبعد عن القاعدة، في حين أنها ما هي إلا مجموعة من الإشارات حول البدايات اللغوية غير المقننة، اندثرت وغابت بفعل إتمام القواعد، وصارت بعيدة عن نسيج تلك القواعد، وانضمت إلى عناصر المتبقي اللغوي الخاضع للفردية أولاً، وللعقل اللاواعي ثانياً.

والعامل في المفعول فيه الفعل، إذ الفعل هو الناصب لـه، غيـر أن بعـض الأفعال كانت لها خصوصية، فمثلاً: دخلت البيتَ، رأى كثير من النحـاة أن البيـت منصوب على أنه مفعول فيه، في حين أن بعضهم رأى أنه مفعول به، وأشاروا إلى أن دخل وذهب وانطلق تنصب المفعول فيه، غير أن هناك بعض الأداءات اللغويـة التي انتصب المفعول فيه بفعل غير هذه الأفعال، وذلك كالفعل: "عسل"، فـي قـول الشاعر(1):

---

1. الشاهد لساعدة بن جؤية الهذلي، انظر: سيبويه. الكتاب، ج 1، ص 36، والسكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). كتاب شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمـد فـراج، ومراجعة: محمـود محمـد شـاكر، مكتبـة دار العروبـة، القـاهرة، ج 3، ص 1120، والشنتمري. تحصيل عين الذهب، ص 71، وانظر: ساعدة بـن جؤيـة الهـذلي. ديـوان

لَدن بِهز الكف يعسِلُ متْنُه   فِيهِ كما عسلَ الطريقَ الثعلَب

فانتصبت "الطريق" على أنها مفعول فيه للفعل "عسل"، وأوله بعضهم بأنه مـن باب الضرورة[1]، وانتصبت الطريق لأن في الأصل حقها الجر بـ "في" أي: فـي الطريق، ولكن لما حذف حرف الجر انتصب المجرور بعدها، ونحن نعرف أن قائل هذا البيت هو ساعدة بن جؤية، وهو شاعر هذلي، ولغته فصيحة ولغة قبيلـة مـن اللغات العليا، ولعل النظر إليه على أنه ضرورة هو عدم موافقته القاعدة، وليس من قبيل مخالفة اللغة.

وقد يكون ما أشكل على النحاة الأمر في ذلك أن الظرف ما دل علـى معنـى "في" باطراد[2]، لذا لما حذف حرف الجر في مثل هذه الأداءات ردوهـا بالقيـاس الخاطئ إلى الظرف، على أساس أنها تتضمن معنى "في"، هذا الأمر ألبس عليهم من خلال أن بعض الأفعال تتعدى بحرف الجر "في" إلى مفعولها، فحين يحذف حـرف الجر هذا ينتصب المفعول المتعدى إليه من خلال هذا الحرف، لذا ظـن النحـاة أن المفعول به هاهنا هو الظرف.

وزيادة على ذلك فإن أبناء اللغة قد كانوا ينطقون بالأداءات اللغوية، والتراكيب الاستعمالية دون قواعد منصوص عليها يحتكمون إليها، وإنما كان الأمر يسير وفق منظومة من القواعد الذهنية الخاصة بكل فرد، والخاصة بكل بيئة استعمالية، ومـن ثم تجتمع هذه القواعد الذهنية لتشكل منظومة القواعد اللغوية المنصوص عليها فـي مرحلة التدوين القواعدي، غير أن الوصول إلى هذه المرحلة لم يكن سريعاً بالشكل المتوقع، بل كان بطيئاً، ومن هنا ظهرت مجموعة من الأداءات الفردية التي لا تتفق وأداء المجموع اللغوي كاملاً، بل تخرج عن أداء ذلك المجموع، فلم ينظـر إليهـا

الهذليين، ج 1، ص 190، وهو في الشرح برواية:" لذٌ بهـز الكتـف..."، وفـي الـديوان برواية:" لذ بهز الكتف..."، واختلاف الرواية لا يؤثر في موطن الشاهد.

1. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 152.

2. انظر في تعريف الظرف: ابن هشام. أوضح المسالك، ج 2، ص 204، وابن عقيل. شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 191، والصبان. حاشية الـصبان علـى شـرح الأشموني، ج 2، ص 184.

النحاة بمنظور التقعيد المازم، وإنما وضعوها ضمن أطر تابعة للقاعـدة الأساسـية، وهو ما يمكننا القول عنه بأنه المتبقي الذي لم يخضع للقاعدة، بل أدخله النحاة فـي القاعدة نتيجة للتأويل والتعليل والتفسير وما إلى ذلك من أدوات.

فربما كان الأمر قبل عملية التقعيد المنظمة للغة يسير وفق الحالة التي رأيناها في الشواهد السابقة، التي تجعل من كل فعل قادراً على أن ينصب مفعولاً فيه بمجرد حذف حرف الجر الذي يمكن الوصول من خلاله إلى المفعول به للفعل، وهكذا، إلى أن استقرت القواعد على وجهها، وبقيت هذه النماذج الأدائية غير خاضـعة لتلـك القواعد، وفي الوقت ذاته غير خارجة تمام الخروج عنها، ومـا هـي إلا عناصـر متمردة يتوجب علينا النظر إليها بمعزل عن قسرية القاعـدة، وسـلطة العلامـات الشكلية للمفاعيل.

ويقاس المفعول فيه من العوامل على زنة "مفعل" كأن يقول القائـل: جلـست مجلس زيد، ووقفت موقف البطل، وما إلى ذلك، غير أن جمهور النحاة قالوا بـأن هذا مقيس على أن يأتي المفعول فيه من الجذر نفسه للفعل، فـلا يـصح أن يقـال: جلست مناط زيد، أو وقفت مجلس المحب، بل يكتفى من ذلك بما سمع عن العرب، وذلك قولهم: هو مني مقعد القابلة، ومنزلة الولد، ومعقد الإزار، ومزجـر الكلـب، ويعنُون بذلك القرب، ويقال أيضاً: هو مني مناط الثريا، للدلالة على البعد[1]، ومـن ذلك قول الأحوص[2]:

وإن بني حربٍ كما قَد عَلِمتُم مَنَاطَ الثريا قَد تَعلتْ نُجومها

فالشاهد في هذا البيت يتمثل بقوله: مناط الثريا، وهذا دليل على البعد المكـاني لبني حرب، وإن كان من الناحية الشكلية التركيبية مكوناً من المضاف والمـضاف إليه كالتراكيب الدالة على القرب.

---

1. المبرد. المقتضب، ج 4، ص 343، والأزهري. شرح التصريح على التوضـيح، ج 1، ص 524.

2. الأحوص، الأنصاري (1990م). شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمـال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ص 240، وسـيبويه. الكتـاب، ج 1، ص 413، والمبرد. المقتضب، ج 4، ص 343، وابن السراج. الأصول في النحو، ج 1، ص 201.

وفي الأمثلة والشواهد السابقة نماذج أدائية من كلام العرب عن بعض المفاعيل فيها غير أن مادة المفعول فيه قد اختلفت عن مادة العامل، فالتقدير فيها: مستقر مقعد القابلة، ومستقر مزجر الكلب، ومستقر مناط الثريا وهكذا، وهذا التقدير إنما جاء من خلال تأويلات النحاة المختلفة، وتفسيراتهم المتعددة التي حاولـت ربـط المعـاني بالتراكيب من أجل الوصول إلى انضمام مثل هذه الأداءات إلى القاعدة النحوية التي افترضوا هم مسبقاً أن الأداءات اللغوية كافة يتوجب عليها أن تدخل ضـمن إطـار القاعدة، ثم وجدوا أن عدداً منها لا ينطبق عليه ذلك، فلجأوا إلى التأويل كي يـصلوا إلى حل لبعض هذه الأداءات اللغوية.

والواقع في رأينا أن مثل هذه الأداءات ما هي إلا بقايا للظاهرة اللغويـة قبـل اكتمالها ونضوجها على أيدي النحاة من خلال التقعيد، فقد كان العرب يتكلمون وفق قواعدهم الشخصية الفردية، ومن ثم حاولوا من خلال تلك القواعد الشخصية تمثـل بعض الأوضاع التي تدل على معانٍ معينة ذات ارتباط بواقـع مـوقفي، أو سـياق اجتماعي أو غير ذلك من النواحي الانفعالية، فدفعهم ذلك إلى اللجوء إلى مثل هـذه الأداءات المتمردة على أصل القاعدة، وذلك كي تلبي الحاجة الانفعالية لديهم.

والظروف الزمانية والمكانية منها ما يأتي ملتزماً النصب دائماً فلا يسمع منـه إلا قليل قد تصرف، ومن ذلك الظرف: "وسط" فقد سمع بعض الأداءات اللغوية عن العرب بالتصريف، كقول الشاعر[1]:

وسطُه كاليراعِ أو سرجِ المِجـ ـدل طَوراً يخْبو وطَوراً ينير

فوسطه هاهنا مبتدأ، و(كاليراع) خبره.

---

[1]. الشاهد لعدي بن زيد العبادي، انظر: العبادي، عدي بن زيد (1665م). ديوان عدي بن زيـد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ص 85، وانظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج 2، ص 935، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 157، وهو في الديوان برواية:" ... حيناً يخبو وحيناً ينير".

ومن ذلك أيضاً أن "سوى" قليلاً ما تخرج عن الظرفية، فلا تخرج إلا شـاذة، ومن خروجها قول الشاعر[1]:

أأترُكُ ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلةٍ إني إذَن لصبور

فالأصل في مثل هذه الظروف ألا تخرج عن الظرفية فتعرب حسب موقعهـا، بل إنها تبقى على ظرفيتها منصوبة على المفعول فيه، غير أن ما ورد مـن تلـك الأداءات اللغوية تشير إلى أن بعض العرب قد استعملها في مواضع غير الظـرف، فتكون تارة مبتدأً، وتارة أخرى اسم ليس وما إلى ذلك، فما هذا إلا تمرد واضح على أصل القاعدة التي جاءت وفقها هذه الأداءات اللغوية.

إن هذه الأداءات اللغوية تشير إلى مرحلة مبكرة من الاستعمال اللغوي لهـذه الظروف، وذلك قبل أن تستقر القواعد على ما هي عليه بعد التقعيد، إذ كان العربي ينطق بمثل هذه الأداءات وفق ما يراه مناسباً وملبياً لما في نفسه من الكلام، غير أن الأمر مختلف عند النحاة، فلا بد لمثل هذه الأداءات أن تخـضع لقواعـدهم التـي وضعوها، وأن توافق قوانينهم اللغوية التي نسجوها، فإذا تمردت هذه الأداءات ردت إلى أصل القاعدة بشيء من التأويل، وما هذه الأداءات في حقيقتها إلا نموذج للمتبقي اللغوي.

ومن بين الظروف المخصوصة التي يتحدث عنها النحاة في كتـبهم الظـرف "إذ"، فأصل وضعها للماضي، غير أن جماعة من العلماء رأوا أنها تقع فـي غيـر الماضي، واستدلوا بقوله سبحانه وتعالى: "يومئذٍ تُحدثُ أخْبارها"[2].

إذ الأصل فيها أن تدل على الزمن الماضي وليس الحاضر أو المستقبل، غيـر أن جمهور العلماء أولوا هذه الآية على معنى المستقبل المؤكد الحصول، فصار بهذا

---

[1]. الشاهد لمجنون ليلى، انظر: مجنون ليلى (د.ت). ديوان مجنون ليلى، تحقيق: عبـد الـستار أحمد فراج، مكتبة مصر، ص 108، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني، ج 1، ص 519، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 162، والصبان. حاشية الصبان، ج 2، ص 235.

[2]. سورة الزلزلة، آية: 4.

التأكيد بمنزلة الماضي الذي حصل وانتهى، فهو من التأكيد بمنزلة كبيرة إذ هو وقع وانتهى[1].

ومجيء الآية القرآنية الكريمة على هذا النحو يدلنا على أن القرآن الكريم قد تناول الأداءات اللغوية المختلفة عند العرب، فقد كانت أداءاتهم اللغوية مرتبطةً بما استقر في أذهانهم من معانٍ، فإذا ما أرادوا التركيب اللغوي أخذوا مما استقر عندهم غير ملتفتين إلى القاعدة التي تحكم هذه الأداءات، إذ لم تكن اللغة في ذلك الوقت قد قُعدت على النحو الذي صنعه النحاة من بعد، وبذلك خرجت منهم تلك الأداءات التي تمثل بقايا الظاهرة التركيبية، وتشير إلى وقت عدم استقرار القواعد اللغوية على وجهها التام، وبعد ذلك كله جاء القرآن الكريم ليورد مثل هذه الأداءات اللغوية تأكيداً لوجودها في اللسان العربي.

أما الظرف "إذا" فقد جاء في أصله لا يجزم كغيره من بعض أدوات الشرط الأخرى، وقد سمع عن العرب شواهد جزمت فيها "إذا" للضرورة، حيث قال الشاعر[2]:

واستَغْنِ ما أَغْناك ربك بِالغِنى　　　وإِذَا تُصِبك خَصاصةٌ فَتَجمل

ففي البيت السابق عملت "إذا" الجزم في: تصبك، وتجمل، فهذان الفعلان مجزومان، والعامل فيهما الجزم هي "إذا" في حين أن أصلها في الوضع لا تجزم[3].

ولقد علل القدماء سبب جزم "إذا" لما بعدها من الفعلين المضارعين بأنه من باب الضرورة الشعرية، ولكننا نرى أن هذا الشاهد ما هو إلا دليل على البقايا اللغوية التي كانت تظهر في اللغة العربية جراء الأداءات اللغوية الفردية، التي تشير بدورها إلى عدم الاستقرار القواعدي الحاصل في أداء أبناء اللغة العربية للغتهم، إذ إن مثل هذه الأداءات كانت تسير مع الأداء الأعم والأشيع، ولكن حين جاء التقعيد

---

1. ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص 163، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 172.

2. الشاهد ينسب لحارثة بن بدر الغداني، انظر: المرتضى. أمالي المرتضى، ج 1، ص 383، وينسب لعبد قيس بن خفاف، انظر: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 440.

3. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج 3، ص 1584، وابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 131، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 180.

اللغوي أبعد القلة، وأبقى على الكثرة، فما كان كثيراً قُعدت القاعدة من أجله، وما كان قليلاً إما أرغم على الدخول في القاعدة، أو عد من شواذ القاعدة، وفي كلتا الحالتين لم يكن الأمر وفق ما تسير لأجله اللغة، فاللغة قبل كل شيء هي الحكم والفيصل على القاعدة وليس العكس، غير أن النحاة اعتبروا قواعدهم قوانين يتوجب على نصوص اللغة أن تتوافق معها، وبذلك أخرجوا تلك الظواهر الفردية، والأداءات الانفعالية من جسم القاعدة، واكتفوا فقط بذكر الأعم الأشيع من بين تلك الظواهر والقواعد، للوصول في نهاية المطاف إلى أن كثيراً من الأداءات اللغوية ذهبت إلى دائرة المتبقي نتيجة تجاهل العلماء لها، أو نتيجة لاندثارها هي بذاتها.

والأصل في "إذا" أن تليها جملة فعلية، غير أن المسموع من كلام العرب وجد فيه اسم بعد إذا، فاضطر النحاة من أجل ألا يخرقوا القاعدة أن يقدروا فعلاً سابقاً له يفسره الفعل المذكور بعده، كقوله تعالى: "إِذَا السماء انْشَقَتْ"[1]، فالتقدير في هذه الآية الكريمة: إذا انشقت السماء انشقت، لأنه لا يصح وفق القاعدة أن يلي "إذا" اسم، إلا وفق مذهب الأخفش الذي يرى أنه يجوز أن يأتي بعد "إذا" جملة اسمية[2]، واستشهد لذلك بقول القائل[3]:

إِذَا باهِلي تَحتَه حنْظَلِيةٌ   لَه ولَد مِنْها فَذَاك الْمذَرع

ففي هذا البيت استشهاد على إمكانية مجيء "إذا" في صدر الجملة الاسمية دون أن يقدر لها فعل يليها يفسره الفعل المذكور.

وما نراه في هذا الشاهد ما هو إلا بعض مظاهر المتبقي اللغوي، إذ كانت الأمور قبل مجيء التقعيد تسير وفق ما يراه المتكلم في اللغة، فليس هناك قاعدة تسيطر على تراكيبه سيطرة حتمية، بل إن كل ما هنالك ما هو إلا قواعد ذهنية يستعملها المتكلم إذا ما أراد الكلام، فمثل هذه الحالة كان الأمر يسير وفق نظامه

---

1. سورة الانشقاق، آية: 1.

2. ابن هشام. أوضح المسالك، ج 3، ص 107، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 152، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 181.

3. الشاهد للفرزق، انظر: الفرزدق. ديوانه، ص 359، وانظر: المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ج 2، ص 94، وابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 127.

المقبول لدى العرب، وهو القدرة على إيصال المعنى المراد من خلال اللغـة، دون الاحتكام إلى قاعدة ما، فتدخل "إذا" على الأسماء كما تدخل على الأفعال، غيـر أن دخولها على الأفعال ازداد قوة، في حين أنها ابتعدت عن الأسـماء، وذلـك لأنهـا ظرف، وارتباط الظرف بالفعل أقوى من ارتباطه بالاسم، فمن هنا قَوِي تركيب "إذا" مع الأفعال، وضعف مع الأسماء، هذا الأمر بعد وجود التقعيد أبعد الأداء اللغـوي الخاص بالأسماء، وانحاز إلى الأفعال لأن أغلبية الأداءات اللغوية تـشير إلـى أن استعمال "إذا" مع الأفعال أكثر من الأسماء، الأمر الذي أبعد الأسماء أكثر فأكثر عن التقعيد، وصار الأداء اللغوي الخاص بدخول "إذا" مع الأسماء ما هو إلا شذوذ فـي عرف القدماء، وتمرد على القاعدة في عرف المحدثين، هذا التمرد ساق مثل هـذه الأداءات اللغوية إلى دائرة المتبقي اللغوي الذي تمرد على القاعدة وخـرج عنهـا نتيجة إلزاميتها وقوتها.

وهناك من الظروف ما يلتزم الظرفية ولا يخرج عنها إلا للضرورة والنـدرة، كخروجه إلى الاسمية في حديث: "فهو يهوي في النـار الآن، حتـى انتهـى إلـى قعرها"[1].

فـ "الآن" في نص الحديث الشريف جاءت في موضع رفع بالابتـداء، وهـو موضع الشاهد على مجيء "الآن" خارجة عن الظرفية إلى الاسمية[2].

والقدماء كانوا يرون في هذه الأداءات اللغوية شذوذاً عـن القاعـدة، وكـانوا ينظرون إليها بمعزل عن السياق والانفعال المرتبط بها، وزيادة علـى ذلـك فهـم يفترضون بداية أن القاعدة لا يمكن تخطيها أو الخروج عليها، وكل ما خـرج مـن الشواهد عن القاعدة يمكن وصفه بالشذوذ.

ويفترض بالنحاة أن ساروا وفق ما تريده اللغة لا وفق ما يريـدون هـم مـن اللغة، فليس من المعقول أن نحاكم اللغة بناء على قواعدنا، والـصواب أنهـا- أي

---

1. مسلم، أبو الحسن ابن الحجاج النيسابوري (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ج 4، ص 2184.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 184.

اللغة- هي مناط القواعد، وموضع الاستنباط، فمن نصوصها يفتـرض أن تكـون القاعدة، وفعلاً هذا ما حصل، غير أن النحاة بنوا القواعد وفـق الـشائع المقـيس، وتناسوا مثل هذه الأداءات التي لها إشارة إلى ما كان حاصلاً في جسم اللغـة قبـل وجود القواعد.

وما حصل في هذا المثال لا يختلف كثيراً عما قيل في الأمثلة السابقة، فكـلام الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ جاء موافقاً لكلام العرب، والعـرب فـي كلامها كانت قبل مجيء القواعد تتكلم وفق قواعد ذهنية تخضع للفردية والذاتية في كثير من نواحيها، فتخرج بناء على ذلك نماذج من الأداءات اللغوية المتمردة علـى القاعدة، في محاولة من المتكلم إلى تطويع النص لفكرة معينة، أو إلى إيصال المعنى وفق ما يراه مناسباً للموقف الذي قيل فيه لا لبس ولا تعمية في ذلـك، مـع عـدم استقرار القاعدة النحوية، وقد جاء كلام النبي الكريم متماشياً مع هذه الآلية اللغويـة التي كان العرب ينطقون بها كلامهم.

وبعد أن حصل التقعيد أبعد النحاة كل ما هو شاذ في نظـرهم عـن القاعـدة، واتخذوا من المقيس والشائع والأعم فيصلاً في بناء القاعدة، وهنا تباعد الكلام عـن الأداءات المخالفة للقواعد، بل صار المتكلمون يتجنبون مثل هذه الأداءات، وإن لـم يكن تجنباً كاملاً، مما أدخلها ضمن البقايا اللغوية التي كانت العرب تتكلم بها قبـل مجيء القواعد.

ولقد أشار النحاة إلى أن "الآن" مبنية على الفتح ولا تخرج عن البناء، في حين قال عنها بعضهم إنها معربة، وإن هذه الفتحة فتحـة إعـراب أي فتحـة نـصب، واستدلوا لذلك بقول الشاعر(1):

كأنهما مِلْآن لم يتَغَيرا   وقد مر ِللدارين مِن بعدِنَا عصر

---

1. الشاهد لأبي صخر الهذلي، انظر: السكري. كتاب شرح أشعار الهـذليين، ج 2، ص 956، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيـق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعـة الرابعـة، ج 3، ص 258، وبلا نسبة في: ابن جني. الخصائص، ج 1، ص 311، وابن هشام. شـرح شـذور الذهب، ج 1، ص 165، والسيوطي، همع الهوامع، ج 2، ص 186.

فلقد ظهرت الكسرة في نهاية هذا الظرف، والتقدير: من الآن، غير أن ابـن مالك أشار إلى أن هذه الكسرة ليست علامة إعراب، وإنما هي علامة بناء، إذ إنـه يحتمل أن تكون "الآن" في لسان العرب بلغتين، الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، غير أن لغة الفتح أعم وأكثر، فهي في ذلك مثل "شتان"[1].

إذا أردنا الحديث عن "الآن" على أساس البناء والإعراب فالحديث يكون مـن خلال أن العرب كانوا في بادئ الأمر ينطقون بـ "الآن" معربة، ثـم لمـا قيـست بغيرها من الظروف المبنية رأوا أن يبنوها على الفتح، وهذه العملية لم تكن وفـق إرادتهم، بل من خلال الأداء اللاواعي للبناء والإعراب، فلما استقرت القواعد علـى أساسها الموضوع لها، ابتعدت لغة الإعراب إلى البقايا اللغوية التي لا يقاس عليها، وتم وضع القاعدة وفق الأعم الأكثر من كلام العرب وهي لغة البناء.

وإذا نظرنا إليها على أن فيها لغتين؛ فإن لغة الفتح والكسر كانتا تسيران جنبـاً إلى جنب في "الآن" ولكن مع مرور الزمن اهتم العرب بواحدة من هاتين اللغتـين، وأهملوا لغة الكسر، الأمر الذي أبعدها عن واجهة الأداء اللغوي، وأبقى على لغـة الفتح هي اللغة الأمثل في هذه اللفظة الظرفية، وهنا انتقلت لغة الكـسر مـن الأداء اللغوي الواسع إلى البقايا اللغوية التي تلحق بالقاعدة على أساس أنها لا يقاس عليها.

أما الظرف "أمس" فقد ذكر النحاة أنه مبني على الكسر في جميع أحواله، غير أنه نُقل عن بني تميم أنهم يبنونه على الكسر في النصب والجر، أما في حالة الرفع فيعربونه إعراب ما لا ينصرف، فلا ينونون نهايته، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

اعتَصِم بِالرجاءِ إن عن يأْس وتَناس الذِي تَضمن أَمس

فموضع الشاهد ما كان من إعراب "أمس" إعراب الممنوع من الصرف.

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 186.
2. الشاهد بلا نسبة في الأشموني. شرح الأشموني على ألفيـة ابـن مالـك، ج 3، ص 165، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 2، ص 348، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 189، والصبان. حاشـية الـصبان علـى شـرح الأشـموني، ج 3، ص 393، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 444.

ومن بني تميم أيضاً من يعربونه إعراب الممنوع من الصرف حتى في حالتي النصب والجر، وعلى ذلك قول الراجز[1]:

لَقَد رَأيتُ عجباً مذْ أمسا

عجائِزاً مِثْلَ السعالِي خَمسا

وموضع الشاهد قوله: مذ أمسا، إذ إن ما يلي "مذ" يتوجب أن يكون مجروراً، غير أنه هاهنا منصوب، وهذا ما دفع النحاة إلى تأويله على أنـه معـرب إعـراب الممنوع من الصرف.

وحين ننظر في الشاهدين السابقين فإننا نجد أن موضع الشاهد واقع إمـا فـي نهاية العجز أو في نهاية الضرب، فقد تكون حركة الروي هي الدافع من وراء رفع "الأمس" في البيت الأول، ونصبه في البيت الثاني من باب التـصريع، لأن حركـة الروي تدفع الشعراء إلى الضرورة في بعض الأحيان، خصوصاً أنه لم يرد مثل هذا الأداء اللغوي في اختيار الكلام.

ومهما يكن من أمر إعراب "الأمس" إعراب الممنوع من الصرف، فـإن مـا ذكرناه سابقاً من الشواهد يبين لنا تمرد هذا الأداء اللغوي على القاعدة العامة التـي وضعها النحاة، وهذا التمرد قد يكون لسببٍ سطحي، وهـو المتمثـل بالـضرورة

1. الشاهد ينسب في بعض المصادر للعجاج، انظر: الخليل. الجمل في النحو، ص 202، وبـلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ج 3، ص 285، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعـراب، ص 216، والربعي، علي بن عدلان بن حماد (1985م). الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانيـة، ص 45، وابن الشجري، هبة الله بن علي (1992م). أمالي ابن الشجري، تحقيـق: محمـد محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القـاهرة - مـصر، الطبعـة الأولـى، ج 2، ص 596، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 445، وهو في ديوان العجاج:

لقد رأيتُ عجباً مذ أمسا

عجائزاً مثل الأفاعي خمساً

انظر: العجاج، عبد الله بن رؤبة (1969م). ديوان العجاج، رواية عبد الملـك بـن قريـب الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق، ج: 2، ص: 296، واختلاف الرواية لا تغير شيئاً في موطن الشاهد.

الشعرية كما ذكرنا،أو لسببٍ أعمقَ من ذلك، فتكون هذه الشواهد ذات صلة بمسألة المتبقي اللغوي.

فقد يكون "الأمس" معرباً سواء بإعراب الممنوع من الصرف أو غير ذلك، ولكن كان يسير إلى جنب هذا الإعراب بناء على الكسر في بعض اللهجات العربية، الأمر الذي جعل المتكلم باللغة ينزع إلى العلامة الإعرابية الواحدة، وترك بقية العلامات الإعرابية الأخرى، مما دفع هذا بالعامة إلى انتهاج هذا النهج، ومن ثم أصبح الشائع في كلام العرب أن تكون "أمس" مبنية على الكسر، وهنا ابتعد الأداء اللغوي الذي يعامل "الأمس" معاملة الممنوع من الصرف، ودفع بها إلى خارج الأداء المقيس.

أما الظرف "بعد" فإنه إذا قُطع عن الإضافة بني على الضم، وهذا هو أصل القاعدة كما يذكر النحاة، غير أن هناك قراءة لقوله تعالى: "لِلهِ الأمر مِن قَبلُ ومِن بعد"[1]، بالجر فيهما، وأولت هذه القراءة على إرادة المضاف إليه، وقراءة أخرى بالجر والتنوين فيهما أيضاً، أي: من قبلٍ ومن بعدٍ[2].

في حين أن الفراء والنحاس ذكرا الآية الكريمة ونقلا قولاً عن الكسائي بأنه قرئ الأول بالجر والتنوين، والثاني قرئ بالبناء على الضم كحاله التي وضع عليها[3].

1. سورة الروم، آية: 4.

2. العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 1037.

3. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج 2، ص 320، والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج 3، ص 179.

ومما يؤكد أن ذلك كان مستعملاً في كلام العرب وأن القـراءة إنمـا جـاءت موافقة لما كان عندهم قول الشاعر(1):

ونَحن قَتَلْنَا الأُسد أُسد خَفِيةٍ فَما شَربوا بعد على لَذةٍ خَمرا

فالشاهد في قوله: "بعد" بالرفع والتنوين، والأصل في القاعدة أن تكون بالـضم كحركة بناء لقطعها عن الإضافة.

وأياً يكن الأمر فإن القراءات القرآنية ما هي إلا أداءات من العـرب أنفـسهم، وهذه القراءات جاءت موافقة لبعض أداءات العرب، فقد يكون الأمر عند العرب في أوله قائماً على أن "قبل وبعد" إذا قُطعتا عن الإضافة فإنهما يعربان، ومن ثم تلاشى هذا الأداء اللغوي شيئاً فشيئاً من خلال تعاظم أداء آخر يتمثل بالبناء على الضم في إشارة إلى المضاف إليه المحذوف، ومن ثم أصبح الأداء الأول ضمن إطار البقايـا اللغوية التي لم توضع القواعد لأجلها، بل وضعت من أجل الشائع الأعم والمطـرد من كلام العرب، فأصبحت هذه الأداءات في عرف القدماء من الشاذ، وما هـي إلا داخلة ضمن دائرة المتبقي اللغوي، ومن ثم جاء القرآن الكريم بقراءاته ليؤكد علـى وجود مثل هذه الأداءات في جسم اللغة العربية، وذلك بإيراد بعـضها فـي نـصه الكريم.

أما "فوق" فإن أصل القاعدة أن تأتي مبنية على الفتح، غير أن السيوطي أشار إلى أنها تأتي مجرورة بحرف الجر، وهذا من الشاذ، إذ يقول الشاعر(2):

كلفُوني الذي أُطِيقُ فإني لَستُ رهناً بِفَوقِ ما أَستَطِيع

فالشاهد في قوله: "بفوق" بالكسرة، إذ الأصل أن تأتي القـاف مفتوحـة علـى أساس القاعدة، غير أن هذا الأداء اللغوي قد تمرد على أصل القاعدة، فربما كانـت هذه اللغة تسير مع اللغة المقيسة، ومن ثم اندثرت لغة الكسر مع حـروف الجـر،

---

1. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 720، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 194، والبغدادي. خزانة الأدب، ج 6، ص 506، والشنقيطي. الدرر اللوامـع، ج 1، ص 446، وهو عند السيوطي برواية: "بعداً" بالنصب، وبالنصب والرفع عند الشنقيطي.

2. الشاهد بلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 201، والشنقيطي. الدرر اللوامـع، ج 1، ص 451، ويعقوب. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 4، ص 365.

فأصبحت جزءاً من المتبقي الذي لم توضع القاعدة وفقه، وقد يكون الأمر ناجماً عن أداء فردي لهذه الكلمة، ناتج عن عدم وعي تام باللغة، فخـرج هـذا الأداء نتيجـة لوجود حرف الجر قبلها، الأمر الذي دفع بالقائل أن يكسر القاف.

وأصل قاعدة "حيثُ" أن تبنى على الضم، غير أن هناك لغة لفقعس يعربونهـا، فيقولون: جئت من حيثِ أتيت، وجلست حيثُ كنت، فيعربونها وتتغيـر حركاتهـا، وهذا من الشاذ[1]، وقد قرئ: "سنَستَدرِجهم مِن حيثِ لا يعلَمون"[2]، بالكسر، فيحتمل الإعراب ولغة البناء على الكسر[3].

وكما نرى أيضاً في هذا الشاهد من القراءات القرآنية فإن الشواذ في مثل هذه الظروف حاصل في حركة البناء أو الإعراب، وما قيل في سابقتها يقال هاهنا، فإن حركة الكسر في نهاية الظرف "حيث" في الشاهد ما هو إلا تابع لما نُقل عن العرب، ففقعس يعربون "حيث" ومن هنا فإن إعراب "حيث" جزء من البقايا اللغوية التي لـم يجرِ عليها النحاة قواعدهم، فكانت تمثل أداء معيناً لأناس من العرب، ومن هنا فـإن القراءة القرآنية جاءت موافقة لما كان يجري عند العرب من خروجات وتمـردات على القواعد الذهنية الراسخة في أذهانهم، مما يؤدي المعنى المراد غير آبهين بمـا شاع واطرد وما لم يشع ويطرد فيما بعد عند النحاة.

و"حيث" تضاف دائماً إلى الجملة سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية، غيـر أن هناك بعض الشواهد عن العرب وصفها النحاة بالندرة جاءت بإضافة "حيـث" إلـى الاسم المفرد، ومنه قول الشاعر[4]:

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 209.
2. سورة الأعراف، آية: 182
3. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 209.
4. الشاهد ينسب للفرزدق في بعض الكتب وليس في ديوانه، انظر: الـسيوطي، جـلال الـدين عبدالرحمن بن أبي بكر (د.ت). شرح شواهد المغني، اعتنى بتصحيحه قراءة على: محمـد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، المطبعة البهية، مصر، ص 133، وبلا نسبة فـي: ابن هشام. مغني اللبيب، ص 177، والسيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 209، والبغدادي. خزانة الأدب، ج 6، ص 553، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 455.

وتَطْعنُهم تَحتَ الحبا بعد ضربِهم ... بِبيضِ الْمواضِي حيثُ لَي الْعمائِمِ

فالشاهد في هذا البيت يتمثل بإضافة "حيث" إلى الاسم المفرد "لي".

إن مثل هذا الشاهد يمثل تمرداً على أصل القاعدة التي وضعها النحاة لـ "حيث"، غير أن هذا التمرد لا يكون إلا دليلاً على أمور أخرى كانت تجري في اللسان العربي قبل التقعيد، وهذه الأمور تتمثل بأن القواعد الذهنية التي كانت في أذهان العرب لم تكن راسخة تمام الرسوخ، بحيث يحتكم إليها الذوق العربي العام، صحيح أن هناك ذوقاً عاماً، غير أن أبناء اللغة لم يتقيدوا دائماً بذلك العرف العام أو القواعد الذهنية، بل تمردوا عليها في بعض الأداءات كهذا الأداء مثلاً.

وهذا الأداء اللغوي يمثل حالة غير واعية من أبناء اللغة في نطاق هذا التركيب الإضافي المختص بالمفعول فيه، لذا اندفع المتكلم إلى القاعدة الذهنية العامة في المضاف إليه وهي أن يكون مفرداً، الأمر الذي جعله يضيف "حيث" إلى الاسم المفرد بعدها، لتصير بعد ذلك جزءاً من البقايا اللغوية التي لم تدخل ضمن جسم القاعدة النحوية الصريحة والمقيس عليها، بل تمردت على تلك القاعدة، وخلقت مساحة من الأداء اللاواعي للغة.

ومن بين الظروف "لدن" حيث يجر ما بعدها شأنه في ذلك شأن باقي الظروف الزمانية والمكانية، غير أنه سمع عن العرب شواهد نُصِب فيها ما بعدها، وهو مختص بلفظ "غُدوة"، ولقد خُرج على التمييز، كما سمع رفعها بعد "لدن"، وخُرج على إضمار "كان"[1]، ومما سمع من نصب "غدوة" بعدها قول الشاعر[2]:

وما زالَ مهري مزجر الكلْبِ مِنْهم ... لَدن غُدوةً حتى دنَتْ لِغُروبِ

فالشاهد في قوله: "لدن غدوةً" بالنصب، إذ الأولى حسب القاعدة أن تكون "غدوة" مجرورة بالإضافة.

1. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 220.

2. الشاهد لأبي سفيان بن حرب في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 468، وبلا نسبة في: الأشموني. شرح الأشموني، ج 2، ص 161، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 713.

إن هذا الأداء اللغوي قد تمرد على القاعدة، ولكن إذا أردنا بيان سبب تمـرده فإن ذلك يعود إلى أن اللغة حين كان الكلام يجري فيها وفق القواعد الذهنيـة كـان العرب ينطقون بما بعد "لدن" مجروراً، أو منصوباً، أو حتى مرفوعاً، غير أن الأداء اللغوي بالجر كان أكثرها ،وأشيعها، ومن هنا أخذ هذا الأداء بالجر ينمو ويطرد، في حين أن الأداءين الآخرين أخذا بالتلاشي حتى انحصرا في كلمة واحدة هي" غدوة"، فهذه الكلمة ما هي إلا بقية من بقايا الظاهرة القديمة التي كانت تجري عليها اللغـة في أوليتها، وهذه البقايا عدها النحاة القدماء من الشاذ الذي لا يقـاس عليـه، أمـا المحدثون فيرون أن هذه الأداءات اللغوية ما هي إلا شكل من أشكال المتبقي.

وبعد أن أتممنا هذا الفصل نشير إلى أن المنصوبات أكثر أبواب النحو شـذوذاً في تقسيماتها وتفريعاتها، وذلك أن الفتحة كانت هي العلامة الإعرابية التي يستسهلها العربي في كلامه، وهي أخف الحركات، ومن هنا فقد كثُرت في كلامهم، غيـر أن النحاة عدوا هذه الفتحة علامة على المفعولية، ومن هنا أخذوا يؤولون كل ما يـرد عليهم من كلام العرب منصوباً وفق باب من أبواب المنصوبات، غير أننا نـرى أن هذه الفتحة ما هي إلا علامة شكلية افترضها النحاة، وحاولوا أن يجبروا النـصوص اللغوية والشواهد الواردة لهذه الفرضية، مما دفعهم إلى الإغراق فـي التـأويلات، والحديث عن كثير من الشواهد اللغوية وفق نظام القواعد الملزم عندهم، متناسـين إلى حد ما الحالة الانفعالية والسياق العام للكلام.

وكثيراً ما نجد في باب المنصوبات حديثاً عن الشواذ التي لا يقـاس عليهـا، وأنها مسموعة عن العرب فقط، وهذا الوصف قد جاء به النحاة من أجل أن يفسروا كثيراً من الشواهد التي خرجت عن نظام قواعدهم، وابتعدت عـن إلزاميـة تلـك القواعد، وحقيقة الأمر أن هذه الأداءات اللغوية لا تمثل الشواذ، بل هي مؤشر على حالة من اللاوعي اللغوي، والأداء غير المقنن من أبناء اللغة، الأمر الذي أخرجهـا عن جسم القاعدة، فصارت من بنية المتبقي اللغوي الذي يضم أشتات هذه الظـواهر والقواعد، ويجمعها وفق نظامه المتمرد على القاعدة.

الفصل الثاني

المحمول على المفعول به في اكتمال العملية الإسنادية

تتميز اللغة العربية باتساع رقعة المكملات الإسنادية فيها، لا لشيء إلا لأن النحاة حينما صنفوا تلك المكملات جعلوا لها أبواباً كثيرة، وحاولوا إيراد كل ما يعرض لهم من أشكال المنصوبات في الكلام العربي ضمن أبواب خاصة، فجعلوا لها باباً في الذكر، وباباً في الحذف، فإذا ما حذف العامل في بعض أحوال المفعول به صار أسلوباً آخر غير المفعول به، ومن ناحية ثانية فإن النحاة قدروا عاملاً محذوفاً وجوباً في حالات انتصاب المنادى أو المستثنى أو غيرهما من الأبواب النحوية(1).

ومن الأمور التي أدت إلى اتساع رقعة مكملات العملية الإسنادية في قواعد اللغة العربية أن أغلب النحاة القدماء والمحدثين جعلوا لها علامة شكلية ألا وهي الفتحة، والفتحة هي العلامة الإعرابية المستحبة الخفيفة التي كان العرب يحبون أن ينتهي بها كلامهم لخفتها وسهولتها، فهي لا تدل على معنى المفعولية كما زعم أغلب النحاة القدماء، وهي أيضاً تمثل العلامة الخفيفة التي تناظر السكون في اللغة العامية هذه الأيام(2)، ومن هنا اتسعت دائرة المكملات، ودخل ضمنها عدد كبير من الأداءات اللغوية العربية، منها ما كان مستحقاً للشروط التي وضعها النحاة في المنصوبات، ومنها ما لم يكن كذلك، غير أن النحاة أولوا تلك الأحوال التركيبية كي تدخل ضمن مكملات العملية الإسنادية.

وعلى هذا، فقد اتخذ النحاة القدماء من العلامة الشكلية فيصلاً في تحديد التركيب النحوي، فجعلوا الفتحة علامة المفعولية، مما دفعهم إلى عد كثير من الأداءات اللغوية ضمن دائرة المفعولات، وأخذوا يؤولون تلك الأداءات كي تصبح

---

[1]. انظر: الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 71، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 59.

[2]. انظر: مصطفى، إبراهيم (1951م). إحياء النحو، القاهرة - مصر، ص: 50، 78، وبشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، ص: 166.

فكرتهم مكتملة، وكل ذلك لم يكن إلا بدافع من العلامات الشكلية التي وضعها النحاة مسبقاً، ثم حاولوا إخضاع نصوص اللغة وتراكيبها لهذه العلامات الشكلية.

ولما كانت هذه العناصر التركيبية في مكملات العملية الإسنادية كثيرة التشعب، ومتداخلة في الأحكام والأداء، كثُر خروجها عن أصل التقعيـد، وازدادت مـساحة الأداء اللغوي عند أبناء العربية، كما تقاربت تلك الأداءات اللغوية عند المتكلمـين، ومن هنا فقد تزايدت مساحة المتبقي ضمن مكملات العملية الإسنادية.

وفي هذا الفصل سنتناول الحديث عن ظاهرة المتبقي فيما حمله النحاة القـدماء على المفعولات كالنداء، والندبة، والاستغاثة، والتـرخيم، والمـستثنى، والإغـراء والتحذير، والاشتغال، والاختصاص، فكل هذه الأنماط التركيبية وإن أرغمها النحاة القدماء على الدخول ضمن دائرة المفعولات، إلا أنها لا تمثل ـ في نظرنـا ـ إلا صوراً من صور المتبقي اللغوي في أغلب شواهدها المأثورة عند النحاة.

2 . 1 الإغراء والتحذير:

لقد درج النحاة في كتبهم ومصنفاتهم على ذكر الإغراء والتحذير معـاً عنـد حديثهم عن المنصوب بالعامل المضمر وجوباً، والإغراء في أصل اشتقاقه مـأخوذ من "الغراء" أي: الإلصاق، قال تعالى:" فَأَغْرَيْنَا بينَهم الْعداوةَ والْبغْضاء إِلَـى يـومِ الْقِيامةِ"[1] أي: فألزمنا، مِن (غَرِي بالشيء) إذا لصق به، وهذا ما جعـل النحـويين يطلقون مصطلح الإغراء على هذا الباب، فالتحضيض على الفعـل الـذي يخـشى فواته، إنما بلغ من إلزام المخاطب درجة تشبه إلصاق الشيء بالشيء، فالإغراء إذن يتصل بما يغرى به المرء ليلصق به[2].

---

1. سورة المائدة، آية: 14.

2. انظر: ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع(2004م). اللمحة في شرح الملحـة، تحقيـق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينـة المنـورة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 527، والكفوي، أبو البقـاء أيـوب بـن موسـى الحسيني(د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويـش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 153،

والإغراء عند النحويين يعني ما انتصب على إضمار "الزم"، كقولك: السلاح السلاح، على تقدير: الزم السلاح، وهو من الواجب إضماره(1).

أما التحذير فهو: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، وهو عند النحويين ما انتصب بتقدير "اتق" أو "احذر"، ويأتي إما بلفظ "إياك"، أو بالتكرار، أو بالعطف، وهو منصوب بالواجب إضماره(2)، وإنما استُغني عن هذا الفعل المضمر لاشتمال التحذير على معنى ذلك الفعل المضمر(3).

إن البنية التركيبية التي يأتي عليها الإغراء والتحذير بحد ذاتها يمكن أن نعدها تمرداً على الأصل اللغوي للمفعول به، إذ الأولى وفق القواعد النحوية ذكر ناصب المفعول به من فعل أو ما شابهه، ولما حذف العامل في هذه الأداءات اللغوية لزمنا أن نعدها من باب التمرد على القاعدة، هذا التمرد الذي يقودنا إلى معنى المتبقي في اللغة، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى المفعول به وفق العلامة الجوهرية المرتبطة به، وهي وقوع فعل الفاعل عليه حقيقة أو مجازاً.

ويتأتّى حكمنا على هذا الباب بأنه من المتبقي أن إظهار العامل المحذوف وجوباً على تقدير النحاة(الزم أو احذر) أو ما يشابههما سيغير معنى الجملة من دلالة انفعالية إفصاحية إلى دلالة طلبية عادية لا تحمل انفعالاً ما.

---

1. التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مؤسسة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 234.

2. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 1154،1153، والجرجاني. التعريفات، ص: 53، والأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 189.

3. الكفوي. الكليات، ص: 221.

وعلى الرغم من أن الإغراء والتحذير يعدان - في حسابنا - من المتبقي اللغوي؛ إلا أن هناك بعض الأداءات العربية التي جاءت متمردة على أسلوبي الإغراء والتحذير أنفسهما، وفي الصفحات التالية سنبين تلك الأداءات المتمردة.

والإغراء يختص بإلزام المخاطب العكوف على أمر ما، وذلك بإضمار "الزم" أو نحوه، ويأتي الإغراء وفق نمطين تركيبيين: الأول: بالتكرار، مثل: العلم العلم، والثاني بالعطف، مثل: الأهلَ والولد، ويجوز الإظهار في ما عداهما من الأداءات[1]، يقول الشاعر مكرراً[2]:

أَخَاكَ أَخَاكَ إن من لا أَخا لَه كَساعٍ إلى الهيجا بِغَيرِ سِلاحِ

والشاهد في هذا البيت قوله: أخاك أخاك، حيث انتصب على الإغراء، والتقدير فيه: الزم أخاك.

على أنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن السياق الاستعمالي هو صاحب الحكم على طبيعة الدلالة اللغوية للنمط، إذ يصلح تقدير أحد الفعلين (احذر أو الزم) في أي تركيب مثل: العلم العلم، إذ يصلح أن يكون إغراء (الزم) أو تحذيراً (احذر)،ولكن العملية التواصلية هي التي تحدد دلالة الفعل ومن ثم التركيب اللغوي.

إن الأولى في مثل هذه الحالات أن يذكر الفعل الناصب للمفعول به، فالاسم المنصوب في الإغراء إنما هو في حقيقته مفعول به على رأي النحاة، وأما الإغراء فأسلوب وضع فيه المعنى والدلالة، لذا فإن الأولى ذكر العامل وهو الفعل.

---

1. انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1379، 1380، وابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 75.

2. الشاهد ينسب لمسكين الدارمي في: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (1971م). فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 269، وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 88، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 369، وبلا نسبة في: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هـ). الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 536، وابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 161.

غير أن الأداء اللغوي جاء بحذف ذلك الفعل الناصب للمغرى به، والحذف إنما جاء فقط وفق نمطين تركيبيين: التكرار، والعطف، فالمتكلم باللغة كأنه حين تكـرر المغرى به لم يرقْ له التركيب بذكر الفعل، أي: الزم أخاك أخاك، وفق رأي النحاة، ولا شك أن الدلالة تختلف بين هذه العبارة، وتلك العبارة الإفصاحية المتضمنة معنى الطلب في قوله: أخاك أخاك، لذا حذف العامل.

إن هذه الأداءات اللغوية التي تتصل بالإغراء وفق هذا النحو من الكـلام ذات نمط تمردي على قواعد النحو التي وضعها النحاة، مما دفعهم إلى إدراجها ضـمن إطار تركيبي دلالي خاص بها يختلف عن الإطار الذي أُدرج فيه المفعول به، ومـا ذلك كله إلا لقصور حاصل في القاعدة النحوية ذاتها بحيث لم تشتمل إلا على طبيعة الحكم الشكلية المنبثقة من الشكل، وهو الفتحة، وهذا ما دفعنا للقول بأن مثـل هـذه الأداءات اللغوية ما هي إلا صور من المتبقي اللغوي.

وأكثر من ذلك بعداً عن القاعدة، وإغراقاً في المتبقي ما ورد عن العرب مـن مجيء الإغراء بالرفع، إذ يأتي المغرى به مرفوعاً[1]، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

لجديرون بالوفاء إذا قالَ	أَخُو النجدة السلاح السلاح

فالشاهد فيه قوله: السلاح السلاح، بالرفع دون النصب، والأولى وفق قاعـدة الإغراء أن يقول: السلاح السلاح.

فلم يكتفِ هذا الشاعر بالخروج على قاعدة المفعول به، والمجيء بأداء لغـوي مخالف للأداءت اللغوية التي يفترض أن ترد في المفعول به، بل تعدى ذلك إلى أن يأتي بأداء آخر أكثر تمرداً، وأشد إيغالاً في الخروج على القاعدة، فكما ذكرنا مـن قبل، فإن الأولى بالشاعر أن يأتي بهذا الأداء منصوباً على الإغراء، بمعنى "الـزم السلاح"، غير أنه جاء به مرفوعاً، فلم يكن للنحاة سبيلٌ إلى الخروج من هذا المأزق

---

1. انظر: المرادي. توضيح المقاصـد والمـسالك، ج: 3، ص: 1158، والأشـموني. شـرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 88.

2. الشاهد بلا نسبة في: الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 188، و ج: 3، ص: 269، وابـن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 104، وابن مالك. شـرح الكافيـة الـشافية، ج: 3، ص: 1381، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 369، 370.

الذي صدمت به قواعدهم إلا التأويل، فأولوه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا السلاح، وهذا التأويل الذي جاءوا به إنما هو خروج على قاعدتهم التي وضعوها للإغراء، التي هي في أصلها خروج على قاعدة المفعول به، بل إنه يخل بالمعنى إخلالاً كبيراً.

وهذا الأداء اللغوي إنما جاء مخالفاً للقاعدة النحوية الأصلية، ثم مخالفاً للقاعدة النحوية المتفرعة عن الأصلية، وذلك بسبب أن القواعد النحوية لم تكن قد استقرت في صورة تنظيم علمي دقيق، وكان الشعراء وأبناء اللغة عموماً يحتكمون إلى قواعد ذهنية تدلهم على الأداء الفصيح من بين الأداءات اللغوية المختلفة.

فحينما يريد ابن اللغة أن يتكلم فقد تختلط عليه القواعد النحوية، وتختلف لديه الأمور، وقد لا يعبأ بها؛ لأنه يريد أن يتكلم على سجيته لا على ما قُعد، إن كانت القواعد قد وضعت أساساً، وهذا ما دفعه إلى أن يأتي بأداء مخالف لما تقتضيه القواعد النحوية، فهو لا يمتلك أدوات القاعدة النحوية المكتملة حتى يحكم على أدائه النحوي بالصواب أو الخطأ، وإنما يتحدث وفق سجيته التي ينبغي أن تخْضع لها القاعدةُ، لا أن تُخْضِعها.

على أن ثمة أسلوباً آخر للإغراء يختلف اختلافاً تاماً عن هذا الباب، ومنه قولهم:" كَذَب عليك العسلُ"[1]، يريد العسلان وهو مشي الذئب، أي عليك بسرعة المشي، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:" كَذَب عليكم الحج، كذب عليكم العمرةُ، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفارٍ كذبن عليكم"[2]، معناه: الزموا الحج والعمرة والجهاد.

ففي الشاهدين السابقين إغراقٌ بعيد في مسألة المتبقي في اللغة، وذلك أن المغرى به جاء مرفوعاً في حين أنه في الأسلوب التقعيدي يكون منصوباً.

---

1. ابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص: 710.

2. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي(1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 2036.

والأبعد من ذلك أنه جاء منصوباً أيضاً فوصف بالشذوذ، في مثل قوله:" كذب عليك البزر والنوى"[1] بالنصب، أي: الزمهما.

وليس من الممكن أن نصف هذا الأداء بالشذوذ أو الخطأ، لأنه داخـل ضـمن دائرة الاحتجاج اللغوي، وهو الأمر ذاته الذي واجه النحاة من قبل، فاضطروا إلـى تأويل مثل هذه الأداءات اللغوية بما يتفق مع قواعدهم النحوية التي وضعوها.

أما بالنسبة للتحذير فهو قسيم الإغراء، وذلك أن أغلب النحاة الذين صنفوا في النحو إنما جعلوا الحديث عن التحذير والإغراء ضمن عنوان واحد، فيقولون مـثلاً: هذا باب الإغراء والتحذير، فكانت معالجة النحاة لهما معاً ضمن المصنفات النحوية كما أشرنا من قبل[2].

والتحذير كما ذكرنا يختص بإلزام المخاطب ترك شيء ما، ويأتي على ثـلاث صور، إما على قولهم: إياك والنار مثلاً، أو بالتكرار، مثل: النار النار، أو بالعطف، مثل: الطفلَ والنار[3]، ومنه قوله سبحانه وتعالى: "نَاقَةَ اللهِ وسقْيَاها"[4].

فالشاهد في الآية الكريمة قوله سبحانه وتعالى "ناقةَ" انتصب علـى التحـذير، وهو تحذير من صالح عليه السلام لقومه من أن يمسوا ناقة الله بسوء.

ولقد أشار المفسرون إلى أن هذه الآية الكريمة مشتملة على أسلوب التحـذير من مساس الناقة بأي سوء، ومن هؤلاء الثعلبي إذ بين أنها بمعنى التحذير، وجـاء

---

[1]. أبو حيان. ارتشاف الضرب، ج: 4، ص: 2036.

[2]. انظر مثلاً: ابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 194، وابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1377، والأزهري. شرح التصريح علـى التوضـيح، ج: 1، ص: 504، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 285.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 22.

[4]. سورة الشمس، آية: 13.

بمثال يوضح فيه المعنى المراد وهو قولنا: الأسد، الأسد، أي: احذر الأسد[1]، ومكي بن أبي طالب[2]، وغيرهما من العلماء[3].

وهذه الآية الكريمة جاءت كما رأينا وفق أسلوب التحذير، وهو خروج علـى أساس القاعدة النحوية التي تفترض أن يأتي الفعل الناصب للمفعول بـه، غيـر أن بعض الأساليب والأداءات اللغوية جعلت الفعل واجب الإضمار، وإذا ما ظهر فإنما يظهر وفق حالات تركيبية مخصصة تخل بالشروط التي وضعها النحاة لمجيء مثل هذا الأسلوب أو ذاك.

وهذا الأداء اللغوي الماثل أمامنا في الآية الكريمة يشكل نمطاً من أنماط موافقة القرآن الكريم للأداءات الاستعمالية التي يتكلم بها العرب قبل التقعيد النحوي، تلـك الأداءات التي تراوغ القواعد النحوية ولا تخضع لها، لأن العـرب حـين نطقـوا بأسلوب التحذير أو الإغراء من قبل؛ إنما كان أداؤهم له وفق منظومة ذهنيـة مـن الاستعمالات اللغوية المتعارف عليها عندهم، تلك المنظومة التي لا تمتاز بالصرامة والإلزام اللذين يمكن أن نراهما في القاعدة النحوية العلمية، بل إن هـذه المنظومـة الذهنية ذات طابع مرن، يدفع الناطق باللغة إلى أن يأتي ببعض الأداءات التـي قـد تخل بالنمط الأدائي العام، غير أن هذا النمط الجديد المتمرد ما هو إلا نتيجـة لأداء غير واعٍ من أبناء اللغة، وحين وضعت القواعد النحوية لم تستطع أن تشتمل هـذه الأداءات الاستعمالية كافة، مما جعل كثيراً منها يتجه نحو دائرة المتبقي اللغوي.

---

1. انظر: الثعلبي. أبو القاسم أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). الكشف والبيان عن تفـسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التـراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 10، ص: 215.
2. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب(1405هـ). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 2، ص: 821.
3. انظر: النحاس. إعراب القرآن، ج: 5، ص: 147، والقشيري. لطائف الإشـارات، ،ج: 3، ص: 734.

وإذا ما عدنا إلى تقعيد النحاة مرة أخرى فإنهم اشترطوا عطف المحذور بـالواو، أو جره بـ(من) فلا يجوز: إياك الأسد، في حين أن ابن أبي إسحاق جوز قول الشاعر[1]:

إياك إياك المِراء فإنه   إلى الشر دعاء وللشر جالِب

فأوله سيبويه وغيره على إضمار فعلٍ آخر بعد إياك، والتقدير: اتق المراء، وحمله ابن هشام على الشذوذ[2].

وجوزوا التحذير من ضمير الغائب وضمير المخاطب، على أن يفصل بينهما الواو[3]، ومن ذلك قوله[4]:

فَلا تصحب أَخا الجهل   وإياك وإياه

والشاهد في قوله: وإياك وإياه، أي باعد منه، وباعده منك[5].

---

1. الشاهد بلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ج:1، ص: 279، وينسب في بعض المصادر إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، انظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن(د.ت).طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ص: 53، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 62، 63.
2. سيبويه. الكتاب، ج:1، ص: 279، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 250، 251، وابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج: 1، ص: 889، 890.
3. ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 72.
4. الشاهد بلا نسبة في: ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1418هـ). عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ج: 3، ص: 91، وابن عبد ربه. العقد الفريد، ج: 2، ص: 180، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 368، وينسب لعلي بن أبي طالب في: اليوسي، أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد (1981م). زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمد حجي، ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 65، والشاهد في ديوان علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2005م)، نشره: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ص: 153، ويروى: أخا السوء، وأخا الحمق، غير أن هاتين الروايتين لا تؤثران في مضمون الشاهد وموضعه.
5. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 24.

وكما نرى فإن الشاعر قد أوقع التحذير على كلا الطرفين، فكأنه قـال: إيـاك هو، وإياه أنت، فالتحذير لكل منهما على هذا الوجه، لذا كانت الطريقة التي عرض بها الفكرة مختلفة إلى حد ما عما يعرض به التحذير عموماً.

وقد ورد عن العرب مثل يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيـاه وإيـا الـشواب، والقصد أن يبتعد عن النساء[1].

والشاهد في المثل السابق لا يختلف كثيراً عن الشاهد في بيت الشعر، إذ مناط الأداء المخالف لأصل القاعدة متمثل بما جرى من مجيء ضمير الغائـب محـذراً، غير أن فيه خروجاً آخر، وهو مجيء الاسم الظاهر في موضع الضمير على الجر، ونقل سيبويه قول الخليل:" لو أن رجلاً قال: إياك نفسِك لم أُعنفْه، لأن هذه الكـاف مجرورة"، وحدثه من لا يتهم ـ وفقاً لتعبيره ـ عن الخليل المثل الـسابق" إذا بلـغ الرجل..."[2]، وإنما ساق ذلك استشهاداً على جر الاسم الظاهر الـذي حـل محـل الضمير بعد "إيا".

إن هذه الشواهد اللغوية تمثل تمرداً على التقعيد الذي وضعه النحاة، والتمـرد فيها نابع من التحذير لكلا الضميرين المخاطب والغائب، والتحذير للاسم الظـاهر، ولقد اعتيد أن يأتي الاسم المنصوب على التحذير بعد ضمير الخطاب، مثل: إيـاك والزللَ، فهذه البنية التركيبية هي البنية القياسية التي وضعها النحاة للتحذير، غير أننا نرى تمرداً في الشواهد السابقة على ما وضعه النحاة، وهذا التمرد ما هو إلا صورة من صور المتبقي الناشئ في اللغة نتيجة لعدم اكتمال القاعدة أولاً، ولقصورها عـن احتواء كل الأداءات اللغوية ثانياً، وللأداء غير الواعي للغة من أبنائها ثالثاً، فجميـع هذه الظروف أدت إلى نشوء كم كبير من الأداءات المتمردة على القواعد، التي هي في مجموعها تمثل المتبقي اللغوي.

---

1. اليوسي. زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج: 1، ص: 141.
2. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 279.

2 . 2 الاختصاص:

والاختصاص كما هو الحال في أكثر عناصر هذا الفصل أسلوب نحوي مخصوص بأداء لغوي معين، ولقد عرفه النحاة بقولهم: "تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف. والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان"[1].

وكما هو ظاهر لنا من التعريف السابق للاختصاص، فإنه يدل على معانٍ محددة في اللغة، وهو أسلوب لغوي نحوي من أجل الوصول لتلك المعاني، كالمدح، والذم، وزيادة في البيان، ولقد قدر النحاة فعلاً ناصباً للاسم المخصوص وهو "أعني، أو أخص"[2].

ولقد أشار النحويون إلى شكلين من أشكال الاختصاص في اللغة، الأول ما تعلق بـ "أي" مثل: أنا أفعل كذا أيها الرجلُ، أو مجيء الاسم المخصوص بعد ضمير المتكلم دون "أي"، مثل: نحن العرب أقرى الناس للضيف[3]، وقال سيبويه:" وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشَر مضافةً، وأهل البيت، وآل فلان"[4]، ومن النمط الأول قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ[5]، غير أن هذا الأداء اللغوي يكاد يختفي من اللغة الفصيحة، إذ هو قد تلاشى من الأداء الاستعمالي الحالي للغة الفصيحة، ولم يبقَ إلا في بطون كتب اللغة والنحو، كما هو الحال في بعض الألفاظ العربية التي هجرت، حتى إذا ما وجد شيء منها حكم عليه بالغرابة، إذ لم تُعرف دلالته إلا بالرجوع إلى المعاجم اللغوية.

---

1. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 268.
2. الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 90.
3. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 28.
4. سيبويه. الكتاب، ج:2، ص: 236.
5. انظر الشاهد في: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 170، والمبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 298، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 370.

ومن بين تلك الشواهد على مجيء هذا النمط التركيبي للاختصاص قول الشاعر[1]:

جد بعفو فإنني أيها العبـ ـد إلى العفو يا إلهي فقير

والشاهد فيه قوله: أيها العبد، فقد جاء بالنمط التركيبي الأول شبه المنقرض للاختصاص في اللغة العربية.

وهذا الشاهد أيضاً يمثل ذلك الأداء اللغوي الذي أدخله النحاة في قواعدهم، غير أنه لم يستمر كثيراً في اللغة العربية، إذ لا نجده مستعملاً استعمالاً مطلقاً في اللغة كما هو الحال في النمط التركيبي الثاني للاختصاص.

ويكثر مجيء الاختصاص من النمط الثاني، وهو دون أداته "أي"، ومنه قوله[2]:

نحن بني ضبةَ أصحاب الجملْ نَنْعى ابن عفان بِأطْرافِ الأسلْ

ففي هذا الشاهد لم يرد الراجز أن يخبر أنه من بني ضبة، وإن ابتدأ بذلك، إذ لو أراد الإخبار لرفع وقال: نحن بنو ضبة، ولكنه غير أسلوب الخبر إلى أسلوب المدح والفخر أو الاختصاص، فغير إعراب الكلام[3].

إن هذا الأداء اللغوي يمثل تمرداً على القاعدة النحوية، إذ الأصل في الفعل أن يذكر، فهو الناصب للمفعول به، وفي أسلوب الاختصاص يحذَف الفعل.

وهذه الأداءات اللغوية لا تخضع للمنظور التركيبي النحوي فحسب؛ بل تخضع أيضاً للنواحي السياقية والموقفية، إذ لا بد للسياق أن يكون له دوره، ولا بد للموقف

---

1. الشاهد بلا نسبة في: ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص: 283، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 28، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 370.

2. الشاهد بلا نسبة في: المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ج: 1، ص: 95، 308، وينسب للأعرج المعني في المرزوقي. شرح ديوان الحماسة، ج: 1، ص: 289 ـ 291، وينسب لرجل من بني ضبة يقال له الحارث، في الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 370.

3. القاسم، يحيى (1993م). أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة الآداب واللغويات" المجلد: 11، العدد: 1، ص: 26.

أن يؤثر في طبيعة الكلام والحديث، وهذا لا ينطبق على الاختصاص هاهنا فحسب، بل ينطبق أيضاً على غيره من الأساليب النحوية كالإغراء والتحذير والاشتغال والنداء والاستثناء، فجميع هذه الأساليب تخضع للموقف العام الذي يسيطر على طبيعة التراكيب اللغوية.

ومن هنا، فإن هذه الأنماط التركيبية الأدائية لمثل هذه الأساليب عموماً تمثل خروجاً وتمرداً على القواعد، وقد جعل لها النحاة طرفاً منفصلاً في القاعدة، يتحدثون فيه عن طبيعة مجيء مثل هذه الأساليب والأنماط التركيبية، ليصل الأمر في نهاية المطاف إلى الشعور بأن مثل هذه الأداءات ما هي إلا أصولٌ في القواعد، والحقيقة أنها فروع منها، وإن كان هذا التفريع قائماً على التأويل بالدرجة الأولى، للوصول إلى فكرة العلامة الشكلية، أي: تفسير وجود الفتحة (علامة المفعولية) وتحقيق عناصر الإسناد.

ولا يرد الاختصاص إلا بعد ضمير متكلم في صورته الندائية التخصيصية، فلا يرد بعد ضمير مخاطب أو ضمير غائب أو لفظه[1]، هذا الأصل، غير أن نصوص اللغة ذكرت لنا مجموعة من الشواهد التي خرجت على هذا الأصل، ومنها قولهم: "بكَ اللهَ نرجو الفضل[2]، فالشاهد فيه مجيء الاسم المنصوب على الاختصاص وهو لفظ الجلالة بعد ضمير مخاطب، والأولى أن يأتي بعد ضمير متكلم.

ومن مجيء الاسم المنصوب على الاختصاص بعد لفظ الغائب قولهم: على المضاربِ الوضيعةُ أيها البائع[3]، والشاهد فيه أنه جاء بالاسم المنصوب على الاختصاص بعد لفظ الغائب "المضارب".

غير أنه أُولَ على وضع الظاهر موضع المضمر، أي: علي الوضيعةُ أيها البائع، ووفق هذا التأويل لا يكون الاسم المنصوب بعد لفظ غيبة، بل بعد ضمير تكلم[4].

---

1. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1151 ـ 1152.
2. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 235.
3. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 232.
4. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1152.

أما السيوطي فينقل قولاً عن الصفار يذكر فيه أن الاختصاص بعد لفظ الغيبة لا يكون ألبتة، إذ إنه شبيه بالنداء، فكما أنه لا ينادى الغائب، لا يكون فيه الاختصاص، لأن الاختصاص مشبه بالنداء[1].

والأداءات السابقة لأسلوب الاختصاص تمثل تمرداً على الأداء القياسي الذي وضعه النحاة، وهو في الأصل أداء متمرد على المفعول به، فهذا الأداء يمثل تمرداً على المتمرد، إذ الأولى بالاختصاص أن يكون بعد ضمير المتكلم لا بعد ضمير الخطاب أو الغائب، ولكن لما كانت القواعد الذهنية ليست مستقرة في الأداء العام للغة، خرجت بعض هذه الأداءات التي لا تمثل الشائع الأغلب من كلام العرب، بل تمثل جزءاً من الأداءات التي لم تتسع لها القاعدة إلا على هذا التأويل المتناهي في التعقيد، مما جعلنا نصنف مثل هذه الإداءات ضمن دائرة المتبقي.

2 . 3 الاشتغال:

يتعلق الاشتغال بمجيء اسم منصوب أو مرفوع في بداية الكلام، ثم يتبع هذا الاسم بفعل اشتغل بضمير الاسم السابق، أو بشيء متعلق به، نحو: زيداً أكرمته[2].

ويتخذ الاشتغال عدداً من الأشكال التركيبية، إذ يأتي الاسم الأول منصوباً والفعل الذي يليه اشتغل بضمير المفعول به، وهو الشكل الأول، مثل: زيداً ضربته، أما الشكل الثاني فيأتي الاسم الأول منصوباً، والفعل الذي يليه اشتغل بشبه جملة يعود الضمير فيها على الاسم الأول، مثل: زيداً مررت به، والشكل الثالث: وهو أن يأتي الاسم الأول منصوباً والفعل الذي يليه قد عمل باسم مضاف إلى ضمير الاسم الأول، مثل: زيداً ضربت غلامه، والشكل الرابع يأتي فيه الاسم المنصوب متقدماً، والفعل الذي يليه مشتملاً على صلته، نحو: هنداً أكرمت الذي يحبها[3]، والخامس

---

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 31.

[2]. ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 139 ـ 141، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 129.

[3]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 130.

يتمثل في مجيء الاسم الأول مرفوعاً على الابتداء، والجملة التي تليه في محل رفع خبر، نحو: زيد ضربته[1].

فهذه الأنماط الأدائية التي ذكرها النحاة للاشتغال تمثل بعض الأشكال التركيبية التي استطاعوا الوصول إليها من خلال استقراء كلام العرب، ولقد وردت شـواهد كثيرة على الاشتغال في كتب النحو المختلفة، من ذلك قول الله تعالى: "إِنا كُل شَيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدرٍ"[2].

فالشاهد فيه قوله: كل شيء خلقناه، إذ اشتغل الفعل "خلق" بالضمير العائد على الاسم المنصوب قبله.

ولقد ذكر المفسرون أن "كل" في الآية الكريمة قد انتصبت بفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر، ومن هؤلاء الزمخشري[3]، والرازي[4]، والبيضاوي[5]، وغيرهم من المفسرين.

ولقد قرئ "كل" بالرفع، وهي قراءة تنسب إلى أبي السمال[6]، وهـذه القـراءة تمثل خروجاً صارخاً على القواعد النحويـة، إذ أخرجـت التركيـب مـن بـاب المنصوبات إلى باب المرفوعات، وهو الرفع على الابتداء هنا، على الرغم مـن أن المعنى واحد في القراءتين كلتيهما، فكيف نفسر هذا التوافق في المعنى مع اختلاف العلامة الشكلية؟

---

1. انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 139، 140.
2. سورة القمر، آية: 49.
3. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 441.
4. الرازي. مفاتيح الغيب، ج: 29، ص: 326.
5. البيضاوي. أنوار التنزيل، ج: 5، ص: 168.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيـضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعـة الأولـى، ج: 2، ص: 300، 409.

لم يكن بالإمكان إلا أن نعد ذلك من باب المتبقي في اللغة الذي لم تتسع له دائرة القواعد النحوية التي وضعها النحاة، فتارة نجده في باب المفعولات، وتارة في باب الابتداء، وذلك كله إنما كان سعياً إلى تأكيد فرضية العلامة الشكلية.

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: " يدخِلُ من يشَاء فِي رحمتِهِ والظالِمِين أَعد لَهم عذَابا أَلِيما"(1).

فالشاهد في الآية الكريمة قوله: والظالمين أعد لهم، فـ "الظالمين" انتصبت على الاشتغال، والفعل بعدها اشتغل بشبه الجملة المشتملة على ضمير عائد على الاسم المنصوب، وهو شكل من أشكال الاشتغال كما أشرنا من قبل.

ولقد ذكر المفسرون أيضاً أن "الظالمين" انتصب على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور، أي: وأعد الظالمين أعد لهم عذاباً أليما.

ومن الذين قالوا بهذا التفسير ابن عطية(2)، والنسفي(3)، وأبو حيان(4)، وغيرهم.

وإننا لنجد في أنفسنا شيئاً من هذا التأويل الذي جاء به النحاة، فما الفرق بين هذه القراءة والقراءة الأخرى التي جاءت بالرفع "والظالمون"؟ وهي قراءة ابن الزبير، وأبان بن عثمان، وابن أبي عبلة، على الرغم من أن هناك قراءة ثالثة في هذه الآية، فقد قرأ ابن مسعود "وللظالمين" باللام(5)، ونحن نقصد من وراء هذا التساؤل أن المعنى العام لم يتغير بين القراءتين، وإن كانت لقراءة النصب

---

1. سورة الإنسان، آية: 31.
2. ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 5، ص: 415.
3. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 583.
4. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 10، ص: 370.
5. انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 5، ص: 415، وأبو حيان. البحر المحيط، ج: 10، ص: 370.

خصوصية تتأتّى بسبب خروج النمط من الخبر العادي إلى تحويل أسلوبي نلمحه من الأثر الإفصاحي.

فالقراءة بالرفع أخرجت التركيب إلى باب الابتداء، وقراءة ابن مسعود أخرجته إلى باب المجرورات بتأويل النصب، والمعنى العام واحد في القراءات كلها.

ولعل هذا التأويل المتكلف - وغيره من التأويلات - هو ما دفع ابن مضاء القرطبي إلى الثورة على هذه القواعد التي وضعها النحاة، ففي هذا الباب يقول:" ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: (أزيداً مررت بغلامه؟) وقد يقول القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلا بد له من ناصب"[1].

إن هذه الأداءات اللغوية التي رأيناها في أسلوب الاشتغال، وما سواه من الأساليب النحوية الأخرى كالإغراء والتحذير والاختصاص، ما هي إلا أداءات متمردة على قواعد النحو التي وضعها النحاة من قبل، وما هذه التأويلات التي جاءوا بها إلا محاولة منهم لإخضاع اللغة للقاعدة، ولكنها حملت على باب المفعول به بسبب وجود الفتحة.

ومن ناحية ثانية فإن عدم ثبات القواعد النحوية الملزمة في حقب اللغة الأولى أدى بأبناء اللغة إلى إنتاج أداءات لغوية تحكمها القواعد الذهنية التي درجوا عليها، لكن تلك القواعد الذهنية لم تكن من الإلزامية بمكان كالإلزامية التي نراها في القواعد النحوية المقننة، مما أدى إلى ظهور مثل هذه الأداءات التي لم تتسع لها قواعد النحاة، ولم تأخذ مكاناً ثابتاً لا تتغير عنه.

ولعلنا نتساءل عما إذا كانت هذه الأداءات اللغوية موجودة من قبل وضع القواعد النحوية، فلماذا لم يأخذها النحاة بعين الاعتبار حين وضعوا تلك القواعد؟

الواقع أن النحاة قد أخذوا هذه الأداءات بعين الاعتبار، ولكنهم أخذوها على محمل الشذوذ، أو القلة، أو ما شابه ذلك، لا على محمل الأصالة التي تُقعد اللغة من خلالها، مما دفع بالقاعدة إلى أن تضيق لتحتوي الأداءات اللغوية المطردة من كلام

---

[1]. ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي(د.ت). كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ص: 79.

العرب فقط، تاركةً كما هائلاً من الأداءات اللغوية التي ذهبت إلى دائـرة المتبقـي اللغوي.

2 . 4 المستثنى:

وباب الاستثناء باب واسع، وهو لا يقـل أهميـة عـن سـواه مـن أبـواب المنصوبات، إذ ورد فيه عدد كبير من الأداءات اللغوية، منها ما كان داخلاً ـ إلـى حد ما ـ في جسم القاعدة، ومنها ما كان متمرداً عليها، خارجاً على نظامها العـام، ومن هنا فإننا سنناقش هذه الأداءات اللغوية الخارجة على أصل القاعدة، والمتمردة على ما وضعه النحاة العرب في تقعيدهم للغة.

والاستثناء يعني الثني، وهو صرف الشيء ومنعه عن أمر ما، فتقـول مـثلاً: ثنيت الفرس إذا منعتها عن المضي في الصوب الذاهبة فيه، ومن هنا فإن المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه، وهو عند النحاة إخراج شيء من حكم داخل فيـه غيره، وذلك باستخدام "إلا" أو إحدى أخواتها، سواء أكان ذلك الشيء المخرج منـه داخلاً في صدر الكلام، فإن كان داخلاً فيه كان الاستثناء متصلاً، مثل: جاء القوم إلا زيداً، وإذا لم يكن داخلاً كان الاستثناء منقطعاً، مثل: جاء القوم إلا حماراً، فالحمـار ليس من جنس القوم[1].

فالاستثناء وفق ما أوردناه من تعريف يتصل بأسلوب مخصص في النحـو، إذ لو كان غير متصل بأسلوب لما كانت له أداة معينة، ثم ما كان يأتي وفق هيئة معينة شائعة، ومن هنا عددناه أسلوباً نحوياً.

ويشير النحاة في قاعدة المستثنى أن المنقطع يأتي بـ "مـا" ثـم تتبعـه "إلا" وأجازوا مجيء النهي والاستفهام محل النفي، في حـين أجـاز بعـضهم مجـيء التحضيض محل النهي[2]، واستشهدوا بقوله تعالى: "فَلَولا كَانَتْ قَريةٌ آمنَتْ فَنَفَعهـا

---

1. الأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 64.
2. انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 251.

إيمانُها إلا قَوم يونُس لَما آمنُوا كَشَفْنَا عنْهم عذَاب الْخِزي فِي الْحياةِ الدنْيا ومتعنَاهم إِلَى حِينٍ"(1).

فالشاهد في الآية القرآنية الكريمة يتمثل بمجيء المستثنى "إلا قوم" بعد معنى التحضيض المتمثل بـ "لولا".

ويشير المفسرون إلى أن مجيء "لولا" هاهنا بمعنى "هلا" وهذا يعني أنهم أرادوا أسلوب التحضيض بعينه، ومن هنا ذكروا أن لولا بمعنى هلا، كما أشار الزمخشري إلى أن "لولا" دلت على الاستثناء المنقطع، والتقدير: ولكن قوم يونس، وقد تأتي بمعنى النفي، أي: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس(2).

وإلى معنى التحضيض أيضاً أشار ابن عطية في تفسيره، وبين أنه هو المقصود بالآية القرآنية، وأن "قوم يونس" انتصب على الاستثناء المنقطع، كما ذكر أن النحاة جميعهم قالوا بذلك(3).

أما الجوزي فيبين أن "لولا" في الآية الكريمة جاءت بمعنيين: إما بمعنى "لم"، أو بمعنى "هلاّ"، وفي كلتا الحالتين ذكر لنا أن "قوم" انتصب على الانقطاع مما قبله، فكأنه قال: لكن قوم يونس، وعلى هذا الكلام فالاستثناء منقطع(4).

وقد أشار ابن عطية من قبل إلى أن "فلولا كانت" في مصحف أُبي بن كعب وابن مسعود كُتِبت "فهلا كانت" وهذا يدل على أن المعنى للتحضيض(5).

في حين أن يحيى عبابنة قد قسم الحروف غير المختصة إلى عدة أقسام، من ضمنها الحروف التي تأتي للتحضيض، وهي:" ألا، ولوما، ولولا، وهلا"، فيما

---

1. سورة يونس، آية: 98.
2. الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 371.
3. ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 143 ـ 144.
4. الجوزي. زاد المسير، ج: 2، ص: 351.
5. ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 143.

توصل إليه من دراسته لمصطلحات النحو البصري[1].

إن هذا الأداء اللغوي الماثل أمامنا في الآية القرآنية الكريمة يشير إلى خروج على أصل القاعدة التي وضعها النحاة، وهذا لا يعني مطلقاً أن القرآن يخرج على أصل اللغة؛ بل يعني أن القاعدة التي وضعها النحاة لم تكن محكمة إلى القدر الذي تشتمل فيه على جميع الأداءات اللغوية التي تتصل بالمستثنى، ومن هنا ذهب عن القاعدة بعض هذه الأداءات إلى دائرة المتبقي.

ولقد جاء القرآن الكريم ببعض هذه الأداءات التي يفترض أنها تسير وفق القاعدة، غير أنها خرجت في لسان العرب من قبل بسبب الأداء غير الواعي للغة، ثم جاء بها القرآن مؤكداً على وجودها في كلام العرب.

إن الأصل كما ذكرنا في قاعدة المستثنى أن يكون الطرف السابق لـ "إلا" مفتتحاً بالنفي، غير أن هذا الخروج على القاعدة لم يكن خروجاً قريباً من النفي كالنهي والاستفهام اللذين أخذا أحكاماً نتيجة لشبههما بالنفي، أما هنا فالمسألة ترتبط بالتحضيض لا بالنفي، ومن هنا كان الاختلاف بين قاعدة النحويين والأداء القرآني.

والاستثناء المفرغ يأتي في جميع المعمولات، ولا يأتي في المصدر المؤكد، فلا يقال مثلاً: ما ضربتُ إلا ضرباً[2]، غير أنه وردت آية قرآنية دفعت النحاة إلى التأويل وهي قوله تعالى: "وإِذَا قِيلَ إن وعد اللهِ حق والساعةُ لا ريب فِيها قُلْتُم ما نَدرِي ما الساعةُ إن نَظُن إلا ظَنا وما نَحن بِمستَيقِنين"[3].

فالشاهد في قوله سبحانه: إلا ظناً، حيث انتصب "ظناً" بعد "إن" وما في حيزها، وبعد "إلا"، وفي أصل القاعدة لا يجوز انتصاب المصدر المؤكد على التفريغ. فظاهر الآية مجيئها على غير القاعدة.

---

1. عبابنة، يحيى عطية (2006م). تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عمان ـ الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، الطبعة الأولى، ص: 267، 268.
2. المرادي. الجنى الداني، ص: 514، وابن هشام. مغني اللبيب، ص: 811، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 510.
3. سورة الجاثية، آية: 32.

ولقد أشار بعض المفسرين إلى أن المعنى إن نعلم إلا حدساً وتوهماً، فـالمعنى مختلف بين "ظن" الفعل، و"ظناً" المصدر[1].

أما أبو حيان فقد فصل الأمر في الوجوه والتأويلات المحتملة في هـذه الآيـة الكريمة، فذكر أن "ظناً" هاهنا انتصبت على حذف الوصف، أي: إن نظن إلا ظنـاً ضعيفاً، إذ لا يجوز دخول التفريغ في الاستثناء على المصدر المؤكد، وأشار إلـى تأويل آخر يتمثل باعتبار "ظن" بمعنى اعتقد، فيكون "ظناً" منتصباً على أنه مفعـول به، وذكر وجهاً ثالثاً متمثلاً بأن "إلا" هنا ليست في مكانهـا، والتقـدير: إلا نظـن ظناً[2].

في حين أن أكثر النحاة على الوجه الذي يختص بحذف الصفة، أي إن التقدير في الآية الكريمة "إن نظن إلا ظناً ضعيفاً"[3].

واقتصار النحاة في تأويلهم لهذه الآية على هذا الوجه كان من بـاب أن هـذا الوجه في التأويل وجه تركيبي بحت، وليس وجهاً دلالياً، فالمفسرون أشـاروا إلـى الوجه التركيبي المتعلق بحذف الصفة، وأشاروا إلى الـوجهين الـدلاليين المتعلـق أولهما بمعنى الاعتقاد، والثاني بمعنى مجيء "إلا" في غير موضعها، فالـسبب فـي عدم تطرق النحاة لهذين الوجهين في التأويل أنهما وجهان دلاليان، واعتمـدوا هـم الوجه التركيبي لأنه أقرب إلى الفكر النحوي.

وهذه الآية الكريمة وإن اشتملت على خروج على القاعدة النحوية فهذا لا يعني أنها خارجة عن إطار اللغة، بل هي ضمن إطارها، غير أن الأمر يتعلق بالأداءات اللغوية التي لم تستطع القاعدة أن تشملها كاملة، والواقع أنها أداءات تسير جنباً إلـى جنب مع الأداء العام الذي وضعت القاعدة من أجله.

---

1. الواحدي. التفسير الوسيط، ج: 4، ص: 101، والبغوي. معالم التنزيل، ج: 4، ص: 189.
2. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 9، ص: 426، وانظر: ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد (2008م). تفسير ابن عرفة، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 15.
3. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 672، والسيوطي. همع الهوامـع، ج: 2، ص: 252، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 221.

فالعربي حين يصدر أداءاته اللغوية قد لا تنطبق على الأداء الأعم والأشيع في كلام العرب، إذ قد يخرج في أدائه عن ذلك الإطار، وهذا الخروج يحصل في الكلام نتيجة للأداء غير الواعي للغة، والتطبيق غير المقعد له، فتخـرج بعـض الأداءات المتمردة على التقعيد.

وحين وضع النحاة القواعد وفق ما اطّرد من كلام العرب، ووفق الأعم الأشيع في لسانهم، لم يغفلوا مثل هذه الأداءات، غير أن تعاملهم معها لم يكن الأمثل الـذي ينبغي منهم، فقد عدوها من باب الشاذ عن أصل القاعدة، وقاموا بتأويلها وفـق مـا وضعوا من قواعد نحوية، فالقاعدة عندهم أولى من كلام العرب، فهم لا يخرقـون القاعدة وفقاً لشاهد أو اثنين، بل يؤولون ذلك الشاهد ويعيدونه إلـى جـسم القاعـدة بالتأويل والتفسير.

والأولى بالنحاة أن يجعلوا القواعد قادرة على استيعاب الأداءات اللغوية التـي ينطق بها العرب كافة، ولا يلجؤون إلى لي عنق الأداء اللغوي كي يعود إلى أصـل القاعدة، ولما كان من الصعوبة بمكان أن يفعلوا ذلك ذهبت هذه الأداءات إلى دائرة المتبقي اللغوي.

وفي موضع آخر فإن الكسائي أجاز في نحو: ما قام إلا زيد - مع الرفع على الفاعلية - النصب على الاستثناء، ووافقه طائفة واستدلوا بقول الراجز[1]:

لم يبقِ إلا المجد والقَصائِدا

غَيرك يا ابن الأكرمين وإِلدا

فهو قد نصب "المجد" على الاستثناء، ويروى هذا البيت برفع "غيـرك"، فيكـون فاعلاً، أي: لم يبقَ غيرك، ويروى بالنصب، غير أن النحاة أولوه على أنـه فاعـل والفتحة بناء لإضافته إلى مبني[2].

والواقع أن انتصاب هذه الكلمة في البيت وما أجازه الكسائي من نصب الفاعل في الاستثناء المفرغ؛ إنما جاء وفقاً لحالة غير واعية من المـتكلم بالقاعـدة، إذ إن

---

1. الشاهد بلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 252، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 486.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 252.

القواعد لم تكن شاملة جميع أشكال الأداء اللغوي، ولم تكن قد اكتملت وفق الطريقة العلمية المفصلة، فكان الشاعر أو أي أحد من أبناء اللغة حين يريد التحدث يعمد إلى ما ترسخ في ذهنه من أداءات استعمالية، ثم يأخذ منها ما يصل به إلى ما يريد، وفي الوقت نفسه لا يجد حكماً صارماً يمنعه من هذا الاستعمال أو ذاك، أو يفـضل أيـاً منهما على الآخر، فالمتبقي في هذا البيت يمثل تمرداً لم تستوعبه القاعدة على الرغم أن ابن اللغة لا يمكن أن يخطئ في لغته، ولكنه استثمر حالة من الحرية التي تتيحها اللغة لأبنائها والناطقين بها.

وحين أراد النحاة أن يضعوا قواعدهم فإنها لم تغب مثل هـذه الأداءات عـن أذهانهم، ولكنهم وضعوا قواعدهم على ما شاع واطرد، ومن ثم حملوا هذه الأداءات غير المطّردة على الشذوذ أو الضعف أو القبح أو القلة أو الندرة أو ما أشبه ذلك.

ولعل من المناسب ذكره هنا قول أبي عمرو بن العلاء:" ما انتهى إلـيكم ممـا قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[1].

فكيف يحق للنحاة أن ينعتوا مثل هذه الأداءات بهذه النعوت؟ في الوقت الذي لـم يكن استقراؤهم تاماً، وفي الوقت نفسه لم يصل إليهم إلا القليل من كلام العرب وفق رواية أبي العلاء.

لم يكن ذلك إلا لقصور في قواعدهم التي لم تتسع لجميع الأداءات اللغوية، فما شاع عندهم بنوا عليه وما لم يشع ألحقوه بالقاعدة عن طريق التأويل وإن كان هـذا التأويل متكلفاً بعيداً، أو حكموا عليه بالشذوذ وما أشبهه.

ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه، وأجاز الكوفيون ذلك دون قيـد أو شرط، في حين أشار بعض النحاة إلى أنه لا يجوز التقديم على العامل في المستثنى،

---

[1]. الأنباري. نزهة الألباء، ص: 34.

لأنه شابه البدل فلا يصح تقدمه على المبدل منه[1]، وورد في تقديم المستثنى شواهد عدة، نذكر منها قول الشاعر[2]:

خلا اللهَ لا أَرجو سِواكَ وإنّما ... أَعد عِيالي شُعبةً من عِيالِكا

والشاهد في هذا البيت قوله: خلا الله لا أرجو سواك، والأولى به أن يقول: لا أرجو سواك خلا الله، فقدم المستثنى وأداة الاستثناء على العامل والمستثنى منه.

وقوله[3]:

وبلدةٍ ليس بها طُوري

ولا خلا الجن بها إنْسِي

والشاهد في البيت السابق قوله: ولا خلا الجن، فقد قدم المستثنى على المستثنى منه، والأولى بحكم القاعدة أن يقول: ولا بها إنسي خلا الجن.

---

[1]. انظر: ابن جني، الخصائص، ج: 2، ص: 384، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 101.

[2]. الشاهد بلا نسبة في: القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر (د.ت). ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة - مصر، ص: 232، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 234، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 508، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 490، وينسب للأعشى، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 314، وفي ديوان الأعشى قصيدة على هذا الوزن والقافية ولكن البيت غير موجود فيها، انظر: الأعشى، ميمون قيس (د.ت). ديوان الأعشى الكبير ميمون قيس، شرح: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ص: 88 - 90.

[3]. ينسب الشاهد للعجاج في: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1926م). أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 251، والبكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (د.ت). سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، حققه وشرحه: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج: 1، ص: 566، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 311، والشاهد في ديوان العجاج، انظر: العجاج، عبد الله بن رؤبة (د.ت). ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، ص: 319، والبيت الأول: "وخفقةٍ ليس بها طوئي"، وهذه الرواية لا تخل بموضع الشاهد.

وقول الآخر[1]:

ألا كل شَيء ما خلا اللهَ باطِلُ وكُل نَعِيمٍ لا محالةَ زائِلُ

والشاهد في البيت السابق أيضاً تقديم المستثنى وأداة الاستثناء، فقال: ما خلا الله باطل، والأولى به أن يقول: ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

وقوله[2]:

كل دِينٍ يوم الْقِيامةِ عِنْد اللهِ إلا دين الحنِيفَةِ بور

والشاهد قوله: إلا دين الحنيفة بور، والأولى وفق القاعدة أن يقول: كل دين يوم القيامة عند الله بور إلا دين الحنيفة.

وعموماً فإن أسلوب التقديم والتأخير في العربية ما هو إلا واحد من الأساليب التي أوجدت بعض التمردات على الأداء اللغوي الذي وصف لاحقاً بالشيوع والقواعدية، كما أوجدت شيئاً من التأويل عند النحاة، فجعلوا من التقديم والتأخير سبيلاً للتأويل لا سبيلاً للنظر في القاعدة.

والنحاة حين نظروا إلى هذه الشواهد استطاعوا أن يحددوا أنها خرجت عن النظام العام للقاعدة، وابتعدت إلى حد ما عن مبدأ الأصالة الذي وضعوه في قواعدهم، مما دفعهم إلى التأويل للوصول إلى قاعدتهم الأصلية، والأولى بقواعد النحو أن تكون قادرة على اشتمال الأداءات اللغوية الداخلة ضمنها كافة، لا أن تكون مشتملة على بعض الأداءات، مؤولة لبعضها الآخر.

---

1. الشاهد للعامري، أبي عقيل لبيد بن ربيعة (د.ت). ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ص: 85.

2. الشاهد ينسب لأمية بن أبي الصلت في بعض المصادر وليس في ديوانه، انظر: التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (1991م). الحماسة المغربية، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1402، والبصري، أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن صدر الدين (د.ت). الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 412، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 491.

وتكرر "إلا" في حالتين: الأولى: إذا جاءت للتوكيد، فيكون الثاني بمعنى الأول، كأن تقول جاء القوم إلا محمداً إلا أبا عمر، فـ "أبو عمر" هي كنية محمد، ومن هنا جاز التكرار دون الواو، أما إذا كان الثاني ليس بمعنى الأول فيجب أن تسبق "إلا" الثانية بالواو، وذلك مثل: جاء القوم إلا زيداً وإلا عمراً[1]، ومن الشواهد التي اشتملت هذين الأداءين قول الشاعر[2]:

ما لَكَ مِن شَيخك إلاّ عملُه

إلاّ رسِيمه وإلاّ رملُه

والشاهد فيه قوله: إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله، فالرسيم ضرب من العمل، ومن هنا لم يفصل بينهما بالواو، في حين أن الرسيم والرمل ضربان من العدو، ولذا فصل بينهما بالواو[3].

إن هذه الأداءات اللغوية تولدت في اللغة نتيجة ما هو حاصل في أذهان الشعراء من الأداءات المتمردة على القاعدة بسبب وجود القواعد الذهنية غير الملازمة، مما دفع بكثير من هؤلاء الناطقين باللغة إلى الإتيان بأداءات لغوية مخالفة إلى حد ما لما اصطلح عليه النحاة من بعد كقواعد ملازمة في النحو، ومن هنا صارت هذه الأداءات اللغوية جزء من المتبقي اللغوي، وهذا أمر ناتج كما قلنا عن مساحة الحرية التي تمنحها اللغة للناطقين بها دون إلزامهم بأداء صارم، مما أدى إلى نشوء هذه الصور البديلة.

---

1. انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 235، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 264.

2. الشاهد بلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 341، وابن جني، أبو الفتح عثمان (1987م). كتاب العروض، تحقيق: أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ص: 105، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 672، وابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 234، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 265، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 492.

3. انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 264.

إن الأولى بمثل هذه الأداءات أن تكون داخل جسم القاعـدة الأصـلية، ومـا خروجها عن القاعدة إلا دليلاً على قصور في القاعدة، وليس دليلاً على شذوذها، إذ كيف نحاكم نصاً وجِد قبل القاعدة وفق ما تقوله تلك القاعدة؟ ألـيس الأولـى بهـذه القاعدة أن توضع وفق جميع تلك النصوص؟

ويشير النحاة إلى أن المستثنى في الأغلب الأعم يكون أقل من المستثنى منـه، وذهب أكثر البصريين إلى أنه النصف فما دونه، غير أنه يوجد في نصوص اللغـة ما يدل على الاستثناء بأكثر من النصف[1]، يقول الله سبحانه وتعـالى: "إِن عِبـادِي لَيس لَك علَيهِم سلْطَان إِلا من اتبعك مِن الْغَاوِين"[2].

ويبين ابن عطية هذه الآية ذاكراً أنه إذا أراد بقولـه "عبـادي" أهـل التقـوى والإيمان لا عموم الخلق، فهو استثناء من غير الأول، والتقدير: لكن من اتبعك مـن الغاوين لك عليهم سلطان، وإذا أراد العموم فإن الاستثناء في الأقل قدراً، من حيـث لا قدر للكفار، فالأصل ألا يستثنى الأكثر من الأقل[3].

أما القرطبي فإنه يجعل من هذه الآية دليلاً شاهداً على جواز استثناء الكثير من القليل، والقليل من الكثير، وهكذا، فهو لم يذكر تأويلاً للآية الكريمة، بل جعلها على معناها، وذكر رأياً لابن حنبل يبين فيه أن الاستثناء يكون بالنصف فما دون، غيـر أنه جعل من هذه الآية دليلاً على جواز الاستثناء بأكثر من النصف[4].

أما الرازي فيشير إلى أن هذا الاستثناء استثناء منقطع، يعنـي ذلـك أن "إلا" بمعنى "لكن"، وبهذا فإنه لا يكون الكثير مستثنى من القليل[5]، وهـو بـذلك يوافـق الرأي الأول الذي ذكره ابن عطية.

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 267.
2. سورة الحجر، آية: 42.
3. ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 362.
4. القرطبي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي بكر (1964م). الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانيـة، ج: 10، ص: 29.
5. الرازي. مفاتيح الغيب، ج: 3، ص: 212.

وكما نرى من خلال كلام المفسرين فإنهم ينظرون إلى الآية الكريمة من وجهة نظر دلالية وليس من وجهة نظر تركيبية، إلا ما كان من حديثهم عن مجـيء هـذا الاستثناء منقطعاً، وأن "إلا" بمعنى "لكن"، وما كان من تأويل ابن عطية مـن حمـل الاستثناء على القدر لا على العدد.

ويذكر السيوطي قولاً عن أبي حيان أنه ذكر أن الأعم الأكثر في الاستثناء أن يكون من الكثير، غير أن هناك شواهد وردت باستثناء الكثير من القليل، وما جرى من استثناء القليل من الكثير إنما هو باستقراء كلام العرب[1].

وذكر السيوطي أن بعض النحاة أجازوا الاستثناء من العدد مطلقاً، واحتجـوا بآية قرآنية على ذلك، غير أنه ينسِب قولاً إلى أبي حيان يقول فيه: إنه لا يكاد يوجد في كلام العرب غير هذه الآية استُثني فيها من العدد[2]، والآية قوله تعالى: "ولَقَـد أَرسلْنَا نُوحا إِلَى قَومِهِ فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سنَةٍ إِلا خَمسِين عاما فَأَخَذَهم الطوفَـان وهـم ظَالِمون"[3].

وأشار الماوردي إلى أن القصد من هذا الاستثناء بيان التكثير للمدة التي لبثهـا نوح في قومه يدعوهم إلى عبادة الله الواحد الأحد[4].

وذكر القرطبي التأويل السابق الذي ذكره الماوردي، وزاد عليه أن نوحاً عليه السلام لما عمر ألف سنة جعل منها خمسين لوالده، فلما بلغ تسع مائة وخمسين أوحى الله إليه بأنه انتهى عمره، فعاد إلى الخمسين التي جعلها لوالده، فذكر الله سبحانه هذا الأمر ليبين أن النقيصة كانت من نوح وليس منه سبحانه[5].

---

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 267.

[2]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 268.

[3]. سورة العنكبوت، آية: 14.

[4]. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (د.ت). النكت والعيـون، تحقيـق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنـان، ج: 4، ص: 279.

[5]. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 13، ص: 334.

إن هذه الآيات الكريمة التي ذكرناها من قبل تدل على أن الله سبحانه وتعـالى أتى بالقرآن الكريم بلسان العرب حتى بالأداءات التركيبية التي قالها العرب نتيجـة لعدم الوعي اللغوي التام، فهم كانوا ينقلون عن قواعد ذهنية غيـر مـستقرة، فلمـا استقرت القواعد، وجاء النحاة بقواعد النحو وفق ما اطرد من كلام العرب لم يستطع النحاة إدخال جميع الأداءات اللغوية ضمن تلك القواعد، والأولـى بهـا أن تكـون مشتملة على تلك الأداءات، مما دفع بتلك التمردات على القواعد من دائرة المتبقي، ثم جاء القرآن الكريم ليؤكد مثل هذه الأداءات الاستعمالية.

وقد تأتي "إلا" زائدة في الكلام، كما ذكر السيوطي عن الأصمعي[1]، واستشهد لذلك بقول ذي الرمة[2]:

حراجِيج ما تَنْفَكّ إلاّ مناخَةً على الْخَسفِ أو نَرمِي بِها بلَداً قَفْرا

والشاهد فيه قوله: إلا مناخة، والأصل ألا تدخل "إلا" في الكلام، لأن هذا ليس موضعها.

ولقد جعل العلماء هذا الدخول لـ "إلا" في غير موضعها من باب الـضرورة الشعرية، هذا ما نجده في كلام ابن عصفور، ورأى أنها زائدة، وذكر أن ذا الرمـة لما عيب عليه هذا البيت قال: إنما قلت: آلا مناخة، وعلى هـذا فالبيـت لا شـاهد فيه[3].

وما نراه أن ذا الرمة لما استعمل الفعل الناقص "ما تنفك" ظن في نفسه أن "ما" في أوله هي التي تكون في تركيب الاستثناء، فجاء بـ "إلا" متصلة بالخبر، وذلـك

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 271.

2. البيت لذي الرمة. ديوانه، ص: 86.

3. ذو الرمة(1995م). ديوانه، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 86، والمرزبـاني، أبـو عبـدالله محمـد بـن عمـران بـن موسى(1995م). الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 217، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1980م). ضرائر الشعر، تحقيق: الـسيد إبـراهيم محمـد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ص: 75 ـ 76.

للرسوخ الذهني عنده بأن تركيب "ما وإلا" فيه شيء من التلازم، من قبل أن تأتي القواعد العلمية التي نظمت هذا التجاور بينهما، فهذا الظن الشكلي ـ إن صح لنا وصفه بذلك ـ دفع ذا الرمة إلى التمرد على القواعد، والمجيء بشاهد شعري جعل النحاة يحتارون في توجيهه، حتى جعلوا له استثناء من أصل القاعدة، هذا ما يشير إلى المتبقي في اللغة.

وقد تأتي "إلا" بمعنى "غير" لأنها في موضعها، مما دفع ببعض أبناء اللغة إلى العطف أو الوصف بالجر على ما بعد "إلا"؛ لأنها في موضع "غير[1]"، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

وما هاج هذَا الشّوقَ إلاّ حمامةٌ تغَنّتْ على خَضراء سمرٍ قيودها

ويروى هذا البيت برفع "سمر" وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه، كما يروى على جر "سمر"، وهذا على معنى: غير حمامة.

إن الجر على معنى "غير" في "إلا" تمرد وخروج على القاعدة، إذ الأصل أن "غير" هي التي لحقت بـ "إلا" وليس العكس، فكيف يعطى الأصل حكم الفرع؟

والذي يظهر لنا أن "إلا" في البيت السابق ليست بمعنى "غير" وإنما هي على بابها، لأننا لا نجد مانعاً يمنع الشاعر من المجيء بلفظ "غير" في هذا الموضع إذا ما أرادها الشاعر، فالتفعيلة "فعولن" المتضمنة "إلا" داخلة في حشو البيت وهو من الطويل، ويدخلها من الزحافات القبض كثيراً، وهو حذف الخامس الساكن من التفعيلة، ولذلك فلا نراها خارجة عن بابها ـ وهي أصل ـ إلى فرعها، دون وجود ضرورة قوية توجب مثل هذا الخروج.

وإذا سلّمنا بالرأي السابق القائل بأن "إلا" بمعنى "غير" هنا؛ فالسبب في ذلك ما جرى في كلام العرب من تداخل في أداءاتهم، وليست تلك الأداءات موضوعة ضمن قاعدة علمية ملزمة، فأخذت تتداخل فيما بينها، ليصل بعض أبناء اللغة إلى

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 275.

2. الشاهد بلا نسبة في: القالي. الأمالي، ج: 1، ص: 5، وينسب لعلي بن عميرة الجرمي في: البكري. سمط اللآلي، ج: 1، ص: 19، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 275، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 496.

الخاط، فيأتون بأداء "إلا" مع "غير"، ويأتون بأداء "غير" مع "إلا"، وهو خلط جائز إذ القاعدة يجب أن تحتكم إلى كلامهم، وتبني عليه، هذا هو الأولى، إلا أن القاعدة لـم تستطع احتواء كل هذه الأداءات المطردة وغير المطردة، مما نحا بها إلـى دائـرة المتبقي اللغوي.

وتأتي "لما" في اللغة قليلاً بمعنى "إلا"[1]، وعلى هذا أول قوله تعالى: "إِن كُـل نَفْسٍ لَما علَيها حافِظٌ"[2].

والشاهد في الآية الكريمة مجيء "لما" المشددة بمعنى "إلا"، وهذا الكلام قال به كثير من المفسرين علاوة على ما ذكره النحـاة، ومـن بـين أولئـك المفـسرين الواحدي[3]، والكرماني[4]، وابن عطية[5]، وغيرهم.

ولقد أشار النحاة أيضاً في هذا الصدد إلى قوله تعالى: " وإِن كُل لَما جمِيع لَدينَا محضرون"[6]، فـ "لما" أيضاً جاءت في هذه الآية بمعنـى "إلا" ومـن المفـسرين القائلين بهذا المعنى الثعلبي[7]، والبغوي[8]، والزمخشري[9]، وغيرهم من المفسرين.

إن مجيء "لما" بمعنى "إلا" يعد تمرداً على القاعدة، غير أن هذا التمرد لم يمس النواحي التركيبية، وإنما مس النواحي الدلالية، ففي الآيتين سبقت "لمـا" بـ ـ "إن"

---

1. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1984م). حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 11.
2. سورة الطارق، آية: 4.
3. الواحدي. التفسير الوسيط، ج: 4، ص: 465.
4. الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). غرائب التفسير وعجائب التأويـل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ـ السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 1327.
5. ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 5، ص: 465.
6. سورة يس، آية: 32.
7. الثعلبي. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج: 8، ص: 127.
8. البغوي. معالم التنزيل، ج: 4، ص: 13.
9. الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 14.

المخففة، فمن هنا نظر النحاة إليها على أنها "إن" النافية، وجعلوا "لما" بمعنى "إلا"، خصوصاً بعد أن استقامت لهم الدلالة بتأويل "لما" بـ "إلا".

وقد يحذَف من الكلام "إن" أو "ما" أو ما شاكلهما من الألفاظ التي تدل على "إلا" وتبقى "لما" بمعنى "إلا" في الكلام وحدها[1]، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

قالتْ له بِالله يا ذَا البردين

لما غَنِثْتَ نَفَساً أو اثْنَين

والشاهد فيه مجيء "لما" بمعنى "إلا" وقد جعل النحاة القسم سبباً في مجيئها وفق هذا المعنى.

وهذه التمردات لا تهمنا كثيراً لأسباب:

أولاً: لأنها لا تدخل ضمن الإطار التركيبي للكلام، إلا في حالة الحذف، وهو قليل.

ثانياً: لأنها ليست عميقة في الدلالة اللغوية، إذ إن تناوب الحروف في النحو كثير، وحسبنا مثالاً لذلك ما يحصل من تناوب حروف الجر.

ثالثاً: لأننا نظن أن المسألة هاهنا ليست ذات مساس كبير بالمنصوبات، وإنما تمس الجانب الدلالي لأسلوب الاستثناء، ومن ثم فإن منهجية الدراسة تقتضي علينا أن نشير إلى هذا النمط الأدائي اللغوي.

وفي نهاية هذا المبحث فإننا نشير إلى أن المستثنى واحد من مكملات العملية الإسنادية لا يقل أهمية عما سواه من المكملات، ولقد وردت فيه بعض الأداءات التي تعزى إلى المتبقي اللغوي، وكان ورودها في إطاره أكثر من غيره، وذلك لظننا أن باب المستثنى باب واسع، فيه من الأداءات اللغوية الشيء الكثير، ومن هنا لما تشعبت عناصره، وتداخلت أدواته، وكان فيه الأنماط الأدائية الكثيرة، دفع كل ذلك أبناء اللغة إلى الخلط في بعض النواحي، فأوقعوا مثلاً أحكاماً على ما بعد "إلا" تقع في المألوف على ما بعد "غير"، وعاملوا بعض الأدوات معاملة "إلا" بسبب مجيئها

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 292.

2. الشاهد بلا نسبة في: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 5، ص: 141، والمرادي. الجنى الداني، ص: 593، وابن هشام. مغني اللبيب، ص: 371، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 292، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 509.

في تركيب شبيه للتركيب الذي ترد فيه "إلا"، وما هذه الأداءات المتمردة جميعـاً إلا نتيجة لاتساع باب المستثنى في النحو.

2 . 5 مفردات العملية التصويتية:

لقد رأينا أن نطلق على هذا المبحث اسم "مفردات العملية التصويتية"، وهو اسم جامع للأنماط الأدائية كافةً، التي تعتمد النداء أو ما يشابهه كعنصر نحوي تركيبي، فيدخل في هذا المبحث النداء، والترخيم، والندبة، والاستغاثة، فجميع هـذه الأنمـاط الأدائية في النحو العربي تمثل شكلاً تركيبياً يعتمد أداة تصويتية معينـة، أو نمطـاً صوتياً يمثل السبيل للوصول إلى هذا النمط التركيبي.

2 . 5 . 1 النداء:

يذكر سيبويه أن النداء كل اسم انتصب على الفعل المتروك إظهـاره، وهـو مستحق للنصب في كل اسم مضاف، أما المفرد فهو مرفوع على أنه في محل اسـم منصوب[1].

والنداء منصوب بفعل متروك إظهاره، وهو مقدر بـ "أدعو"، فإذا ما قلت يـا عبد الله، فالمعنى: أدعو عبد الله، فانتصب المنادى على أنـه مفعـول بـه للفعـل المتروك، وهو نصب في كل اسم مضاف أو شبيه به، أما الأسماء المفـردة فإنـه مرفوع في محل نصب[2].

وبين بعض النحاة السبب الذي من أجله حذف فعل النداء وهو عامل النـصب في المنادى عند الجمهور، فقال ابن هشام: إنه حذف لأسباب أربعة هي[3]:

أ- الاستغناء بظهور معناه.

ب- قصدهم بعبارة النداء الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره.

ج- كثرة استعمال النداء في كلامهم.

---

1. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 183.
2. المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 202.
3. ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 3.

د- تعويضهم من هذا الفعل حرف النداء؛ ومعلوم أنه لا يجمـع فـي الكـلام بـين العوض والمعوض عنه.

وهذه الأسباب مجتمعة تُعد نوعاً من التحليل اللغوي القائم على التفكيـر فـي العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب اللغوي، وهي وإن كانت تقدم حلاً شكلياً ملتزماً بالقاعدة التحليلية التي تفسر هذه العلاقات، إلا أنها لا تقدم حلاً قائماً على اللغة نفسها مستنداً إليها، ومن المعروف أن تفسير الظاهرة اللغوية يجب أن يعتمد على وسـائل لغوية من اللغة نفسها، وليس على عناصر ذهنية من خارج اللغة كما في محاولـة تفسير العلامة الإعرابية والعلاقات الإسنادية الصارمة التي نجدها في بـاب النـداء وغيره من الأبواب النحوية التي تحاول إخضاع الأداءات اللغوية لقواعد الإسناد.

وبصرف النظر عن طبيعة عامل النصب في المنادى، أهو لفظي أم معنـوي؟ أم هو حرف النداء أم الفعل المتروك إظهاره؟ فكل هذه الأمور لا تدخل في صـلب دراستنا، وإنما أشرنا إلى بعضها على سبيل التوطئة والاستئناس.

ولقد كان باب النداء في النحو مليئاً بالشواهد اللغوية التي عدها النحاة قديماً من باب الشذوذ، علاوة على المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة في قضايا النـداء، وما هذه الشواهد الشاذة في عرف القدماء، إلا نماذج للمتبقي اللغوي.

لقد أشار النحاة إلى أنه لا يجوز الفصل بين المنادى المضاف وما أضيف إليه، وجعلوا لذلك استثناء في ضرورة الشعر[1]، إذ يقول الشاعر[2]:

يا بؤس للحرب التِي   وضعت أراهط فاستراحوا

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 38.

2. الشاهد ينسب لسعد بن مالك بن ضبيعة، في: الخالديان، أبو بكر محمد بن هاشم، وأبو عثمان سعيد بن هاشم (1995م). حماسة الخالديين، الأشـباه والنظـائر مـن أشـعار المتقـدمين والجاهليين والمخضرمين، تحقيق: محمد علي دقة، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ص: 49، والقيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق(1981م). العمدة فـي محاسـن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامـسة، ج: 1، ص: 87، والتبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد (د.ت). شرح ديوان الحماسـة، دار القلم، بيروت – لبنان، ص: 192، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 468.

فموضع الشاهد في البيت السابق قوله: يا بؤس للحرب، إذ فصل بين المضاف "بؤس"، والمضاف إليه: "للحرب" بلام الجر الزائدة، ولا يكون هذا إلا في ضرورة الشعر، وهذه اللام الزائدة إنما دخلت الكلمة للتأكيد.

ولقد رأينا أن النحاة جعلوا من هذه اللام الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه حالة استثنائية في ضرورة الشعر، ولم يجعلوها في اختيار الكلام، والواقع أن ما يجري في الشعر من أداءات مخالفة للقاعدة، ليس كله من باب الضرورة على الوجه الذي توسع فيه النحاة، ونحن نرى أن هذا التوسع فيه مساس بفصاحة العربي، وإبداعه الشعري.

صحيح أن الضرورة الشعرية ليست منكرة عموماً على الشعراء، ولكن لا تصل الضرورة إلى حد أن يخترق الشاعر نواميس اللغة، وقوانين النحو، وإن لم تكن مقعدة في تلك الأيام، فالشعراء يعلمون في أذهانهم شأنهم شأن بقية أبناء اللغة بالأحكام الذهنية العامة للغة، والقواعد العقلية التي يحتكمون إليها في أذهانهم عندما يريدون الإبداع.

ففكرة الضرورة الشعرية لا نجدها مسوغة لما كان يجري من خروجات نحوية على القواعد اللغوية، بل إن الأمر يتعلق بعدم وجود قاعدة ملزمة، علاوة على إتاحة اللغة الباب أمام الشعراء وغيرهم ليتحدثوا وفق ما يرونه خاضعاً لذوقهم اللغوي الذين اعتادوا عليه.

وقد يعمل عامل النداء بغير المنادى فينصب المصدر مثلاً، أو ينصب مفعولاً فيه - ظرفاً - وذلك كما ورد إلينا في بعض الشواهد اللغوية، يقول الشاعر[1]:

يا هِنْد دعوةَ صب هائِمٍ دنِفٍ

فموضع الشاهد في البيت السابق أن الشاعر نصب "دعوة" بعامل النداء السابق له، إذ ليس قبله عامل سواه.

---

[1]. الشاهد بلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 38، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج:1، ص: 376، وعجزه: مني بوصلٍ وإلا ماتَ أو كربا".

وقول الشاعر أيضاً(1):

يا دار بين النّقا والحزن ما صنعت   يد النّوي بالألى كانُوا أهاليكِ

فموضع الشاهد انتصاب الظرف "بين" بعامل النداء الذي سبقه.

إن الذي دفع النحاة إلى القول بأن عامل النداء قد يعمل في المصدر أو الظرف ما كان من القواعد التي فرضوها على أنفسهم، إذ افترضوا أن الحركات لا بد أن تكون ناتجة عن عوامل لفظية أو معنوية، وقد فصلوا الحديث في ذلك كثيراً، فقالوا مثلاً: إن الحرف لا يعمل بأي من الكلمات إلا أن يكون مختصاً بتلك الكلمة، فمثلاً لا يعمل الحرف في الاسم الجر إلا إذا اختص بجر الاسم، وإنه لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد، وكل ذلك نتج عن نظرتهم إلى الحركة الإعرابية على أنها دالة على المعنى، ناتجة من عمل عامل ما، فألفوا لذلك الكتب الكثيرة، ضمنوها فلسفتهم النحوية المتمثلة بما اصطُلح عليه بنظرية العامل(2)، ومن هنا كان عليهم أن يجدوا لكل حركة إعرابية، وكل موضع إعرابي عاملاً أوجد فيه تلك الحركة.

غير أن النحاة بالغوا في هذه النظرية والنظرة، فأدى بهم الأمر إلى التصادم مع بعض الأداءات المتمردة على أساس هذه النظرية، إذ وجدوا أن بعض هذه الأداءات اللغوية قد حملت حركة "كالفتحة" التي لا بد أن تكون أثراً لعامل، غير أنهم لم يجدوا ذلك العامل الذي أوجد تلك الفتحة، فمن أين سيؤولون أمر تلك الفتحة المحيرة؟

ومن هنا أغرق النحاة الأداءات اللغوية بالتأويل، كما ذكرنا في المصدر المنتصب بعد المنادى، والظرف المنتصب بعده أيضاً، فلم يجدوا بداً من القول بأن العامل فيهما عامل النداء.

ولعلنا نقول إن ما حدا بالنحاة إلى هذا التعقيد في معالجة مثل هذه الأداءات يتلخص في ثلاثة أمور:

---

1. الشاهد بلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 39، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 376.

2. عمر. البحث اللغوي عند العرب، ص: 147، وحسان، تمام (2007م). اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ص: 205.

1. فكرة العامل المسيطرة على أذهان النحاة.
2. العلامات الشكلية التي تفترض أن كل علامة إعرابية دالة على معنى، مع ما يرافق هذا من لزوم احتواء التراكيب على عناصر الإسناد.
3. ضيق القاعدة النحوية الذي لا يعطي النحاة كثيراً من الحرية في تقدير الأسباب، وتبيين أحوال التراكيب المختلفة.

ويرى النحاة عموماً أن المنادى المبني على الضم ينون في حال الضرورة، غير أنهم اختلفوا في تنوينه، أهو تنوين فتح على الأصل؟ أم هو تنوين ضم على حاله؟ وانقسم النحاة إلى قسمين، فذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى أنه ينون بالضم، لأنه لما كان رفعاً استوجب أن يكون التنوين فيه ضماً، ولا يعود إلى النصب[1]، أما القسم الثاني فيرون أن النصب أحسن من الرفع، لأن موضعه موضع نصب، وعليه أبو عمرو، وعيسى بن عمر، والمبرد، وغيرهم[2].

ومهما كان الأمر في اختلاف النحاة حول الضم والنصب فإن هذا الاختلاف لا يقود إلى نتيجة جوهرية، ولا إلى سبب منطقي، فكلا الوجهين وردت له شواهد، وكلا الوجهين لا يمثل الضم أو النصب جوهر التمرد، بل إن التمرد في مثل هذه الشواهد حاصل في تنوين المنادى المعرفة أصلاً، فمهما يكن التنوين ضماً أو فتحاً فإن مسألتنا في هذه الدراسة تتمثل في التنوين ذاته.

ولقد ورد عدد من الشواهد التي تشير إلى تنوين المنادى المعرفة، ومنها قول الأحوص[3]:

سلام اللهِ يا مطر عليها   وليس عليك يا مطرَ السلام

---

[1]. انظر مثلاً: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 202.

[2]. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 214.

[3]. الأحوص، شعر الأحوص الأنصاري، ص: 237، وانظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد (1995م). قواعد الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 62، وابن عبد ربه. العقد الفريد، ج: 7، ص: 87.

فموضع الشاهد تنوين "مطر" الأولى، وحقها الضم فقط، غير أن النحاة أشاروا إلى أنها نونت للضرورة الشعرية[1].

وقوله[2]:

لَيتَ التحِيةَ كانَتْ لي فَأشْكُرها مكان يا جملٌ حييتَ يا رجلُ

فموضع الشاهد أيضاً هاهنا قوله: "يا جملٌ" بالتنوين، والأصل أن يجرده من التنوين.

ومنه أيضاً قول مهلهل بن ربيعة[3]:

رفَعتْ رأْسها إلي وقَالَتْ يا عدِيا لقد وقَتْك الأواقى

فموضع الشاهد أيضاً قوله: "يا عدياً" إذ الأصل في قاعدة النداء أن لا ينون هذا العلم، وإنما يبنى على الضم.

والسؤال الذي يظهر لنا: هل فعلاً كان السبب في تنوين المنادى في الشواهد السابقة هو الضرورة الشعرية كما أشار النحاة؟

في ظننا ليست الضرورة الشعرية هي السبب المباشر وراء مجيء هذه الأسماء الأعلام منونة رغم أنها في موضع منادى، والأصل أن تأتي مبنية على الضم، بل إن السبب الأساسي وراء هذه الحالة التركيبية عائد إلى طبيعة القواعد التي كانت في أذهان العرب قبل تمام التقعيد.

فالقاعدة الذهنية التي يحتكم إليها ابن اللغة ليست بالإلزامية التي تحملها القاعدة النحوية المقننة، إذ إن الشاعر يلجأ إلى ما ترسخ في ذهنه من كلام العرب، ويقيس

---

1. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 344، وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 2، ص: 20.

2. الشاهد لكثير عزة (1971م). ديوانه، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 453.

3. مهلهل بن ربيعة (د.ت). ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية، ص: 58، وانظر: المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 214، وابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: 218.

عليه ذهنياً، ثم يخرج كلامه بناء على ذلك وفقاً لما ترسخ في ذهنـه، وقـد ينطـق ببعض الأداءات تحت نطاق اللاوعي اللغوي، أي إنه ينطق ببعض الأداءات اللغوية دون الوعي التام بالشكل التركيبي الذي خرج به، فتتداخل لديـه الأداءات، فيجعـل التنوين علامة للمنادى العلم، والدليل على أنها تداخلت لديه تلك التراكيب أنه جـاء في بعض الأحيان بتنوين الفتح، عائداً إلى ما اطرد من كلام العرب.

وبمقتضى قاعدة المنادى فإنه لا يجوز حذفه، إذ كيف يحذف المعنـي بالنـداء نفسه، غير أن بعض النصوص اللغوية جاءت مشتملة على حرف نداء دون منادى، والمنادى قدره النحاة محذوفاً، ومن ذلك ما جاء في قراءة الكسائي لقوله تعالى: "أَلَا يسجدوا لِلهِ الذِي يخْرِج الْخَبء فِي السماواتِ والْأرضِ ويعلَـم مـا تُخْفُـون ومـا تُعلِنُون"[1]، بتخفيف "ألا" والوقف على "يا" في حالة الوقف[2].

فكثير من النحاة أولوا هذه الآية على حذف المنادى، فقالوا فيه: إن المعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، على أن الخطاب لهؤلاء المشركين في الآية[3].

ولقد ذكر المفسرون أيضاً هذا المعنى في الآية الكريمة[4]، ويعضد هذا المذهب ما أشار إليه أهل التحقيق من أن المعنى في الآية الكريمة يتوجب أن يكـون علـى الأمر لا على النفي[5].

أما أبو حيان الأندلسي فلا يرى في هذه الآية نداء واحتج لذلك بما يلي[6]:

أولاً: لأن رسم المصحف يختلف عن تأويل ما أوله النحاة، فهو بغير ألف ليا النداء، وبغير ألف وصل للفعل، فكيف يكون الأسلوب نداء.

---

1. سورة النمل، آية: 25.
2. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب(1974م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـا وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمـشق، ج: 2، ص: 156، وإنما قلت: "في حالة الوقف" لكيلا يتوهم أن الوقف لازم في هذه القراءة.
3. الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 31.
4. البغوي. تفسير القرآن، ج: 3، ص: 500.
5. الرازي. مفاتيح الغيب، ج: 24، ص: 552.
6. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 8، ص: 229 ـ 230.

ثانياً: لأننا لو قلنا بأن الأسلوب في الآية نداء، وأن المنادى قد حذف فـإن حـذف المنادى عنده لا يجوز، إذ لو حذف لكان هناك إخلالٌ كبير، ولـذهبت جملـة النداء كلها.

وأبو حيان يرجح قراءة التشديد في "ألا"، بإدغام "أن" في "لا" الزائدة، ويكـون الفعل على ذلك مضارعاً منصوباً.

ولقد ورد نظير لهذه القراءة القرآنية من كلام العرب إذ دخلت فيه "يا" النداء على الفعل وذلك نحو قول الشاعر[1]:

أَلا يا اسلَمِي يا دار مي على البِلى   ولا زالَ منْهلا بِجرعائِكِ الْقَطْر

فمسألة دخول "يا" النداء على الأفعال ليست مقتـصرة علـى الآيـة القرآنيـة الكريمة، فكما هو واضح لنا في البيت السابق دخلت "يا" النداء على فعـل الأمـر: اسلمي، الأمر الذي قاد النحاة إلى القول بحذف المنادى في مثل هذه الأداءات.

إذن فمسألة حذف المنادى منقولة عن العرب بالسماع، ولكـن كيـف يحـذف عنصر من أهم عناصر العملية التصويتية، وهو المنادى؟

إن ما يجري ما هو إلا صورة من صور المتبقي في اللغة، إذ يعمـد بعـض الشعراء إلى القول بمثل هذه الأبيات - وهي كثيرة لكننا اقتصرنا على هذا الـشاهد منها للدراسة فقط - وهذا الأداء اللغوي لا يكون بمحض الإرادة، بل هو خارج عن طبيعة اللغة التي يعرفها الشعراء والعرب كافة، غير أن بعض الحـالات الـسياقية تقود الشاعر إلى أداء لغوي متمرد كي يتناسب ذلك الأداء اللغوي والـسياق الـذي وضع فيه البيت، ومن ثم يصبح هذا الأداء ضمن دائرة المتبقي.

وزيادة على ذلك فإن هذه الأداءات قد نشأت في اللغة نتيجة عجـز القواعـد النحوية عن استيعابها كافة، خصوصاً وأن تلك القواعد لم تكتمل إلا بعد مدة متأخرة من عمر اللغة، وما كان قبل مجيء القواعد ما هو إلا قواعد ذهنية عامة يقيس عليها المتكلمون باللغة العربية بناء على ما يطّرد من مسموعهم لكلام العرب، ثـم إنهـم يقعون في بعض الأداءات المتمردة نتيجة للأداء غير الواعي للغة، أو لأنهم يـرون

[1]. الشاهد لذي الرمة. ديوانه، ص: 102.

أن اللغة تمنحهم مساحة كبيرة من الحرية، بحيث يقولون ما يـشاءون دون قيـد أو شرط.

والقرآن الكريم حين يأتي بمثل هذه الأداءات اللغوية المتمردة يثبت لنا بعضها كما صدرت عن العرب أنفسهم، فيكون بذلك مؤكداً لما يقوله العرب، وآتياً بلـسانهم كما ورد عنهم.

والأصل أن ضمير الغائب لا ينادى، وذلك لأن ضمير الغيبـة يتحـدث عـن الغائب، أما النداء فهو للخطاب، فإذا ما نودي ضمير الغيبـة حـصل شـيء مـن التناقض في الدلالة، ومن هنا فإنه لا يجوز نداؤه، ولا يجوز نداء ضمير المخاطـب كذلك، لأن النداء أساساً للخطاب، والجمع بين خطابين فيه خلل، ونداء ضمير المتكلم كذلك غير جائز عند الجمهور[1].

غير أن بعض النحاة قالوا بجواز نداء ضمير الخطاب وذلك تمـسكاً بالـشاهد الذي يقول فيه الراجز[2]:

يا أَبجر بن أَبجرٍ يا أَنْتَا

أَنْتَ الذِي طَلَقْتَ عام جعتَا

وموضع الشاهد في البيت أن الراجز قد نادى الضمير - ضمير المخاطب - فقال: يا أنت، والأصل ألا ينادى الضمير.

ومنه قول الأحوص: يا إياك قد كفيتك، ولقد قال هذه العبارة حين وفد مع أبيه على معاوية، فأراد أبوه أن يخطب، فكفّه وقال له: يا إياك قد كفيتك[3].

---

[1]. انظر: المرادي. توضيح المقاصـد والمـسالك، ج: 2، ص: 1053، والأشـموني. شـرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 17، والـصبان. حاشـية الـصبان علـى شـرح الأشموني، ج: 3، ص: 200.

[2]. الرجز ينسب إلى سالم بن دارة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 139، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 382، وفي: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 207، برواية: "يا أبجر..."، ونسبه للأحوص وهو وهم صححه البغدادي.

[3]. البغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 141.

ووجه الاستشهاد في العبارة السابقة نداء ضمير النصب للخطاب في قولـه: "يـا إياك".

وحين ننظر في الشاهدين السابقين فإننا نجد أن أحدهما جرى بنـداء ضـمير الخطاب بالرفع، والثاني جرى بنداء ضمير الخطاب بالنصب، فأيهما أصـح نـداء الضمير بالنصب، أم بالرفع؟

والأولى ـ وفق تقعيد النحاة ـ أن ينادى الضمير بالرفع، وذلك لأنه معرفـة كالعلم، ولما نودي العلم بالبناء على الرفع كان الأولى بالضمير أن ينادى بـضمير الرفع لا بضمير النصب، غير أن الوجهين دون شك واردان.

ولقد أشار النحاة في كتبهم المختلفة إلى شذوذ نداء الضمير، وأنه لا يكون إلا في الضرورة كما رأينا في الشواهد السابقة، غير أن الشواهد التي عرضنا بعـضها تمثل حيزاً أدائياً للعرب اعتمدوا فيه نداء الضمير.

إن القاعدة التي يضعها النحوي عموماً تمتاز بالقصور، فلا يمكنها أن تستوعب كل الأداءات اللغوية المسموعة عن العرب، ولا يمكنها أن تحيط بجميع الـشواهد، وهذا ناشئ من المساحة المتسعة للأداء اللغوي، ولا يسوغ هذا للنحاة تقعيد اللغة بناء على ما يكثر وترك ما لا يكثر، فهم بهذا يخرجون كماً هائلاً عن القواعد، إلا أنهـم على أي حالٍ لا يستطيعون إخراجه عن جسم اللغة، لأن هذه الأداءات داخلـة فـي عصر الاستشهاد اللغوي.

وقاعدة النداء لم تُجز في أساسها العام نداء الضمير، غيـر أن النحـاة حـين وجدوا بعض الشواهد التي ينادى فيها الضمير اضطروا إلى إلحاق هـذه الجزئيـة بالقاعدة، ولما لم يكن هذا الأداء اللغوي مطرداً في لسان العرب، عده النحـاة مـن الشذوذ، وهو شذوذ على قواعدهم، أما نحن فنرى أنه من المتبقي الذي لم تتسع لـه دائرة القاعدة.

ووفق القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، فإنه لا يجوز مناداة المعـرف بـ ـ "أل" التعريف مباشرة إلا في الضرورة، وأجازه الكوفيون عموماً[1]، غير أن هنـاك

---

[1]. انظر: الزجاجي. اللامات، ص: 53.

بعض الشواهد التي وردت عن العرب اشتملت على نداء معرف بـ "أل"، ومن الرجز قوله(1):

فيا الْغُلامان اللّذان فَرا

إياكُما أن تُكْسِبانَا شَرا

فالشاهد في البيت السابق قوله: "يا الغلامان"، والأصل أن المعرف بـ "أل" التعريف لا ينون، ولقد ذكر المبرد أن مثل هذا البيت الذي يردده النحويون لا حجة فيه، لأن أصله: فيا غلامان...، وليس على ما يروى في كتب النحو(2).

وقوله(3):

عباس يا الْمِلِك المتوج والّذي   عرفَتْ له بيتَ العلا عدنَان

والشاهد في البيت قوله: "يا الملك"، فالأصل ألا تدخل "يا" النداء على المعرف بأداة التعريف.

وقول الآخر أيضاً(4):

مِن أجْلِك يا التي تيمتِ قَلبي   وَأَنْتِ بخِيلَةٌ بِالْود عني

والشاهد فيه قوله: "يا التي"، والأصح وفق القاعدة أنه لا يصح دخول "يا" النداء على الاسم الموصول.

ولقد أوضح ابن عصفور أن مثل هذه الشواهد لا تأتي إلا في ضرورة الشعر، وأن مجيئها في غير الشعر قبيح، علاوة على قبحها أصلاً في الشعر، والتقدير فيها

---

1. الشاهد بلا نسبة في كثير من المصادر انظر مثلاً: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 169، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 294، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج:1، ص: 384.

2. المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 243.

3. الشاهد بلا نسبة في: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 169، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 47، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 264، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 384.

4. البيت بلا نسبة في: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 197، والمبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 241، القزاز. ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: 236، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 293، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 385، وفي الدرر:" والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل".

جميعاً: "يا أيها الغلامان، ويا أيها الملك، ويا أيتها التي"، ولا يصح دخول "يا" النداء على المحلى بـ "أل" التعريف إلا في اسم الله تعالى[1].

غير أنه علينا أن نتأمل وننظر في هذه الشواهد، فزيادة على كلام المبرد باستقامة الوزن في بعض الأبيات فإننا نشير أيضاً إلى أن هذه الأبيات إذا عدت من باب الضرورة، فما هي هذه الضرورة التي تخرق قواعد اللغة؟

إن الأمر ليس على ما قاله النحاة من ضرورة الشعر، بل هي عبارة عن أسس غير مستقيمة الحال عند النحاة، وذلك لأنهم وجدوا فيها خلافاً لما وضعوه من القواعد، ولم يجدوا موئلاً تأويلياً يأوون إليه حتى يستطيعوا تفسير مثل هذا الخروج على القاعدة، ولما لم يجدوا ذلك التأويل المناسب اضطروا إلى القول بضرورة الشعر.

إن ما يجري في ظننا ما هو إلا أن اللغة في باب النداء مثلاً تشتمل على أداء قياسي، يعتمده أكثر أبناء اللغة في حديثهم، وهو الأداء الذي وضع النحاة قواعدهم وفقه، وأداءات متبقية أخرى لا تخضع خضوعاً تاماً للأداء القياسي الأول، هذه الأداءات تمثل عند النحاة شذوذاً أو ما شابهه، والواقع أنها أداءات أخرى متبقية تحمل القيمة نفسها تقريباً التي يحملها الأداء القياسي للغة.

ويشير النحاة إلى أنه لا يجوز أن ينادى اسم الإشارة إلا إذا نُعت بوصف معرف بـ "أل" التعريف[2]، وخرجوا على الشذوذ قول الشاعر[3]:

أَيهذان كُلا زاديكُما ودعانِي واغِلاً فيمن وَغَل

والشاهد في البيت السابق قوله: "أيهذان"، والصواب ألا ينادى اسم الإشارة إلا إذا نُعِت باسم معرف بـ "أل" التعريف، وهذا خروج على القاعدة أيضاً.

---

1. ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 169.
2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 50 ـ 51، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 226.
3. البيت بلا نسبة في: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1320، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 1076، وابن هشام. شرح شذور الذهب، ص: 199، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 386.

أما هاء التنبيه التي تلحق أداة النداء فإن حكمها الفتح، وذلك في لغات العرب كافة، يستثنى منها لغة بني أسد، إذ يضمونها(1)، ولقد وردت قراءة قرآنية بهذه اللغة يقول سبحانه وتعالى:"وقَالُوا يا أَيه الساحِر ادع لَنَا ربك بِما عهد عِنْدك إِننَا لَمهتَدون"(2).

فلقد وردت قراءة قرآنية عن ابن عامر أنه قرأ: "أيه" بالضم، وهي كما أشرنا لغة لبني أسد(3).

وفي حين وجهنا القراءة وفق ما قاله النحاة على أنها لغة بني أسد فإننا نجد أبا علي الفارسي يذكر أن ضم ابن عامر الهاء من هذه القراءة لا يتجه، لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من "أي"، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم(4).

والقراءة لا شك أنها موجهة، إذ هي من القراءات السبعية المقطوع بصحتها، ولا يتطرق إليها الشك أو الخلل، ولما كانت من القراءات السبعية فلا بد أن يكون لها وجه من وجوه العربية، إذ إن وجهها في العربية من شروط صحتها، ولو لم يكن لها وجه في العربية لما عدت من القراءات السبعية أصلاً.

وحين ننظر في هذه القراءة، فصحيح أنها خالفت القاعدة التي وضعها النحاة في حركة "ها" التنبيه في المنادى؛ إلا أنها لا أثر لها تركيبياً، فما الاختلاف في التركيب

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 52.
2. سورة الزخرف، آية: 49.
3. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس(د.ت). السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ص: 586، والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (1991م). معاني القراءات، مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، السعودية، ج: 2، ص: 206، والنيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (1981م). المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ص: 318.
4. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ج: 5، ص: 320 - 321.

لو حركت ها التنبيه بالفتح أو الضم؟ لا اختلاف طبعاً، وما دام أن الاختلاف ليس موجوداً في الأصل فلا يهمنا الحركة البنائية التي حركت بها "ها" التنبيه.

وعلى ذلك فإن هذه القراءة وإن كانت شاهدة على المتبقي اللغوي، إلا أن الاختلاف لا يعدو كونه اختلافاً صوتياً بين الضمة والفتحة وفق لغة من لغات العرب، دون أن يؤثر في السياق، أو يخِل في التركيب.

ولقد أجاز النحاة في نداء العلم الموصوف بابن المتصل المضاف إلى علم أن يضم أو أن يفتح إتباعاً لحركة "ابن"، إذ بينهما حاجز غير حصين، وإذا كان المنادى علماً موصوفاً بغير " ابن" تعين الضم ولم يجز الفتح، إلا أن الكوفيين أجازوا الفتح في غير المنعوت بابن، فقالوا إنه لما طال النعت بالمنعوت صارا كالاسم الواحد، وجاز فيهما النصب[1]، واستشهدوا بقول الشاعر[2]:

وما كعب بن مامةَ وابن سعدى　　　بأجود مِنْكَ يا عمر الجوادا

والشاهد فيه قوله:"يا عمر" بالنصب رغم أنه ليس موصوفاً بـ"ابن"، حملاً على الموصوف بـ" ابن".

إن مثل هذه الأداءات اللغوية تشير إلى عدم اكتمال القاعدة الذهنية للباب النحوي عامة، وباب المنادى خاصة، فالأداءات المتمردة على القاعدة تشير إلى مسارين للأداء اللغوي. الأول: ما كان مقيساً في كلام العرب، وهو ما جرت عليه القواعد، والثاني: ما خرج على قياس لغة العرب، وهو ما عده النحاة شاذاً، غير أن ما عده النحاة شاذاً لا يجوز لنا أن ننظر إليه على أنه خارج على نظام القواعد، بل يتوجب علينا أن ننظر إليه على أن القاعدة لم تتسع لتشمله، وأن القاعدة التي وضعها النحاة اتسمت بالقصور وعدم الشمول.

---

1. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 608، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 53، 54، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 210.

2. تنسب بعض المصادر هذا البيت لجرير، وليس في ديوانه، انظر: المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ج: 1، ص: 186، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 9، ص: 399، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 387.

ولقد ذكر النحاة أن قول العرب: "اللهم" إنما نابت فيه الميم عن "يا" النداء، فالأصل فيه "يا الله"[1]، وهذا الأداء معدول عن أصل النداء، على الرغم من أن كثيراً من الباحثين العرب المبتدئين في الدراسات المقارنة ظنوا أن لفظ "إلوهيم" العبري يقابل الاستعمال العربي "اللهم"، ورد هذا يحيي عبابنة موضحاً أن صيغة "اللهم" ذات قيمة ندائية تنبيهية عالية الوتيرة على المستوى الإفصاحي، أما صيغة "إلوهيم" في العبرية فلا تدل على أي بعد انفعالي، وإنما تدل على الجمع[2].

وقد ورد بعض الأداءات المتمردة على المتمرد على القاعدة، ومنه قول الشاعر[3]:

لاهم إن كُنْتَ قَبِلْتَ حجتِج

فَما يزالُ شَاحِج يأْتِيك بِج

فالشاهد فيه قوله: "لاهم" وكان الأولى أن يقول: "اللهم" الذي هو بطبعه متمرد على الأداء الأصل "يا الله".

وهذه الطريقة التي اختُص بها لفظ الجلالة لا توجد فيما سواه من الأسماء، فعبر النحاة عن هذه الخصوصية بأن الميم في "اللهم" قد نابت مناب "يا" النداء.

وزيادة على ذلك فإن الأداء السابق يشير إلى مزيد من التمرد على هذا التركيب اللغوي، ذلك أنها حذفت الألف واللام من "اللهم" وبقي الحال على "لاهم" فقط، ويظهر لي أن أداء "لاهم" ليس مأخوذاً من "اللهم" بل هو أداء آخر شبيه بأداء "اللهم"،

---

1. انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1306، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 1068.

2. عبابنة، يحيى عطية (2010م). الذات بين البناء والتفكيك، قراءة لغوية مقارنة في (جذور) الذات الإلهية في التوراة بين المقارنة اللغوية ومقارنة الأديان، نسخة على نظام pdf، بحث مقدم إلى مؤتمر الأدب والتفاعل الحضاري، جامعة مؤتة، ص: 38.

3. انظر الرجز في: القالي. الأمالي، ج: 2، ص: 78، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 518، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 235، وينسب لرجل من اليمانيين في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 392، ويروى في كثير من المصادر بـ: يا رب إن كنت قبلت حجتج.... وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

فالأخيرة ذكر النحاة أنها مأخوذة من لفظ الجلالة "الله"، أما "لاهم" فيظهر لي أنها مأخوذة من "لاه" وهو الأصل في اشتقاق "إله، وآلهة"، ومنه "اللاهوت"[(1)].

وعلى هذا الظن فإن "لاهم" ليست متمردة على "اللهم" كما أشار النحاة، بل هي متمردة على الأصل ـ أصل النداء ـ فهي بمعنى: يا إله.

وهذه الأداءات المتمردة على أصل قاعدة المنادى تمثل صوراً من صور المتبقي التي احتفظت بها كتب التراث، وهي أداءات صدرت عن العرب في وقت سابق للتقعيد، وربما صدرت عنهم أثناء التقعيد، ولكن دون أن يلتفتوا إلى هذه القواعد، كما أشرنا من قبل، ومن ثم فإن هذه الأداءات تشير إلى قصور في القاعدة النحوية لعدم احتوائها تلك الأداءات اللغوية كافة.

وأعجب من ذلك أننا نجد شواهد لغوية تجمع بين "يا" النداء ولفظ "اللهم" وهي التي قال عنها النحاة أن الميم فيها عوض من "يا" النداء، فكيف يجمع بين العوض والمعوض؟ وذلك في قول الشاعر[(2)]:

إني إذا ما حدثٌ ألَمّا

دعوتُ يا اللهم يا اللهما

والشاهد فيه قوله: "يا اللهم"، إذ إن الأصل أن يقول: اللهم، دون "يا" فالميم فيها عوض من "يا" النداء.

لقد وصف النحاة القدماء مثل هذا الأداء اللغوي بالشذوذ، ونعتوا استعماله بالضرورة الشعرية، غير أننا نرى أن هذا الأداء اللغوي ليس شاذاً بالمعنى الذي كان يقصده النحاة الأوائل، بل هو متمرد على قاعدته، إذ إن الشاعر مزج بين الأداءين "يا الله" و "اللهم"، فنتج هذا الأداء "يا اللهم"، وهذان الأداءان متقاربان في طبيعتهما، وهما داخلان في باب واحد وهو باب النداء، ثم وصف هذا الأداء الناتج عنهما بالشذوذ، بعد أن سيطرت الأداءات الكثيرة على القليلة نتيجة للتقعيد الذي أهمل الأداء القليل.

---

[1]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 13، ص: 539.

[2]. البيت لأبي خراش الهذلي، انظر: البصري. الحماسة البصرية، ج: 2، ص: 431، وابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 57.

ولقد ذكر سيبويه نقلاً عن الخليل أن "اللهم" صارت بمنزلة الـصوت، فهـي إذن غير متمكنة، وعلى ذلك فهي لا توصف، وقد جاء على خلاف هذا قوله تعالى: "قُلِ اللهم فَاطِرَ السماواتِ والأرضِ عالِم الْغَيبِ والشهادةِ أَنْتَ تَحكُم بين عِبادِك فِـي مـا كانُوا فِيهِ يخْتَلِفُون"[1].

ولقد خرج سيبويه هذه الآية الكريمة على تقدير نداء ثانٍ، فهي عنده على تقدير: اللهم يا فاطر السماوات... وليس "فاطر" وصفاً لـ "اللهم"[2].

ولقد تبع مذهب سيبويه هذا بعض المفسرين[3]، في حين أن بعض النحاة جـوز ذلك ولا إشكال فيه عندهم، ومنهم المبرد والزجاج وابن هشام[4].

وما هذه الأداءات التي منعها بعض النحاة وجوزها بعضهم إلا صور مـن صـور المتبقي في اللغة، ولقد جاء القرآن الكريم مؤكداً مثل هذه الأداءات التي نتجت أصلاً عن غير وعي لغوي تام بالطبيعة التركيبية للغة عموماً، والنداء خصوصاً، ثم ازداد الأمر توسعاً حين لم يستطع النحاة إدخال مثل هذه الأداءات المتمردة فـي القاعـدة الأصلية التي وضعوها، على أننا لا نخالف قول النحاة: إن "اللهم" لفظ محمول على النداء، ولكننا لا نعتقد أن الميم المشددة في آخره عوض عن أداة النداء المحذوفـة، وأن الأصل " يا الله" ثم لما حذفت عوضوا عنها بهذه الميم، ولكننا نعتقـد بوجـود صيغة بديلة من صيغ النداء، تمثّلها صيغة " اللهم" ولكنها أصـبحت خاصـة بهـذا التركيب، فيما اشتهر نداء أي اسم آخر بالياء أو بالقيم التنغيمية الأخرى.

---

1. سورة الزمر، آية: 46.

2. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 196 ـ 197.

3. العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ج: 2، ص: 1111، وفي إحالة إلى مثيله وهـو قولـه تعالى:" قل اللهم مالك الملك" سورة: آل عمران، آية: 26، وانظر: النخجواني، نعمة الله بن محمود (1999م). الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، دار الركابي، الغورية ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 250.

4. العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ج: 1، ص: 250، وابن هشام. شرح شـذور الـذهب، ص: 212.

وأخيراً فكما رأينا فإن أسلوب النداء التركيبي جاء ضمن المتبقي شبيهاً بالحـال الذي جاءت عليه سائر المنصوبات الأخرى، فالمتبقي يمثل مساحة كبيرة منها، غير أننا نشير إلى أن النداء له خصوصية زائدة عن غيره من المنصوبات، وهي مجيء النداء وفق أساليب أخرى تستحق أن يفرد لها مطلب خاص، كالندبـة، والتـرخيم، والاستغاثة، على ضوء ما قمنا به في هذه الدراسة.

2 . 5 . 2 الاستغاثة:

تأخذ الاستغاثة شكلاً تركيبياً قريباً من شكل النداء، ومن هنا اعتاد النحاة الحديث عن الاستغاثة في باب المنادى، ولقد عرفوها بأنها أسلوب داخـل ضـمن أسـلوب النداء، إذ تستعمل فيه "يا" النداء، غير أن الفرق بينهما أن الاستغاثة يتلـو حـرف النداء فيها لام مفتوحة إذا كانت تتصل بالمستغاث به، ومكسورة إذا كانـت تتـصل بالمستغاث من أجله، والاستغاثة: من الغَوث، وهو النصر والعون، يقال: اسـتغثته فأغاثني[1]، وبمعنى أوضح هي: نداء من يخَلص مِن شدةٍ، أو يعين على مشَقةٍ[2].

ولقد أشار الكوفيون إلى أن "يا لَقومي" مثلاً قد ُأخذت من "يا آلَ قـومي"، فـاللام المفتوحة في أسلوب الاستغاثة ما هي إلا جـزء مـن "آل"[3]، واستـشهدوا بقـول الشاعر[4]:

فَخَير نَحن عِنْد الناسِ مِنْكُم ... إِذا الداعي المثوب قَالَ يا لا

---

1. انظر: الكفوي. الكليات، ص: 114.

2. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1334، والمرادي. توضيح المقاصد والمـسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 1110.

3. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 72، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشـموني، ج: 3، ص: 243.

4. الشاهد لزهير بن مسعود الضبي، في: الشنقيطي. الدرر اللوامـع، ج: 1، ص: 396، وبـلا نسبة في: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1988م). كتاب الـشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 271، والبصري. الحماسة البصرية، ج: 2، ص: 294.

والشاهد في قوله "يا لا"، إذ استدل الكوفيون بهذا الشاهد على أن اللام المفتوحة في أسلوب الاستغاثة مأخوذة من كلمة "آل".

وما يظهر لنا من خلال التدقيق أن هذا الأداء اللغوي "يا لا" ليس مجتزءاً من "يا آل" بل هو أداء لغوي آخر مستقل بذاته عما سواه من الأداءات اللغوية، وقد يكون أصله يا لقومي، أو يا لَعشيرتي، أو ما شابه ذلك من أسلوب الاستغاثة المعهود لدينا، ولكن الشاعر حذف بقية الكلمة لدلالة الأسلوب عليها، واختصاراً للكلام، فهو قد بين أنه يقصد أسلوب الاستغاثة عموماً، وذلك من خلال السياق، وهو في مناط الفخر، فأراد أن يبين أن أي مستغاثٍ به من قومه سيجيب، ومن هنا حذف المستغاث به، وأبقى إشارة إلى ذلك المحذوف كي يبين من خلال تلك الإشارة عموم المستغاث به من قومه.

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب الاستغاثة قد انبثق أصلاً عن أسلوب النداء، فهو متمرد عليه، الأمر الذي دفع بالنحاة إلى تخصيص مبحث خاص به في باب النداء، وهو مبحث الاستغاثة، ومن ثم تبين لهم وجود مثل هذا الشاهد السابق يحمل أسلوب الاستغاثة غير أنه لم يستوفِ كافة شروطه، فاضطر الكوفيون إلى القول بأن اللام من أسلوب الاستغاثة إنما هي مأخوذة من "آل".

وعموماً فإن كلام الكوفيين ضعيف؛ لأنهم جعلوا هذه اللام في الشاهد الشعري دليلاً على أصالتها من كلمة "آل"، فالأصل: يا آل" حسب ما يقولون، ثم أين ذهبت همزة "آل" حينئذٍ؟ ومن باب آخر فإذا كان المستغاث به هو "الله" جل شأنه فإن الأسلوب سيكون على هذا النحو: "يا لَله"، فكيف ستكون اللام هنا جزءاً من "آل"؟ وكذلك إذا كان المستغاث به شخصاً مثلاً فهو لا يصدق عليه هذا الحكم، فإذا أردت أن تستغيث بمحمد مثلاً فإنك لا تستغيث بآله وإنما تستغيث به هو، فكيف يذهبون إلى البعيد ويتجاهلون القريب؟ وهو أن اللام المفتوحة مأخوذة من أسلوب الاستغاثة كما بينا، وأن المستغاث به قد حذِف.

وقد يحذف المستغاث به كما في تأويل الشاهد السابق، غير أن الأكثر خروجاً في هذا الباب هو أن يحل المستغاثُ من أجله محل المستغاث به بعـد حذفـه، فيكـون المستغاث من أجله مجروراً بعد اللام المفتوحة، كما في قول الشاعر[1]:

يا لَأُناسٍ أَبوا إلا مثابرةً على التوغل في بغْيٍ وعدوان

والشاهد فيه: " يا لَأناسٍ"، فقد حل المستغاثُ من أجله محل المستغاث به، والأصل على التقعيد أن يكون التركيب على نحو: يا لَقومي لِأُناسٍ.

ولم نجد كثيراً من الشواهد الشعرية التي خرجت على أصل القاعـدة، وتمـردت على الأساس الذي وضعه النحاة، ويعود السبب في قلة هذه الخروجات في رأينا إلى أمرين:

أولاً: لأن الاستغاثة تعد فرعاً من أسلوب النداء، فما كان فرعاً ليس كمـا كـان أصلاً.

ثانياً: إن مبحث الاستغاثة عموماً في النحو العربي مبحث قصير الحديث، قليـل التفصيلات، ومن هنا يقل عدد الشواهد التي يحتويها.

2 . 5 . 3 الندبة:

لقد درج النحاة على أن يتحدثوا عن المندوب في باب المنـادى، وجعلـوا أداة الندبة مع أدوات المنادى، غير أننا نرى أن أسلوب الندبة ليس داخلاً ضمن النـداء كما افترض النحاة الأوائل، بل هو أسلوب مستقل بذاته، له أداته الخاصة به، وهـي كما ذكر النحاة "وا"، ولكن هذا الكلام لا يخرج المندوب من دائرة العملية التصويتية التي نحن في صدد الحديث عنها في هذا المبحث.

---

1. الشاهد بلا نسبة في: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 1117، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 72، والصبان. حاشية الصبان على شـرح الأشموني، ج: 3، ص: 247، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 395.

والندبة تعني التفجع على شخص ما بأداة الندبة، وهي إما "يا" أو "وا"، والأخيرة أكثر في الاستعمال من الأولى(1).

فالمتكلم حين يريد أن يظهر تفجعه على شخص ما فإنه يأتي بأسلوب الندبة، لذا فإنه يظهر لنا أن الندبة تختص بأمور غير التي يختص بها النداء، وهي:

أولاً: يكون المندوب دائماً شخصاً، أي علماً، ومن هنا يختلف عن المنادى بأن الأخير قد يكون علماً وقد لا يكون كذلك.

الثاني: أن المندوب يختص بأداة واحدة على الأكثر، وهي "وا"، وقد يأتي أيضاً بـ "يا" نفسها التي للنداء.

ثالثاً: يختص أسلوب الندبة بإظهار التفجع.

ولقد أشار السيوطي إلى أن المندوب له من حالات الإعراب ما للمنادى، فقد يبنى على الضم، وقد ينتصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وينون في الضرورة(2)، ومثاله قول الشاعر(3):

واقَفْعساً وأين مني قَفْعس

والشاهد في قوله: "وا فقعساً"، والأصل أن يقول: "وا فقعس" بالبناء على الضم كما هو الحال في المنادى.

وفي البيت السابق تمردان على القاعدة الأصلية للمندوب:

الأول: تنوين "فقعس" والأصل فيها البناء على الضم، كما ذكرنا من قبل.

الثاني: تنوينه بالفتح، والأولى في ظني أن ينون بالضم لأن حركته الأصلية هي الضمة، فالأولى أن يكون التنوين من جنس الحركة الأصلية.

---

1. الجرجاني. التعريفات، ص: 231، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 82.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 65.

3. هذا الشاهد بلا نسبة في: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 5، ص: 154، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 58، ونُسب لرجل من بني أسد، في: الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 374.

إن عدم رسوخ القاعدة النحوية في أذهان العرب عموماً أدى إلى مثل هذه الخروجات النحوية على أصل القاعدة، إذ يفترض أن تكون القاعدة شاملة جامعة لكل الأداءات اللغوية التي تدخل ضمنها، وهذا ما لم يكن في القواعد التي وضعها النحاة في اللغة العربية، ومن هنا، اضطر النحاة إلى إيجاد التأويلات والتعليلات لما يواجههم من تمردات على القاعدة.

وما نريد قوله أيضاً هو هل فعلاً أن الضرورة الشعرية هي التي دفعت بالشاعر إلى تنوين المندوب؟

في ظني أن الضرورة الشعرية لا دخل لها في هذا الأداء اللغوي، فصحيح أن الشاعر لا يمتلك قواعد لغوية ثابتة يحتكم إليها، غير أنه في واقع الحال يمتلك منظومة كبيرة من الأداءات الاستعمالية في ذهنه، تلك الأداءات التي تتم بها العملية التوصيلية، فهو يحتكم إليها حينما يريد أن ينطق بكلامه، وبناء عليه فإنه إذا أراد أن يخرق تلك القواعد فإنه يعلم تماماً أن خرقها جاء وفق ما تتيحه له اللغة من الحرية الواسعة في التعبير، وإن كانت قواعد النحاة عاجزة عن الإحاطة الكاملة بتلك المساحة، مما دفع بمثل هذه الأداءات إلى دائرة المتبقي.

ولقد ذهب النحاة البصريون إلى أنه لا يجوز ندب النكرة، في حين أن الكوفيين ذهبوا إلى القول بجواز ذلك، فهم يرون أن النكرة حين يشار إليها تقترب من العلمية، ومن هنا جاز ندبتها[1]، ولقد ورد شاهد من كلام العرب أنهم قالوا: "وا جبلاه"[2].

فهذا الأداء اللغوي وإن كان الكوفيون قد احتجوا به على ما ذهبوا إليه من مذهب فإنه دون شك قد خرج على أصل القاعدة التي وضعت للمندوب في النحو العربي،

---

1. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 298، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 249.

2. يروى هذا القول عن عمرة أخت عبد الله بن أبي رواحة، انظر: المريني، المهلب بن أحمد بن أبي صفرة (2009م). المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد فارس السلوم، دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 193.

فلا يصح ندب النكرة كما ذكر الأنباري في الإنصاف، ورأى مذهب البصريين هـو الصواب، غير أننا نقف أمام هذا الشاهد موقفاً محيراً، إذ ما دامت ندبة النكرة غيـر جائزة، فكيف ننظر إلى مثل هذا الشاهد اللغوي؟

إن هذا الشاهد يمثل شكلاً من الأشكال التي تمردت على ما كان قد اسـتقر فـي أذهان العرب من قواعد نحوية، ولم تتسع له دائرة القاعدة النحوية لأنها لم تُحطْ بكل ما استعملته العرب، وذلك بناء على الاستقراء الناقص الذي قامت عليه تلك القواعد، فهي إذن لم تكن متكاملة تماماً، ومن ثم فطن النحاة لمثل هـذه الـشواهد فأخـذوا بالتأويلات ليجدوا حلاً لما فات قواعدهم، ولعل هذا ما دفع الكـوفيين إلـى القـول بجوازه.

ولقد أشار النحاة إلى أن المندوب تلحقه الألف والهاء، مثل: وا زيداه، غيـر أن جمهورهم على ألا تلحق هذه الألف والهاء شيئاً من متعلقات المندوب، كنعته مـثلاً، أو المعطوف المضاف، أو المضاف إليه[1]، ولقد ورد شاهد لغوي متمرد على هـذا الأصل الذي وضعه النحاة، وهو قول الشاعر[2]:

أَلا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

والشاهد في قوله: الزبيراه، وهذه الكلمة لم تدخلها الندبة، وإنما هي مضاف إليها نعتُ المندوب، فهذا وصفه النحاة بالشذوذ، ولم يجيزوه.

وصحيح أن هذا الأداء اللغوي لم يأتِ وفق القاعدة النحوية، لكننا لا نـستطيع أن نصفه بالشذوذ أو البعد عن اللغة، إذا ما كان داخلاً في زمن الاستشهاد، فـإن ابـن اللغة لا يحكم عليه بالشذوذ في كلامه ما لم يخشَ فساد لسانه لاختلاطه بالأعـاجم، وما دام ذلك المتكلم عربياً، والقاعدة أصلاً لم تكتمل بعد، فكيف نحاكم نصاً لم يكـن في مقدور صاحبه إلا أن يقيسه وفق ذوقه العام؟ وما ترسخ لديه من قواعد ذهنية؟

1. انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 67.

2. الشاهد بلا نسبة في: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابـن مالـك، ج: 3، ص: 285، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 61، والـشنقيطي. الـدرر اللوامع، ج: 1، ص: 393.

ومن هنا فإن مثل هذه الأداءات غير المطردة من كلام العرب تمثل صوراً من صور المتبقي، لأنها في أصلها قد صدرت عن أبناء اللغة في حالة من عدم الوعي اللغوي نتيجة عدم استقرار القواعد المازمة، ونتيجة أيضاً للمساحة الكبيرة من الحرية التي تتيحها اللغة لأبنائها.

وأخيراً فبعد حديثنا عن المندوب في هذا المبحث فإننا نشير إلى أن ضيق المساحة النحوية التي أُعطيت للمندوب في اللغة، أدت إلى قلة في التمرد اللغوي، إذ إن مظاهر المتبقي اللغوي ليست كثيرة في هذا الملمح النحوي.

2 . 5 . 4 الترخيم:

والترخيم جزء من النداء، غير أنه امتاز عن أسلوب النداء العام بميزات جعلته ذا خصوصية في الطرح، الأمر الذي دفع النحاة إلى الحديث عن الترخيم بشكل منفرد عند حديثهم عن النداء عموماً.

والترخيم لغة: التسهيل والتليين والترقيق، يقال: صوت رخيم، أي: صوت سهل لين، وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص طلباً للتخفيف(1).

والترخيم لا يختص بالنداء فقط، ولا يختص بالمعرفة خلافاً لأصل القاعدة، بل قد يأتي في غير النداء ويأتي لترخيم النكرة، وقد ورد على هذا النحو في قول الشاعر(2):

---

1. ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 631، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 1226، والجرجاني. التعريفات، ص: 56، والمناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ص: 95، والأحمد نكري. دستور العلماء، ج: 1، ص: 196.

2. الشاهد على هذه الرواية ينسب لعِدِي، في: ابن عصفور. ضرائر الشعر، ص: 140، وينسب لعبيد بن الأبرص، في: الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 396، على رواية:" ليس رسم على الدفين ببال"، وهو هكذا في الديوان:

ليس رسم على الدِفين ِ ببالي   فَلِوى ذِروةٍ فَجنْبي أُثال

لَيس حي على المنُون بخالِ

والشاهد قوله: "بخال"، وقد أراد "بخالد"، وهذا ليس نداء وهو نكرة أيضاً، فحذف الدال تخفيفاً وترخيماً منه للكلمة(1).

ولقد أشار بعض النحاة إلى أن الاسم إذا رخم في غير باب النداء عوض منه ياء ساكنة في آخره(2)، واستشهدوا بقول الشاعر(3):

لَها أَشَارِير مِن لَحمٍ تُتَمره   مِن الثّعالِي ووخْز مِن أَرانيها

فموضع الشاهد في البيت السابق قوله: الثعالي، وأرانيها، ففي كلتا الكلمتين أتبع الاسم بياء ساكنة مكان الحرف المحذوف.

غير أن أكثر المصادر التي ذكرت هذا الشاهد - خصوصاً الأدبية - لم تذكر أنه من باب الترخيم، بل هو من باب ضرورة الشعر، أي إن الشاعر يحق له أن يبدل حرفاً مكان حرف إذا اضطرته الضرورة لذلك(4)، يعني ذلك أن هذا الشاهد الذي ذكره كثير من النحاة لا علاقة له بالترخيم إطلاقاً، بل هو من باب إبدال الحروف اعتباطاً.

انظر: الأبرص، عبيد(1994م). ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ص: 95، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

1. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1149، وابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 62.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 75.

3. الشاهد لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري، في: الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 397، ولرجل من بني يشكر، في: الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد (1982م). سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 82، وبلا نسبة في: ابن قتيبة. الشعر والشعراء، ج: 1، ص: 102، وابن عبد ربه. العقد الفريد، ج: 6، ص: 202.

4. انظر: القزاز. ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: 277.

ولقد أشار بعض النحاة إلى أنه يجوز الترخيم في المضاف إليه، غير أن المبـرد لم يذكر ذلك إلا على نية التمام[1]، وقد وردت أبيات رخم فيها غير المنادى وكـان مضافاً إليه، وخرجه النحاة إما على الضرورة، أو على الـشذوذ[2]، يقـول امـرؤ القيس[3]:

لَنِعم الْفَتَى تَعشُو إلى ضوءِ نارِهِ   طَرِيفُ بن مال لَيلَةَ الجوع والخَصر

والشاهد فيه قوله: "بن مال"، وأراد أن يقول: ابن مالك، فحـذف الكـاف طلبـاً للتخفيف والتسهيل، ومن أجل ضرورة الشعر، كما عبر عن ذلك القدماء.

إن الأبيات والشواهد السابقة تمثل ظاهرة من ظواهر اللغة العربية وهي ظاهرة الحذف الاعتباطي، وفي ظننا أن هذه الظاهرة وهذا الحذف لا علاقة له بالترخيم، إذ إننا نرى الترخيم في المنادى فحسب، وأما في غير المنادى فهو من بـاب الحـذف فحسب.

والذي دفع النحاة - في ظننا - إلى القول بأن هذا الحذف داخل ضمن التـرخيم أمران:

الأول: أنهم وجدوا الحذف دون علة في نهاية الكلمة، وهـذا لا يـشبه عنـدهم إلا الترخيم، إذ هو المختص بحذف الحرف الأخير من الكلمة.

الثاني: أنهم أرادوا أن يبينوا أن الترخيم لا يأتي فقط في باب النداء، بل يـأتي فـي غيره من الأبواب الأخرى، خصوصاً أنهم وجدوا ذلك الحذف فـي الأسـماء، وأكثرها من الأعلام، فربطوا بين هذه الأسماء والأعلام وبين المنادى الذي هو اسم، وقد يأتي علماً، لذا قالوا بأن هذا الحذف ترخيماً.

وكما ذكرنا من قبل فإننا نرى أن هذا من باب الحذف وليس من باب التـرخيم، لأن الأصل في الترخيم ألا يكون إلا في المنادى، وهو في أول الأمر وآخـره مـن باب المتبقي اللغوي، الذي ينتج بطبيعته عن الأداءات غير الواعية للغة، وذلك قبـل

---

1. الرأي للمبرد ولم أعثر عليه في كتب المبرد التي عدت إليها، وهو فـي: الـسيوطي. همـع الهوامع، ج: 2، ص: 75.

2. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 254، وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 304.

3. امرؤ القيس. ديوانه، ص: 142.

نضوج القاعدة وتمامها، ثم بعد ظهور القاعدة لم تكن قادرة علـى اسـتيعاب كـل الأداءات اللغوية، فاضطر النحاة إلى سلك سبل التأويل والتفسير، والوصف بالشذوذ والندرة وضرورة الشعر وما أشبه ذلك.

ولقد أشار النحاة إلى أن المنادى المضاف لا يرخّم، والبصريون عامة على ذلك، وأجازه الكوفيون وابن مالك وذلك بحذف آخر الاسم المضاف إليه[1]، ومن شواهدهم على ذلك قول زهير[2]:

خُذُوا حظّكم يا آلَ عِكْرم واذْكُروا　　　أَواصِرنا والرحم بِالْغَيبِ تُذْكَر

والشاهد فيه قوله: يا آل عكرم، حيث أوقع الترخيم على المضاف إليه، والصواب ألا يقع هذا الأداء، إذ الترخيم للمنادى وليس للمضاف إليه.

ويرى سيبويه أن مثل هذا الأداء اللغوي ما هو إلا ضرورة شعرية لجـأ إليهـا الشاعر[3].

إن هذا الأداء اللغوي من بقايا الأداءات غير الواعية للغـة فـي بـاب النـداء، وخصوصاً في جانب الترخيم، هذه الأداءت غير الواعية لم تستطع القاعدة النحويـة أن تشتملها كافة، ومن هنا بقيت على حالها شاذة في عرف القدماء، متمـردة علـى أصل القاعدة.

غير أننا نتساءل هنا: ما الذي قد يكون دافعاً وراء ظهور مثـل هـذه الأداءات، وبعبارة أخرى ما الذي دفع أبناء اللغة إلى الإتيان بمثل هذه الأداءات المتمردة؟

في ظننا أن الشاعر في البيت السابق قد ترسخ في ذهنه فكرة الترخيم التي تقـع على الأسماء في حال النداء، وكانت أكثر الأسماء التي تُرخّم أعلاماً، وكان أكثرها من أسماء التأنيث المنتهية بالتاء، مثل: فاطمة، وحفصة، وعبلة، وغيرها، ومن هنا فقد صارت هذه الفكرة متأصلة في ذهن الشاعر، فلما دخل النـداء علـى منـادى

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 78.
2. ابن أبي سلمى، زهير المزني(2005م). ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنـى بـه وشـرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 27.
3. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 271 ـ 272.

مضاف إلى اسم علم؛ أخرج الشاعر أداء غير واعٍ نتيجة القاعدة الأقوى في ذهنـه، فأوقع الترخيم على المضاف إليه وفق ما استقر في ذهنه من ترخيم المنادى.

إن مثل هذه الأداءات وإن كانت تمتاز بالشذوذ في عرف القدماء، والتمـرد فـي عرف المحدثين فإنها لا شك أداءات يتوجب على النحاة أن يأخذوها بعين النظـر، فاللغة في طور الاحتجاج ولا مجال لرد شيء من كلام العرب بحجة البعـد عـن الشائع الأعم، بل الأولى بالنحاة أن يجعلوا قواعدهم تتمثل الأداءات اللغوية كاملة، ما اطرد منها وما لم يطرد.

وفي الترخيم لغتان، الأولى: أن يحذف الحرف الأخير على نية الإتمام، فتكـون الحركة الباقية حركة الحرف الأصلي، وهي لغة من ينتظر، والثانيـة: أن يحـذف الحرف الأخير، وتكون حركة الحرف قبل الأخير في الكلمة حركة إعراب، علـى أنها هي الكلمة التامة، وهذه لغة من لا ينتظر، والأولى أكثر في السماع، وأقيس في النحو[1]، وعليها القراءة القرآنية في قوله تعالى: " ونَادوا يا مالِ لِيقْضِ علَينَا ربك قَالَ إنكُم ماكِثُون"[2].

إذ قرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش "يا مـال"، بلغـة مـن ينتظر، وهي اللغة الأشهر بين اللغتين[3]، والشاهد في هذه القراءة أنه رخّم "مالـك" على لغة من ينتظر، فبقيت الكسرة على حرف اللام على الرغم من أنه صار فـي نهاية الكلمة، ولكن لغة من ينتظر لا توقع حركة البناء على آخر الكلمة بعد الحذف للترخيم، وإنما تنتظر هذا الحرف المحذوف وتبقي ما قبله على ما هو عليه، ومـن هنا، سميت لغة من ينتظر.

ومن الشواهد أيضاً قول زهير[4]:

يا حار لا أُرمين مِنْكُم بداهِيةٍ   لَم يلْقَها سوقَةٌ قَبلي ولا مِلِك

---

1. ابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 2، ص: 12، وابن جني، أبو الفتح عثمـان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: 114.

2. سورة الزخرف، آية: 77.

3. ابن جني. المحتسب، ج: 2، ص: 257، 405.

4. ابن أبي سلمى. ديوانه، ص: 44.

والشاهد في قوله: يا حار، بكسر الراء، وهي على النـداء بتـرخيم "حـارث"، وجاءت على لغة من ينتظر إكمال الكلمة لتظهر علامة البناء على نهايتها.

أما لغة من لا ينتظر فقد جاء عليها قول الشاعر(1):

يدعون عنْتَر والرماح كأنّها   أَشْطَان بِئْرٍ في لِبان الأدهمِ

والشاهد في قوله: عنتر، بضم الراء على إضمار حرف النـداء، والمعنـى: يـا عنتر، والترخيم في هذا الشاهد جاء وفق لغة من لا ينتظر تمـام الكلمـة، فـأظهر علامة البناء على الحرف قبل الأخير في أصل الكلمة، والأخير في صورة الكلمـة بعد حذف آخرها للترخيم.

وهذه الأداءات اللغوية التي أوردناها تمثل الأداء المتبقي في اللغـة، خـصوصاً وأنها تشير إلى فترة ما قبل تقعيد اللغة، حين كان أبناء العربية ينطقون وفق قواعـد ذهنية غير مقننة، وحينما جاءت القواعد لم تكن قادرة على استيعاب كـل الأداءات اللغوية التي صدرت عن العرب، فوضعت القاعدة وفق الأعم الأغلب مـن كـلام العرب، وبقيت تلك الأداءات ينظر إليها القدماء على أنها شواذ، في حين أننا ننظـر إليها على أنها نماذج من المتبقي اللغوي.

1. الشاهد للعبسي، عنترة بن شداد (1964م). ديوانه، تحقيق ودراسة: محمد سـعيد مولـوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص: 216، والبيت في نسخة الديوان: يدعون عنتـر... بالفتح، وعلى هذه الرواية يكون الشاهد على لغة من ينتظر وليس على لغة من لا ينتظر.

الفصل الثالث

المشبه بالمفعول في اكتمال العملية الإسنادية

لقد أُجبِر النحاة تحت سيطرة فكرة العلامات الشكلية للأداءات اللغوية العربية المختلفة على عد كثير من هذه الأداءات في نطاق المفاعيل أو المحمول عليها، ومن ثم وجدوا بعض المسوغات التي سوغت لهم هذه الفكرة، وحينما وجدوا كثيراً من الأداءات اللغوية تحمل العلامة الشكلية ذاتها إلا أنها لا تدخل ضمن النطاقين السابقين، لعدم وجود العلاقة الدلالية التي تربط هذه الأداءات بهما؛ شبهوها بالمفاعيل لوجود هذه العلامة الشكلية.

وبعد أن أوجد النحاة هذا الشبه بين بعض الأداءات اللغوية والمفاعيل، وجدوا بعض الأداءات اللغوية الأخرى الماثلة أمامهم ضمن هذا المشبه بالمفعول لا تخضع للقاعدة الجديدة تماماً، وعدم الخضوع هذا أجبرهم على أن يؤولوا هذه الأداءات اللغوية تأويلاً نحوياً معقداً كي يصلوا في النهاية إلى إيجاد علاقة تجمع بين هذه الأداءات المتمردة وأصل القاعدة.

إن ما دفع بالنحاة إلى اتخاذ مثل هذا التصرف مع تلك الأداءات اللغوية يكمن في أن النحاة حاولوا أن يخضِعوا اللغة إلى ما وضعوه من قواعد لغوية عامة، ولم يقف الحال عند ذلك فحسب، بل تطور بهم الأمر إلى أن عدوا بعض الأداءات اللغوية المتمردة على تلك القواعد إما من الشاذ، أو من القليل الذي لا يقاس عليه، أو من اللغة الرديئة[1]، إلى غير ذلك من الأوصاف النحوية التي وصفت بها مثل هذه الأداءات اللغوية، وواقع الحال يقول بأن هذا التمرد على القواعد ما هو إلا مظهر

[1]. انظر في مثل هذه المصطلحات: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 34، وج: 3، ص: 299، وج: 4، ص: 160، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 31، 140، وج: 3، ص: 365، والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 137.

من مظاهر عدم شمولية القاعدة، وعدم إمكانية تلـك القواعـد الموضـوعة علـى استيعاب الأداءات اللغوية كافة.

فكيف حصل ذلك مع النحاة؟ يجعلون مظهراً ما من مظاهر الأداء اللغوي ضمن المنصوبات وفقاً للشبه، ومن ثم لا يكتفون بذلك، بل يتعدى الأمر إلى أن يجعلوا من بين تلك المشبهات حالات معينة تعرضت لأداء لغوي مغاير، ومن ثم عـدت وفقـاً لذلك الأداء المغاير أشكالاً تركيبية شاذة أو متمردة، وهي في أصلها ليست خاضعة لأصل القاعدة.

ولقد أشبهت الحال المفعول به لأنها جاءت بعد تمام الكـلام، واسـتغناء الفعـل بفاعله، أو المسند بالمسند إليه، ومن ناحية ثانية فقد أشـبهته باحتيـاج الفعـل لهـا لاكتمال المعنى، فلو قلت: قام زيد، لاحتيج إلى معرفة الهيئة التي قام عليها زيد[1]، ومثل ذلك يقال في التمييز، غير أن للحال شبهاً خاصاً بالمفعول فيه من حيث إنهـا مفعولٌ فيها[2]، ولذلك جعل النحاة هذين البابين من المشبه بالمفعول، زيـادة علـى العلامة الشكلية التي عدوها علماً للمفعولية.

وسنتناول في هذا الفصل الحديث عن الأداءات اللغوية التي نعـدها مـن بـاب المتبقي في الحال والتمييز، وسنعالجها معالجة مغايرة لما كان عليـه الحـال عنـد القدماء، إذ عدوها من باب الشاذ أو القليل غير المقيس، أو غير ذلك من الأوصاف التي وصفوا بها تلك الأداءات اللغوية.

3 . 1 . الحال:

يشير الجرجاني في تعريفاته إلى أن معنى الحال في أصل اللغة نهاية الماضـي وبداية المستقبل، أما في الاصطلاح النحوي فهي: لفظ منتصب يبين الهيئة التي جاء

---

[1]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 213، وابن يعيش. شرح المفصل، ج 2، ص 55.

[2]. الزمخشري. المفصل، ج: 1، ص: 89.

عليها الفاعل أو المفعول، لفظاً أو معنى، ففي اللفظ نحو: جاء زيـد ماشـياً، وفـي المعنى: زيد في الدار قائماً[1].

ولقد درج النحاة على عد الحال فضلة زائدة على الكلام وسياق الجملة[2]، علـى الرغم من أن كثيراً منهم أشار إلى أثرها في المعنى والدلالة، غير أنهـم يعـدونها فضلة من ناحية تركيبية، فهي في تركيب الجملة زائدة على عنصري الإسناد.

وبهذا الصدد يشير المخزومي إلى أن الحال ليست فضلة أبداً[3]، وكذلك سـلمان القضاة الذي تساءل في عنوان بحثه:" هل الحال فضلة في أسلوب العربية؟"[4].

ثم جاء فوزي الشايب ليفند أقوال هؤلاء الذين لم يستطيعوا ـ في رأيه ـ التحرر من إسار المعنى اللغوي للحال، ويؤكد فضلية الحال في مثل قولنا: أقبل زيد مبتسماً، وأنه لا يعلم أن أحداً من النحاة قال بأن الحال ليست فضلة بدءاً بـسيبويه وانتهـاء بالصبان[5].

ويقول الشايب أيضاً في معرض حديثه عما نسب لعلي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ من أنه قرأ قوله تعالى:" ونَحن عصبةٌ"[6] بنصب (عصبة)[7]:" إذا لم نقـل إن هذه المنصوبات فضلات سادة مسد العمد، فكيف نفسر تقلب هذه العمد من الرفع إلى النصب؟ وكيف يكون خبر المبتدأ مرة مرفوعاً ومرة منـصوباً دون أن يكـون

---

[1]. الجرجاني. التعريفات، ص: 81.

[2]. انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 301، وابن هشام. شرح قطر الندى، ص: 235.

[3]. المخزومي. في النحو العربي، ص: 96.

[4]. القضاة، سلمان(1989م). هل الحال فضلة في أسلوب العربية؟، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد السابع، العدد الأول، ص: 121.

[5]. الشايب، فوزي(1992م). الحال فضلة، مجلة أبحاث اليرموك، سلـسلة الآداب واللغويـات، المجلد الأول، العدد الأول، ص: 173، 175.

[6]. سورة يوسف، الآية: 8.

[7]. أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 242.

هناك مسوغ ظاهر؟ إن لم تكن هذه المنصوبات فضلات، فكيف نفسر هذا التلـون، وهذا السلوك النزوي المتقلّب للعمدة في العربية؟"[1].

ولعل هذه التساؤلات التي طرحها الشايب تدفع بنا إلى القول بأن اللغـة ليـست قائمة على التفسير والتحليل وفقاً للقاعدة النحوية؛ فما خالف القاعـدة نحكـم عليـه بالشذوذ وما وافقها نأخذ به، وإنما ينبغي أن تكون القاعدة النحوية جامعة شاملة لكل الأداءات اللغوية، كثرت أم قلت، لأن هذه الأداءات في واقع الأمر جزء من اللغـة، والجزء لا يخرج عما هو منه بناء على تقعيد غير شامل.

إن مثل هذا الأداء وإن كنا نرى أن مبحثه يكون ضمن باب العمد لأنه أقرب إليه من باب المنصوبات، إلا أننا آثرنا أن نقف عند هذا الملمح ولو يسيراً لأن هناك من حمله على الحال بعد تقدير وتأويل معقد، يتم الكلام دونه ولا يختل المعنـى لفقـده، وهذا التناوب والتقلب النزوي - كما ذكر الشايب - يعود في حقيقة الأمر إلـى أن خبر المبتدأ يأتي مرفوعاً ويأتي كذلك منصوباً، وقد سمع رفع المفعول به إلى جانب النصب - كما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة - فما المانع مـن نـصب الخبر إلى جانب الرفع؟

ومن ثم فإن هذه القراءة القرآنية دليل جلي على ورود مثل هذه الأداءات اللغوية في لسان العرب، مما يدفع بنا إلى عد مثل هذه الأداءات ضمن دائرة المتبقـي فـي اللغة.

والأصل في الحال - وإن كان ليس على الحتمية واللزوم - الاشتقاق، فإذا مـا كانت الحال مشتقة فهو المراد، أما إذا لم تكن كذلك فإنها تؤول بمشتق، فالاشـتقاق مشترط في الحال لكن على سبيل الاختيار لا الإلزام، وكان الأولى بها الاشـتقاق؛ لأن الاشتقاق يقود إلى الصفة المتحولة المتغيرة، فإذا ما كانت الحال مشتقة أدى ذلك إلى أن تكون متحولة متغيرة، في حين أن عدم الاشتقاق قد لا يؤدي إلى التحول في الحال، ومن هنا ذكر النحويون أن الأولى في الحال اشتقاقها[2].

---

[1]. الشايب. الحال فضلة، ص: 184، 185.

[2]. السهيلي. نتائج الفكر في النحو، ص: 309.

وإذا ما كانت الحال جامدة كقولنا: هذا زيد أسداً، فإنها تؤول بمشتق، أي: شجاعاً، وإنما كانت الحال في الأصل مشتقة لأنها صفة، والصفة تكون مشتقة[(1)].

وقد أكّد بعض النحاة على أن شرط الاشتقاق في الحال هو في الأعـم الأغلـب وليس على اللزوم، فالأولى في الحال أن تكون مشتقة، وإن جاءت جامدة فلا يعنـي ذلك خرقاً للقاعدة، فالاشتقاق وضع على الأغلب لا على اللزوم[(2)].

ولكن النحاة ما داموا لا يرون في الاشتقاق شرطاً مهماً في الحال، ومـا دامـوا يعدون أن الأكثر في الحال الاشتقاق، وإذا كانت الحال جامدة فلا بأس، ما دام الأمر كله على ذلك فما الفائدة من أن يضعوا مسوغات للجمود في الحال؟

لقد وضع النحاة مسوغات للجمود في الحال، فجعلوا مسوغات تأويلها بالمـشتق ثلاثة: الأول: أن تكون بمعنى التشبيه، مثل: كر زيد أسداً، أي: كالأسد، والثاني: أن تكون بمعنى المفاعلة، مثل: أعطيتُه المال يداً بيداً، والثالث: أن تكون للترتيب، مثل: دخل القوم رجلاً رجلاً، أي: مرتبين، وجعلوا لمسوغات الجمود دون تأويل بمـشتق سبعة مسوغات هي: الأول: أن تكون موصوفة، مثل قولـه: "إِنـا أَنْزلْنَـاه قُرآنـاً عربِيا"[(3)]، والثاني: أن تكون دالة على تسعير، مثل: بعت القمح مداً بدينار، والثالث: أن تدل على عدد، مثل: أتممت المدة ثلاثين يوماً، والرابع: أن تدل على طور، مثل: زيد غلاماً أحسن منه رجلاً، والخامس: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: هـذا مالُـك ذهباً، والسادس: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: هذا ذهبك خاتماً، والسابع: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: هذا ثوبك كتاناً[(4)].

إن كل هذه المسوغات التي وضعها النحاة ما هي – فـي ظننـا – إلا إشـارة ضمنية إلى أن الأصل في الحال عندهم الاشتقاق، وأنهم يرون في الجمود خروجـاً على الأصل، ولكنهم لما رأوا الخروج عن الأصل كثيراً وضعوا هـذه المـسوغات

---

[1]. العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 285.

[2]. ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 252.

[3]. سورة يوسف، آية: 2.

[4]. الغلاييني، مصطفى محمد سليم (1993م). جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صـيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ج: 3، ص: 84 – 85.

والتبريرات التي جعلتهم ينظرون إلى المسألة من منظور آخر يتمثل بـأن الحـال الجامدة أوشكت أن تدخل ضمن أصل القاعدة، ولكنها في الحقيقة لم تدخل في أصل القاعدة، بل بقيت شكلاً آخر يبتعد إلى حد ما عن أصل القاعدة، إذ لم نجـد نحويـاً قال: بأن الحال تأتي مشتقة وجامدة دون شرط، بل كان أكثرهم يذكرون أن الحـال تأتي مشتقة، وقد تأتي جامدة، وغيرها من العبارات الشبيهة بهذه العبارة، ومن هنـا فقد نظرنا إلى الحال الجامدة بقسميها على أنها جزء من المتبقي.

ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على أنها من باب الحال الجامدة قولـه تعـالى: "فَاتخَذَتْ مِن دونِهم حِجابا فَأرسلْنَا إِلَيها روحنَا فَتَمثلَ لَها بشَرا سويا"[1]، فـ "بـشراً" في الآية الكريمة في موضع نصب حال جامدة[2].

والذي سوغ مجيء الحال جامدة في هذه الآية الكريمة هو وصفها بـ "سـوياً"، وممن قال بهذا القول من النحاة المـرادي[3]، وابـن هـشام[4]، وابـن عقيـل[5]، والأشموني[6]، والسيوطي[7].

ومن بين تلك الأداءات التي جاءت فيها الحال جامدة قولهم: وقع المـصطرعان عِدلَي عير، أي مثل عدلي عير[8]، وقد ذكر السيوطي أن هذا على تقدير المضاف، أي: مثل عدلي عير[9].

فقد أوجد النحاة أيضاً في هذا الشاهد تبريراً لعد "عدلي" حالاً، والسبب في ذلـك أنهم افترضوا بداية أن الحال تأتي لبيان هيئة صاحبها، ولما وجدوا في اللغة بعـض

---

1. سورة مريم، آية: 17.
2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 294.
3. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 695.
4. ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 254.
5. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 247.
6. الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 6.
7. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 294.
8. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 730، وابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحـة، ج: 1، ص: 377.
9. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 294.

الشواهد التي تبين هيئة الفاعل أو المفعول، غير أن هذه الهيئة قد جـاءت جامـدة؛ اضطروا إلى عدها من باب الحال وفقاً للمعنى وليس وفقاً للاشتقاق أو الجمود.

ومن بين الشواهد أيضاً ما جاء في الحديث الشريف: "أقرأنيها رسول الله فاه إلى في"[1].

وأكثر آراء النحاة على أن هذه العبارة من باب الحال، فذكر ذلـك سـيبويه[2]، والمبرد[3]، والزمخشري[4]، والعكبري[5]، وغيرهم.

ولقد اختلف النحاة في كلمة "فاه" في الحديث الشريف، فذهب أكثرهم كما أسـلفنا إلى أنها حال منصوبة، وقد كان هذا رأي البصريين، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلـى أنها على تقدير: جاعلاً فاه إلى في، أي إنه مفعول به لعامل محذوف، في حين ذهب الأخفش إلى أنها على حذف الجار، فالأصل عنده: من فيه إلى في، فلما حذف حرف الجر انتصب المجرور[6].

ومن بين تلك الشواهد أيضاً التي جاءت الحال فيها جامدة قوله تعالى: "وَإِذْ قُلْنَـا لِلْملائِكَةِ اسجدوا لآدم فَسجدوا إِلا إِبلِيس قَالَ أَأَسجد لِمن خَلَقْتَ طِينًا"[7].

فقد ذكر النحاة هذه الآية الكريمة في إطار حديثهم عن مسوغات مجيء الحـال الجامدة، وبينوا أن السبب في مجيء هذه الحال جامدة أنها جاءت دالة على أصـالة

---

[1]. انظر الحديث في: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). الجـامع المـسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمـد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، بالإضـافة إلـى تـرقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 28.

[2]. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 377.

[3]. المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 236.

[4]. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 91.

[5]. العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 287.

[6]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 294 ـ 295.

[7]. سورة الإسراء، آية: 61.

الشيء، فأصل الإنسان الطين، فإذا ما جاءت الحال دالة على الأصالة في صاحبها، كان ذلك مسوغاً لمجيئها جامدة(1).

وقد بين النحاة أن مجيء الحال جامدة لا يعني أن ذلك يمثل خرقاً كبيراً للقاعدة، ولا يعني ذلك أن هذه الشواهد تعد من الشواذ في اللغة؛ بل هي جاءت وفق القاعدة، ولكنها كانت باستثناء منهم، فقد كان حديثهم دائماً حول مجيء الحال مـشتقة، وإذا جاءت جامدة فإنهم أوجدوا لها شيئاً من التبرير أو التسويغ، الأمر الذي يبعدها عـن حالة الشذوذ عندهم، ويقربها من أصل القاعدة.

وفي واقع الأمر فإننا نرى أن الجمود أمر طارئٌ على الحال وليس مـن صـلب القاعدة، إذ لو كانت الحال الجامدة من صلب القاعدة لما بحـث النحـاة لهـا عـن مسوغات ومبررات، وإذا كانت الحال الجامدة والحال المشتقة تتناصـفان القاعـدة فلماذا أوجد النحاة مسوغات للحال الجامدة ولم يوجدوها للحال المشتقة؟ ذلـك هـو دليلنا على أن الحال الجامدة ليست من صلب القاعدة، بل هي ملحقة بها.

وحينما أراد النحاة أن يضعوا القواعد للغة عموماً وللحال خصوصاً نظروا فـي اللغة واستقروها، فلما رأوا الأكثر الأعم وضعوا القاعدة بناء عليه، فرأوا أن الحال المشتقة هي الأكثر الأعم في اللغة، فوضعوا قاعدة الحال المـشتقة هـي الأصـل، ولكنهم وجدوا كثيراً من الأداءات اللغوية التي لا تنضوي تحت هذه القاعدة، وهـذا عيب في القاعدة وليس عيباً في اللغة، إذ إن اللغة ناضجة تامة مكتملة، أما القاعـدة فهي تمثل نتاج الفكر النحوي التحليلي الذي يريد أن يحتوي جميع الأداءات اللغوية، فلما كانت بعض الأداءات لا تنضوي تحت القاعدة النحوية اضطر النحاة إلى إلحاقها بالقاعدة، من خلال توسيع دائرة المسوغات.

إن كل ما سبق أدى بطبيعة الحال إلى دخول "الحال الجامدة" ضمن دائرة المتبقي اللغوي، النابع في أصله عن الأداء غير الواعي أو التلقائي العفوي من أبناء اللغة.

---

[1]. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 694، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 7، والأزهري. شرح التصريح على التوضـيح، ج: 1، ص: 577.

والأصل في قاعدة الحال أنها تأتي نكرة غير مقترنة بالألف واللام (أل) التعريف، وقد ذكر النحاة أن هذا الباب - أي باب دخول الألف واللام على الحال - مسموع ولا يقاس عليه، فما ورد إلينا عن العرب من شواهد احتوت حالاً معرفة بالألف واللام، نأخذ به ولا نقيس عليه[1].

وذكر بعض النحاة أن السبب في مجيء المصدر المعرف بالألف واللام في موضع الحال عائد إلى أمرين: الأول: أن المصادر التي وقعت في موضع الحال إنما نابت عن فعل محذوف، فلما حذف الفعل الدال على الحال جاز حلول المصدر محله، والثاني: مجيء المصادر المعرفة بالألف واللام في موضع فعل الأمر، وذلك مثل: الحذر الحذر، والفعل مع فاعله جملة، والجمل نكرات، فلما جاز أن تقوم المصادر المعرفة بالألف واللام مقام الفعل في الأمر؛ جاز أن تقوم مقام الحال[2].

ومما جاء معرفاً بالألف واللام قول لبيد بن ربيعة[3]:

فَأرسلَها العِراكَ ولم يذُدها ولَم يشْفِقْ على نَغَصِ الدخالِ

ولقد أشار النحاة إلى أن "العراك" هاهنا انتصبت على الحال، والتقدير فيها: تعترك العراك[4].

ولقد ورد عن العرب بعض الأداءات اللغوية المسموعة التي جاءت فيها الحال معرفة بالألف واللام أيضاً، وذلك كقولهم: جاءوا الجماء الغفير، إذ أعرب النحاة "الجماء" حالاً، وذلك على معنى الغفير، أي: الكثير[5].

---

[1]. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 375، وابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 298.

[2]. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ص: 363 - 364.

[3]. الشاهد للعامري، لبيد بن ربيعة. ديوانه، ص: 108، وفيه: "فأوردها العراك"، والاختلاف في الرواية لا يؤثر في موضع الشاهد.

[4]. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 237، وابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 16.

[5]. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1993م). العدد في اللغة، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ص: 79.

وقد علل مجيئها حالاً بأنها على معنى الجمع الكثير عدد مـن النحـاة وخاصـةً شُراح الألفية(1).

ومن بين الشواهد اللغوية أيضاً ما جاء في قوله تعالى: "يقُولُون لِئِن رجعنَا إِلَـى الْمدِينَةِ لَيخْرِجن الأَعز مِنْها الأَذَل ولِلهِ الْعِزةُ ولِرسولِهِ ولِلْمؤْمِنِين ولَكِن الْمنَافِقِين لا يعلَمون"(2).

فقد ذكر أهل التفسير وأصحاب القراءات أنه ورد في هذه الآية قراءة: "لنُخرِجن" بنون العظمة، ونصب "الأعز" على المفعول به، ونصب "الأذل" على الحال(3).

إن مثل هذه الأداءات اللغوية التي وردت إلينا من العرب كان يعدها النحاة مـن قبيل الشاذ، ولقد رأوا أن مناط الشذوذ فيها عائد إلى خرقها للنظام العـام للقاعـدة، وتمردها على الأصول التقعيدية التي وضعها النحاة أنفسهم، فكيف يحكم النحاة بمثل هذا الحكم على نص لغوي يستشهد به؟ وهل يحق لهم أن ينعتوا كثيراً من الأداءات اللغوية بالشذوذ لأنها لم توافق القاعدة.

وحين وضع النحاة القواعد وضعوها بناء على الأغلب الأعم من كلام العرب، إذ لم تكن تلك القواعد التي وضعوها قادرة على استيعاب كل الأداءات اللغويـة التـي تصدر عن اللسان العربي، فمهما كانت القاعدة عامة وشاملة، لا بد أن تُواجه بشيء من الاختلالات في التقعيد، ولا بد من أن تتمرد بعض هذه الأدءات اللغوية.

إن هذه التمردات على القواعد التي وضعها النحاة ما هي إلا صورة من صـور المتبقي اللغوي الموغل في أعماق اللغة، الذي يشير إلى عجز تلـك القواعـد عـن

1. انظر مثلاً: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 257، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 248.

2. سورة المنافقون، آية: 8.

3. انظر مثلاً: السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف (د.ت). الدر المـصون فـي علـوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمـشق ـ سـوريا، ج: 10، ص: 343، والنعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (1998م). اللبـاب فـي علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميـة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 19، ص: 116.

استيعاب كل الأدءات اللغوية الماثلة أمامها وفق اللسان العربي المنطوق، فليس من الصواب أن نضع مثل هذه الأدءات اللغوية موضع الشذوذ أو القلة، أو الندرة، بل يتوجب علينا أن نضعها موضع المتبقي الذي يشير إلى حالات أخرى انفعالية أو موقفية، أو عفوية تلقائية كانت تسيطر على أبناء اللغة لينطقوا مثل هذه الأداءات، ولتكون دليلاً في كثير من الأحيان على اللاوعي اللغوي لدى كثير من أبناء اللغة، ومن ثم جاءت بها نصوص القرآن والقراءات القرآنية لتؤكد لنا ما كان حاصلاً في النظام اللغوي العربي العام.

ومن بين تلك الشواهد التي نُقلت عن العرب مشتملة على حالة من التمرد على قاعدة الحال في النحو قول العرب: جاءوا أيادي سبا، وإن كان سيبويه قد أشار إلى أن هذه الحالة، إنما هي بمنزلة: خمسةَ عشر، ومن العرب من يجعله مضافاً فينون (سبأ)، كمعد يكربٍ، نحو قول الشاعر[1]:

فيا لكِ مِن دارٍ تحملَ أهلُها أيادِي سبا بعدِي وطالَ احتيالُها

فهذه العبارة تؤول عند النحويين بمعنى: مثل أيادي سبأ، أو تبدداً لا بقاء معه، أو متفرقين وشاردين، فهي تدل على شدة التفرق والتشتت، والأولى وفق القاعدة النحوية الموضوعة للحال أن الحال نكرة، وهذه قد أضيفت إلى معرفة فاختلف الأمر عن أصل القاعدة، فأولت هذا التأويل لتدخل ضمن دائرة القاعدة[2].

1. الشاهد لذي الرمة في: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 304، وصدره في الديوان:" أمِن أجل دارٍ صير البين أهلَها"، انظر: ذو الرمة. ديوانه، ص: 234، وموطن الشاهد على رواية الديوان يكون موضعه النصب على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ (صير).

2. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1987م). المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 2، ص: 88، 89، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 302.

ومما جاء عن النحاة أنه بمنزلة "خمسةَ عشر" أيضاً قولهم: "ذهـب شـغَر بغَـر"، و"تفرقوا شَذَر مذَر"، و"تساقطوا أخولَ أخولَ"، وهي كلها بمعنى: متفرقين[1]، ومـن ذلك قول الشاعر[2]:

يساقِطُ عنه روقُه ضارياتِها   سِقَاطَ حديدِ القَين أَخْولَ أَخْولا

ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن مثل هذه الأداءات ليست إلا مسكوكات لغوية، إذ أصبحت قوالب جاهزة، لا يمكن لنا في وقتنا الحالي أن نشتق منها، ولا أن نبتـدع شكلاً ينهج نهجها في التركيب، بل إن كل ما علينا أن نأخذ مثـل هـذه التركيبـات والعبارات المسكوكة، ونستعملها في سياقات مشابهة لتلك التي كان يستعملها العرب.

ولما وجد النحاة مثل هذه الأداءات اللغوية الجامدة التي لا تخضع لـشيء مـن قواعدهم، قاموا بتأويل هذه العبارات والمسكوكات اللغوية وفق ما يرونه من المعاني والدلالات والسياقات الاستعمالية التي كان العرب يستعملون مثل هذه العبارات فيها، ومن ثم رأوا أن يدخلوا مثل هذه الأداءات في دائرة الحال.

إن ما جرى لمثل هذه الأداءات لا ينبغي أن يعبر عنه بالشذوذ أو الخروج عـن القاعدة، بل يتوجب علينا أن نتحدث عنه ضمن التأويل النحوي الذي انتهجه النحـاة وانطلقوا من خلاله في تفسير كثير من الأداءات المخصوصة في كلام العرب.

والتأويل النحوي لمثل هذه المسكوكات يؤدي بها إلى دائرة المتبقي اللغوي، فهي أداءات استعمالية مسموعة، وإن لم تحوها القاعدة نتيجة لعدم شـموليتها؛ فإنهـا لا تستطيع إخراجها عن جسم اللغة، فالعرب يتحدثون على سجيتهم وسليقتهم، دون أن يلتفتوا إلى هذه القواعد، سواء أكانت هذه القواعد قد وضِعت أم لم توضع بعد.

---

[1]. سيبويه. الكتاب، ج 3، ص 305ـ307، والمبرد. المقتضب، ج 4، ص 29، وابـن مالـك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1692ـ1697.

[2]. الشاهد لضابئ بن الحارث البرجمـي، فـي: الأصـمعي، أبـو سـعيد عبـد الملـك بـن قريب(1993م). الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمـد هـارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، ص: 183، وابن قتيبة. الشعر والـشعراء، ج: 1، ص: 340، وابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 292، والزمخشري، المستقـصى فـي أمثـال العرب، ج: 2، ص: 88، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 528.

ومن بين تلك الأداءات اللغوية التي خرجت عن أصل القاعدة في الحال ما جـاء علماً، وذلك في قولهم: جاءت الخيل بدادِ، و(بدادِ) هاهنا علم للجـنس، وقـد أولهـا النحاة بنكرة هي: متبددة[1].

إن ما سبق ذكره من الشواهد اللغوية إنما عدها النحاة من باب الخـروج علـى القاعدة وأطلقوا عليها ما يوحي بأنها لا تمثل اللغة المثالية، مثل قـولهم: "شـاذ" أو "قليل" أو "نادر" أو "يؤخذ به ولا يقاس عليه"، أو ما أشبه ذلك، وإنما كان السبب في مجيئها وفق هذه الهيئات التي وصفوها بها أن القاعدة لم تكن قادرة على احتواء مثل هذه الأنماط الأدائية عند العرب، فجاءت القاعدة لتشمل عدداً كبيراً مـن الأداءات، غير أنها لم تشملها كلها، وبقيت مجموعة من تلك الأداءات لم تخضع لنمطية القاعدة التي وضعها النحاة، وافترضوا فيها أن تكون الحال نكرة، غير معرفة، وما أشـبه ذلك من قواعدهم، والواقع اللغوي يحتفظ لنا بعدد لا بأس به من الأداءات اللغويـة التي جاءت فيها الحال، معرفة، إما بالعلمية، أو بالإضافة، أو بالألف واللام، زيـادة على مجيئها على هيئة عبارات مسكوكة، كما رأينا من قبل.

لقد أدت مسألة التقعيد وشعور النحاة باكتمال أطراف القاعدة إلى ظهور مثل هذه الأداءات الاستعمالية في اللغة، والمتمردة على النسيج النحوي التقعيدي، كمـا أدى عجز القاعدة عن شمولها كل الأداءات الاستعمالية العربية إلى توسع دائرة المتبقي، وظهور كثير من الأداءات التي لا تخضع لتقعيدهم.

والأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها[2]، غير أن النحـاة وجـدوا بعـض الأداءات اللغوية خارجة عن نمطية القاعدة، وقد جاءت الحال فيها متقدمـة علـى صاحبها، وذلك نحو قول الشاعر[3]:

---

[1]. الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 199، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعـراب، ص: 197. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 699، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 302.

[2]. السيوطي. همع الهوامع، ج 2، ص 306.

[3]. البيت لطرفة بن العبد(2003م). ديوانه، اعتنى به وحققه: حمـدو طمـاس، دار المعرفـة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 82.

فَسقَى بِلادك غَير مفْسِدِها   صوب الغَمام وديمةٌ تَهمِي

وموضع الشاهد هنا قوله: "غير مفسدها" بنصب" غير" على الحال من "صـوب"، فصاحب الحال مرفوع، والحال قد تقدمت عليه.

ومن ذلك قول الشاعر أيضاً[1]:

وصلتُ ولم أَصرم مسِبين أُسرتِي   ....

فـ (مسبين) حالٌ من (أسرتي)، غير أنها تقدمت على صاحبها.

ومنه أيضاً قوله تعالى: "وما أَرسلْنَاك إلا كافةً لِلناسِ"[2]، فقوله: (كافةً) حال مـن (الناس) وهذه الحال أيضاً تقدمت على صاحبها، في حين أن هناك من عدها حـالاً من الكاف في(أرسلناك)، والتاء فيها للمبالغة لا للتأنيث[3].

ومن ذلك ما إذا كانت الحال جملةً مسبوقةً بواو الحال، مثـل قولـه تعـالى: "أَو كَالَّذِي مر علَى قَريةٍ وهِي خَاوِيةٌ علَى عروشِها قَالَ أَنى يحيِي هذِهِ الله بعد موتِهـا فَأَماتَه الله مِائَةَ عامٍ"[4]، وذلك عند من أعرب (وهي خاويةٌ)، حالاً من (عروش)، أو من المضاف إليه فيها وهو الهاء[5].

وفي هذه الآية خروج آخر على القاعدة، وهو مجيء الحال من النكـرة(قريـة)، على رأي من قال بهذا القول، ومثل ذلك قول الشاعر[6]:

---

1. الشاهد بلا نسبة في: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 747، والسيوطي. همـع الهوامع، ج: 2، ص: 307، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 513.
2. سورة سبأ، آية: 28.
3. العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 292، وابن هشام. أوضح المـسالك إلى ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 267، والأشموني. شـرح الأشـموني، ج: 2، ص: 18، والنجار، محمد عبد العزيز(2001م). ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسـالة، الطبعة الأولى، ج 2، ص 222.
4. سورة البقرة، آية: 259.
5. انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 219، والعكبري. التبيان فـي إعـراب القرآن، ج 1، ص 208، وابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 267، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 305.
6. الشاهد لمجنون ليلى. ديوانه، ص: 151.

مضى زمن والناس يستَشْفِعون بِي   فَهلْ لِي إلى لَيلَى الغَداةَ شَفِيع

وفي الآية السابقة أيضاً خروج آخر على القاعدة، وهو مجيء الحال من المضاف إليه، ولقد أشار النحاة إلى أن صاحب الحال في الأغلب الأعم يكون فاعلاً، أو مفعولاً به، وهو الذي جاءت الحال لبيان هيئته[1].

غير أن عدداً من النحاة أشاروا إلى أنها قد تأتي من المضاف إليه، أي أن يكون المضاف إليه هو صاحب الحال[2]، وذكروا أمثلة أخرى غير الآية السابقة، ومن ذلك قوله تعالى: " وقَضينَا إِلَيهِ ذَلِكَ الأَمر أَن دابِر هؤُلاءِ مقْطُوع مصبِحِين"[3].

فقد أشار عدد من المفسرين إلى أن (مصبحين) في الآية القرآنية الكريمة في محل نصب حال من (هؤلاء)، و(هؤلاء) في الآية مضاف إليه، وإن كان بعضهم قد ذكر أنها حال من ضمير محذوف[4].

ومن بين الشواهد أيضاً قول الشاعر[5]:

....   حلَقُ الحدِيدِ مضاعفاً يتَلَهب

ولقد أورد هذا العجز من البيت السيوطي، وذلك استشهاداً منه على أن أكثر البصريين يجيزون مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً[6].

---

1. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج 2، ص 55.
2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 305.
3. سورة الحجر. آية: 66.
4. انظر: الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد (1419هـ). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، حسن عباس زكي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 97، والدرويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار اليمامة، دمشق / بيروت، ودار ابن كثير، دمشق/ بيروت، ودار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص ـ سوريا، الطبعة الرابعة، ج: 5، ص: 254.
5. الشاهد لزيد الفوارس في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 173، 175، وج: 7، ص: 5، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 512، وصدره: "عوذٌ وبهثةُ حاشدون عليهم".
6. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 305، والشاعر، حسن موسى (1988م). الكشف عن صاحب البسيط في النحو، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: 77، 78، السنة: 20، المدينة المنورة، السعودية، ص: 166.

وهذه الشواهد إنما جاءت في اللغة الفصيحة، وفي نصوص يحتج بها، ولا مجال إلى ردها أو وصفها بالشذوذ، إذ هي في كتاب الله تعالى، الذي جاء بلسان عربـي مبين، ووفقاً لما كان مستعملاً عند العرب، فلما وجد النحاة مثـل هـذه الـشواهد؛ اضطروا إلى تبريرها، وتوسيع دائرة المسوغات لكي يخضعوا اللغة للقاعدة.

هذه المسوغات وإن كانت في كثير من مظاهرها لا تقنع المتلقـي المـدقق فـي الأمر، غير أنها أوجدت شيئاً من التبرير الذي دفع بالنحاة إلى إقناع أنفسهم به، وهو تبرير من وجهة نظرهم مقبول.

وما نراه نحن وفق ما أظهره العلم اللغوي الحديث، فإن مثل هذه الأداءات اللغوية ما هي إلا نماذج من ظاهرة المتبقي الذي يوغل في أعماق اللغة، ويحاول الوصول إلى الجذور الأولية التي ترتبط بأسس الاستعمالات اللغوية غير الواعية أو التلقائيـة العفوية، التي لا تنتظم في قاعدة محددة، بسبب عدم اتضاح القاعدة في أذهان أبنـاء اللغة، أو بسبب رغبتهم في الحرية في أداءاتهم وفق سجاياهم، وبسبب آخـر وقـد يكون هو الأهم وهو أن العلماء حين وضعوا القواعد النحوية لم تكن تلـك القواعـد لتمثل كل الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة، ومن هنا اندفع كثير مـن تلـك الأداءات إلى دائرة المتبقي اللغوي.

وما يظهر لنا أن الأصل هو التأخر، والتقدم على صاحب الحال خـروج علـى القاعدة، إذن فالقاعدة لم تستطع أن تستوعب كل الأداءات الاستعمالية، بـل اكتفـت باحتواء عدد من الأداءات التي هي - في واقع الأمر - الجزء الأكبر من اللغـة، ولكن الأولى بالتقعيد أن يشتمل الأداءات اللغوية كافة، ومن هنا ألحق النحاة مثل هذه الشواهد بالقاعدة إلحاقاً، وجعلوا لها استثناء من أصل القاعدة.

إن مثل هذه الشواهد المستثناة والملحقة بأصل القاعدة ما هي إلا نتيجة من نتائج القصور الذي لحق بالقاعدة النحوية حين وضعها النحاة، وهذا القصور نـتج عـن طبيعة الاستقراء الذي اتخذه النحاة وسيلة لاستنتاج القواعد، ثم بقيـت مثـل هـذه الأداءات المتمردة على القاعدة ولم تشملها تلك القاعدة الأصـلية، فأُلحقـت بأصـل القاعدة على سبيل الشذوذ أو الخروج على القاعدة، وهذا كله يؤدي بها إلى دائـرة المتبقي اللغوي.

وإذا ما جاءت الحال جملة فلا بد لهذه الجملة من رابط يربطها بما قبلها كي تعد حالاً، ولقد ذكر النحاة أن جملة الحال تعد كذلك إذا ما توافر فيها ثلاثـة شـروط: الأول: أن تكون جملة خبرية، فلا يصح أن تكون ناهية، أو أمريـة، والثـاني: ألا تتصدر بحرف يدل على الاستقبال، كالسين وسوف، والثالث: أن تتصل بـالواو أو الضمير، أو كليهما معاً، فإذا ما توافرت هذه الشروط الثلاثـة فـإن الجملـة تعـد حالية[1].

فما هذا التوسع في المسوغات إلا نتيجة لما وجدوه من شواهد لغوية مـستعملة، وليس بإمكانهم ردها، فما كان منهم إلا أن وضعوا مثل هذه الشروط التي نتجت عن تأويلات وتقديرات معقدة لإدراج هذه الشواهد ضمن دائرة القاعدة، ومن بين تلـك الشواهد قول الشاعر[2]:

نَصفَ النهار الماء غَامِره   ورفِيقُه بِالْغَيبِ لا يدرِي

فهذا الشاهد، إذا ما نظرنا إليه من وجهة نظر الزمخشري فإنه من الشاذ لعـدم وجود الواو[3]، ولذلك قدرت هذه الواو تقديراً، أي: "والماء غامره"[4].

وهذا الشاهد الشعري يمثل خرقاً وتمرداً على القاعدة النحوية التي وضعها النحاة بناء على ما توصلوا إليه من الاستقراء اللغوي، ولكن هذا الخرق لا يمكـن لنـا أن نعده بحال من الأحوال غلطاً، أو خطأً، بل هو صواب صحيح لا شك فيه، إذ هـو من عصر الاستشهاد، ولكن الخلل ليس في الشاهد الشعري أو اللغوي نفسه، بل إن

---

1. انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 285 ـ 287، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 319.

2. الشاهد ينسب للمسيب بن علس، في: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بـن مـسلم (د.ت). أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 359، والمرزوقـي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن(1417هـ) الأزمنة والأمكنـة، دار الكتـب العلميـة، بيروت، الطبعة الأولى، ص: 295، والربعي. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعـراب، ص: 26، وينسب للأعشى ميمون بن قيس، في: البغـدادي. خزانـة الأدب، ج: 3، ص: 236، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 518، وليس في ديوانه.

3. الزمخشري. المفصل، ص 92.

4. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 324، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج 1، ص 518.

الخال في طبيعة القاعدة التي عجزت عن أن تشمل الأداءات اللغوية التي ينطق بها العرب كافة، وفي الواقع لا يمكن لنا أن ننظر لمثل هذه الـشواهد إلا مـن خـلال المتبقي، فهو يشير إلى تلك الأداءات المتمردة التي نشأت بناء على ما حـصل فـي اللغة من أداءات غير واعية بالقاعدة، لتشكل خرقاً وتمرداً على القواعد النحوية.

والأصل في قاعدة الحال أن يذكر العامل فيها، ولكـن وردت بعـض الأداءات اللغوية المتمردة التي جاءت فيها الحال وقد حذف عاملها، ومن ذلك ما جرى مثلاً، نحو: "حظِيين بناتٍ صلِفين كناتٍ"، أي: عرفتهم، وما وقعت فيه للتـوبيخ ، نحـو: "ألاهياً وقد جد قرناؤك"[1].

إن هذه الشواهد اللغوية التي وصلت إلينا مخالفة لأصل القاعدة، ومتمردة عليها، ما هي إلا نماذج من المتبقي اللغوي الذي يظهر في اللغة نتيجة عدم اكتمال القاعدة النحوية في أذهان أبناء اللغة، ونتيجة أيضاً لقصور في القاعدة، بحيث تصبح القاعدة غير مشتملة على كل الأداءات اللغوية الداخلة ضمن إطار الظاهرة اللغويـة مـدار الدرس.

وفي نهاية هذا المبحث نشير إلى أمور:

أولاً: لم تختلف الحال عن غيرها من مكملات العملية الإسنادية من ناحيـة وجـود بعض مظاهر المتبقي فيها، غير أن الحال اختلفت عن سواها من المنصوبات الأخرى في أنها كانت كثيرة المتبقي، فلا نكاد نجد جزءاً من قاعدة الحـال إلا وقد وجدت فيه بعض مظاهر ذلك المتبقي، وهي بذلك تشبه (المفعـول فيـه) لتوسع النحاة في هذين البابين.

ثانياً: إن كثرة مظاهر المتبقي في باب من أبواب النحو لا يعني خلـلاً فـي البـاب كالحال مثلاً، بل إنه يدل دلالة بعيدة جداً على أن قصور القاعدة النحوية بـدا ظاهراً في هذا الباب النحوي أو ذاك.

ثالثاً: لقد برزت مظاهر المتبقي اللغوي في كل مصادر الاحتجاج التي يحتج بها في اللغة، فوجد في القرآن الكريم، وبعض القراءات القرآنية، والأمثال، والمنثور

---

[1]. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 725، والسيوطي. همع الهوامـع، ج: 2، ص: 335.

من كلام العرب، والشعر، غير أن ظهور المتبقي في الشعر كان أكثـر مـن ظهوره في أي من المصادر الأخرى.

3 . 2 التمييز:

لا شك أن ما انطبق على الحال من قبل ينطبق على التمييـز، لأنهمـا يعـدان مشابهين للمفعول وفق ما بيناه من قبل، والتمييز: هو ما يرفع الإبهام المستقر عـن ذات مذكورة، نحو: منوان سمنًا، أو مقدرةٍ، نحو: لله دره فارسا؛ فإن فارسا تمييـز عن الضمير في دره، وهو لا يرجع إلى سابق معين[1].

وقد ذكر النحاة للتمييز بعض الأسماء الأخرى، وذلك مثل: التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته. فمثاله في الجملة طـاب زيد نفساً... ومثاله في المفرد عندي راقود خلاً، ورطل زيتاً[2].

ولسنا في هذا الموضع مطالبين باستقصاء تعريفات التمييز التي ذكرهـا النحـاة وأصحاب المصطلحات، بل إننا نكتفي بالإشارة؛ لأن موضـوع الدراسـة يخـتص بالمتبقي اللغوي في باب التمييز.

ولما كان التمييز مبيناً للإبهام الحاصل في الجملة أو المفرد جاز أن يجـر بـ ـ "من" مطلقاً إلا في حالات مستثناة يذكرها النحاة، كتمييز الأعداد، والتمييز المنقـول عن المفعول به، والتمييز المنقول عن الفاعل، ففي هذه الحالات الثلاث لا يجوز جر التمييز بحرف الجر "من"، ويجوز ما سوى ذلك، فيقال: رطلٌ من سمن[3].

إن هذا الجواز في جر التمييز بـ ـ "من" إنما هو خروج علـى القاعـدة وتمـرد عليها، فالأصل في قاعدة التمييز أنه لا يجوز مجيئه إلا منصوباً، وهو في حالـة أن

---

1. الجرجاني. التعريفات، ص: 66.
2. الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 93.
3. ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 301.

يجر بـ "من" يفقد انتصابه، ولا يعود منصوباً بل يصبح مجروراً، وما هذا إلا واقع موجود في اللغة، إذ وردت شواهد عدة على هذا النوع، ومن ذلك قول الشاعر(1):

يا سيداً ما أَنْتَ مِن سيدٍ موطإِ البيت رحيبِ الذراع

فموضع الشاهد في هذا البيت يتمثل بقوله: "من سيد"، فلو لم تدخل "من" على "سيد" في البيت لانتصب على التمييز، فالأصل إذن أن يكون البيت: ما أنت سيداً.

وقول امرئ القيس(2):

فَيالَك مِن لَيلٍ كأن نُجومه بِكُل مغارِ الْفَتْل شُدتْ بِيذْبل

فموضع الشاهد أيضاً هاهنا يتمثل بقوله: "من ليل" إذ لو لم تدخل "من" على "ليل" لوجب نصبها على التمييز، فالأصل إذن: فيالك ليلاً.

ولقد ذكر النحاة أنها (أي: مِن) للتبعيض، في حين أشار بعضهم إلى أنها زائدة، واستدلوا على زيادتها بالعطف على موضعها(3)، كما في قول الشاعر(4):

طَافَتْ أُمامةُ بِالركْبان آونَةً يا حسنَه مِن قَوامٍ ما ومنْتَقَبا

فالشاهد في قوله: "ومنتقباً" إذ عطف على موضع "قوام" المجرور أصلاً بـ "من" الزائدة، التي في أصلها قد دخلت على التمييز فجرته.

إن الأصل في قاعدة التمييز أن ينتصب بالفتحة أو ما ينوب عنها، غير أننا نجد في الشواهد السابقة أن التمييز قد خرج عن القاعدة التي وضعها النحاة له، والواقع أن هذا الخروج لا يعد شذوذاً أو عيباً في الأداء اللغوي، بل إن القاعدة نفسها لم تكن

---

1. الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي، في: الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم (د.ت). المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة السادسة، ص: 321 ـ 323. وهو من قصيدة له (من السريع) في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة، من بني يربوع، ومطلعها:

صلّى على يحيى وأشْياعِهِ رب غَفُور وشفيع مطاع

وانظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس(1396هـ). الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ج: 3، ص: 104.

2. الشاهد لامرئ القيس. ديوانه، ص: 19.

3. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 340.

4. الشاهد للحطيئة. ديوانه، بشرح: ابن السكيت، والسكري، والسجستاني، ص: 121.

قادرة على أن تشمل كل الأداءات اللغوية المنقولة عن العرب - شعراً ونثراً - والأصل أن تكون محكمة قادرة على احتواء كل الأداءات اللغوية التي تناقشها.

ولو قال قائل بأن السبب في جر التمييز في الأبيات السابقة بـ "من" عائد إلى الضرورة الشعرية، إذ توصل الشاعر إلى استقامة وزن البيت من خلال جر التمييز بـ "من"؟ لكان الجواب عن ذلك بما يأتي:

أولاً: إن تلك الشواهد كانت ضمن عصر الاحتجاج اللغوي، ولا أعلم أن أهل اللغة الذين يحتج بكلامهم كانت لديهم الضرورة الشعرية، بل هم يضعون الكلام كيف ما أرادوا أن يضعوه، وذلك وفقاً لما تمليه عليهم سليقتهم اللغوية، فلا مجال للخطأ أو الضرورة.

ثانياً: إن الشعراء ضمن عصر الاحتجاج وضمن غيره من العصور ليسوا بحاجة إلى ضرورة مثل تلك، فإذا ما أراد الشاعر أن يتوصل إلى معنى معين في نفسه، فإنه يمكنه ذلك من خلال عدد كبير من الأداءات اللغوية، وليس بحاجة إلى انتهاك نواميس اللغة المستقرة في ذهنه كي يتوصل إلى معنى ما.

ثالثاً: إذا ما أراد الشاعر أن يتوصل إلى وزن بيت ما، ولم يستقم معه الوزن، فإنه يعمد عادة إلى أدوات مباحة في اللغة، كالتقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، والاستبدالات المعجمية، أما أن يعمد لخرق قانون لغوي فهذا ليس مقبولاً منه، وليس متَصوراً أيضاً.

وبناء على ما سبق فإن القول بأن الشاعر قد لجأ إلى الضرورة الشعرية في مثل الأبيات السابقة مرفوض لدينا جملة وتفصيلاً، والأصوب في ظننا أن ما حصل ما هو إلا أداء متبق للتمييز في جسم اللغة لم تكن القاعدة قادرة على احتوائه[1]، وإنما جعِل له فرع خاص به من القاعدة، وإن كان هذا التفريع غير منتظم في الأغلب الأعم، وإنما هو اجتهادات وتأويلات يتعاقب عليها النحاة كلما وجدوا ما يخالف قواعدهم، وهذا التفريع على الرغم من عدم انتظامه، إلا أنه دليل على وجود المتبقي الناشئ من الأداء اللاواعي للغة.

---

[1]. انظر: عبابنة. ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص 5.

والتمييز في الأصل مصدر، والمصدر لا يجمع، بل يبقى مفرداً، إلا إذا أُريد من جمعه تعدده واختلافه، فإنه في هذه الحالة يجمع أو يثنى وفق السياق[1]، ومنه قولـه تعالى: " قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسرِين أَعمالاً"[2].

ويشير أهل التفسير علاوة على ما كان عند النحويين إلى أن التمييز في هذه الآية الكريمة قد جمع؛ لأن أعمال الناس مختلفة بالخسران، فالناس لا يعملون عملاً واحداً يؤدي بهم إلى الخسران، بل هم يعملون أعمالاً مختلفة، ومـن هنـا جـاء التمييـز مجموعاً، والأصل فيه ألا يجمع[3].

لقد احتكم النحاة في حكمهم على أن التمييز لا يجمع إلى أن الأصل فيه أن يكون مصدراً، والمصادر لا تُجمع[4]، غير أنهم اضطروا إلى القول بجمعه حين وجـدوا بعض الشواهد اللغوية التي ورد فيها التمييز مجموعاً كما جاء في الآيـة الكريمـة، فأولوا ذلك على اختلاف الأعمال لكل واحد منهم.

إن المصدر في الآية الكريمة ـ في ظننا ـ جمع ليس لاختلاف أعمـال النـاس كافة فحسب، بل لاختلاف أعمال الإنسان وحده أيضاً، فكل إنسان يعمل عدداً كبيراً من الأعمال، منها الصواب، ومنها الخطأ، فالذي لا يكون في أعماله راجياً رحمـة الله، وسائراً على نهجه الكريم، فإنه سيخسر هـذه الأعمـال، لـذا قـال سـبحانه: الأخسرين أعمالاً.

ويفترض بالقاعدة النحوية التي وضعت من قبل للمصدر ألا تجعل المصدر غير قابل للجمع والتثنية، بل يفترض أن يكون المصدر قابلاً للجمع والتثنية شأنه شـأن

---

[1]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 201، والزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 242، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميـد هنـداوي، مؤسـسة المختار، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 155.

[2]. سورة الكهف، آية: 103.

[3]. انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 11، ص: 66، وأبو حيان. البحر المحـيط، ج: 7، ص: 230.

[4]. انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 656.

سائر الأسماء في اللغة، ومن ثم فإنه لن يقع خلل في قاعدة التمييز أو أي قاعدة أخرى للمصدر علاقة فيها، ومن هنا فإن القصور في القاعدة أصلاً كان في قاعدة المصدر الصريح قبل أن يصل القصور إلى قاعدة التمييز.

والأصل في قاعدة التمييز أن يكون مميزاً لما قبله، على هذا النحو: طاب زيد نفْساً، غير أن عدداً من النحاة أجازوا أن يقال: طاب نفْساً زيد، بتقديم التمييز على صاحبه[1]، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

أَتَهجر لَيلَى بِالْفِراقِ حبِيبها   وما كان نَفْساً بِالْفِراقِ تَطِيب

والشاهد في البيت السابق مجيء "نفساً" وهي تمييز مقدمة على عاملها "تطيب، وهو أمر أجازه كما ذكرنا من قبل عدد من النحاة.

والواقع أن أصل القاعدة النحوية في التمييز لا تجيز تقدم التمييز وفق هذه الصورة على عامله، إذ الأصل فيه أن يتأخر، غير أن هذه القاعدة هي التي وضعها النحاة، وليست هي الحقيقة الاستعمالية والأدائية عند العرب، إذ رأينا في البيت السابق ذلك الخروج على أصل القاعدة.

إن هذا الخروج لا يعزى للغة نفسها؛ لأن اللغة هي التي يحتَكم إليها، وليست هي المحاكمة وفق قواعد النحاة، إذ إن قواعد النحاة مهما بلغت من التفوق والدقة، فإنها تبقى قاصرة عن احتواء الأداء اللغوي عامة، فتظهر بعض الأداءات اللغوية التي عزاها النحاة إلى الشذوذ، غير أنها أداءات لغوية يحتج بها، وهي في واقع الأمر من المتبقي اللغوي، الذي لم تستطع القاعدة أن تشمله مع كثير من الأداءات الأخرى.

والتمييز نكرة، هكذا ذكر أغلب النحاة، ونخص منهم البصريين، أما الكوفيون فقد

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 343.

2. الشاهد للمخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان، وقيل لقيس بن الملوح، في الشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 531، 532، ويروى:

أتُؤذِن سلمى بالفراق حبيبها   ولم تك نفس بالفراق تطيب

وبهذه الرواية فإن البيت لا شاهد فيه.

رأوا أن التمييز قد يأتي معرفة، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر[1]:

رَأيتُك لما أن عرفْتَ وجوهنا صددتَ وطِبتَ النفْس يا قَيس عن عمرِو

فالشاهد في هذا البيت قوله: "النفس" بالنصب على التمييز رغم أن الكلمة معرفة بـ "أل" التعريف.

وقول الآخر[2]:

علام مِلئْتَ الرعب والْحرب لَم تَقِد...

والشاهد في هذا البيت مجيء "الرعب" منصوبة على التمييز رغم اتصال "أل" التعريف بها، والواقع أن البصريين لم يقبلوا بأن يأتي التمييز هكذا معرفاً بـ "أل" التعريف، وأولوا هذه الشواهد على أن الألف واللام زائدتان، فـ "النفس، والرعب" ليستا معرفتين، بل هما نكرتان على الرغم من أن الألف واللام قد اتصلتا بهما[3].

ومما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: "وكَم أَهلَكْنَا مِن قَريةٍ بطِرتْ معِيشَتَها فَتِلْك مساكِنُهم لَم تُسكَن مِن بعدِهِم إِلا قَلِيلاً وكُنا نَحن الْوارِثِين"[4].

ففي هذه الآية اختلف العلماء والنحاة في بيان موضع "معيشتها" من الإعراب، فقال جماعة: إنها على نزع الخافض، أي: في معيشتها، وقال آخرون: إنها على معنى هلكت، وقال آخرون: إنها تمييز، وهذه الأقوال كلها لم نجد ترجيحاً لواحد منها[5].

والسؤال هنا: ما الذي يمنع المعرفة من أن تكون تمييزاً ما دامت تؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه النكرة، وهو إزالة الإبهام؟

---

1. الشاهد لراشد بن شهاب اليشكري، في: الضبي. المفضليات، ص: 310، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 138.
2. الشاهد بلا نسبة في: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 344، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 532، ويعقوب. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج: 12، ص: 480.
3. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 110.
4. سورة القصص، آية: 58.
5. الربعي. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، ص: 18 ـ 19.

إن النحاة حين وضعوا القواعد في بداية الأمر ظنّوا أنها شاملة كـل النـصوص العربية، ولذلك يجب على أبناء اللغة التقيد بهذه القواعد وعدم الخروج عليهـا، ولا ضير في ذلك فيما لو كانت هذه القواعد شاملة كما ظنّوا، فالواقع مخـالف لـذلك، فكثيراً ما نجد عندهم من الاستثناءات في قواعدهم التي وضعوها، وهذا دليل علـى أن التقعيد لم يوضع كاملاً في زمنٍ واحدٍ، أو لنقُل إنه وإن كان قد وضع في زمـن واحد إلا أنه لم يكن تاماً بصورة نهائية، وإنما كان في البداية وفق ما شاع واطّرد، ثم بعد أن وجِد من النصوص ما ليس شائعاً ولا مطّرداً، أُلحِق بالقاعدة الأولى التي وضِعت من قبل، مع شيءٍ من النعت لهذا الملحق، مثـل قـولهم: "شـاذ" و"قليـل" و"نادر"، و"يجوز"، وغير ذلك مما يوحي بأنه إلحاق بالقاعدة وليس من أصلها.

والأصوب ـ عندنا ـ أن اللغة لا تُرد، ويتوجب على النحوي أن يسير وفق مـا تمليه اللغة لا وفق ما يمليه عليه عقله أو استنتاجه، ومن هنا، فإن على النحـوي ـ إذا ما أراد أن يضع قاعدةً محكمةً ـ أن يحصر كل الأداءات اللغوية المختلفة التـي وصلت إليه من نصوص اللغة، ومن ثم يضع القواعد وفقاً لتلك الأداءات المختلفـة، لا أن يجبرها على الدخول في القاعدة بالتأويل والتعليل وغير ذلك مـن الأسـاليب التحليلية.

وفي تمييز العدد (واحد واثنان) فإنه لا يجوز أن يضاف العدد إلى تمييزه، فـلا يقال: واحد رجل، ولا اثنا كتاب[1]، غير أنه سمع عن العرب قولهم: شربت قـدحاً واثنيه، وشربت اثني مد البصرة[2]، ومنه قوله[3]:

كأن خِصييهِ مِن التدلْدل

ظَرفُ عجوز فِيهِ ثنتا حنظَل

---

1. انظر: المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 155، وابن هشام. شرح شذور الذهب، ص: 599.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 346.

3. البيت رجز لبعض السعديين، في: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 569، والتبريـزي. شـرح ديوان الحماسة، ج: 2، ص: 401، والبغدادي. خزانـة الأدب، ج: 7، ص: 400، 404، 508، 526، 529، 531، ويروى العجز منه على: سحقُ جرابٍ فيه ثنتا حنظـل، وهـذا الاختلاف في الرواية لا يؤثر شيئاً في موضع الشاهد.

إن الشواهد السابقة المنقولة عن العرب خرجت عن نظام القاعدة للتمييـز فـي الأعداد، إذ العددان (واحد) و(اثنان) لا يحتاجان إلى تمييز، ولذلك وصف النحاة هذه الأداءات اللغوية قديما بالشذوذ تارة، وبالضرورة تارة أخرى(1).

لقد أجرى العرب الذين استعملوا هذه الشواهد التمييز فيها وفق نظام التمييز فـي الأعداد من ثلاثة إلى تسعة، فأضافوا العدد إلى التمييز، والصواب ـ وفـق قاعـدة النحاة ـ أن يقال: "حنظلتان"، وليس: "ثنتا حنظل"، فهل كان ذلك من وجه التـوهم؟ أم من وجه طرد الباب على وتيرة واحدة؟

إن ما نراه نحن في هذه الدراسة أن الأمر لم يكن من طريق طرد الباب أو مـن طريق التوهم، إذ إن العربي أعرف ما يكون بلغته، ولكن ما جرى أن مثـل هـذه الأداءات قد تكون صدرت عن العرب قبل استقرار القواعد لديهم، وقبل أن يستقري النحاة اللغة ويضعوا قواعدها، فينطق العربي وفق سليقته أولاً، ثـم وفـق الأداءات الاستعمالية المتاحة لديه ثانياً، فيؤدي به الأمر في بعض الأحيان إلى أداء غير واعٍ للغة، فتصدر عنه بعض الأداءات اللغوية التي لا تكـون بـدورها خاضـعة تمـام الخضوع للقاعدة النحوية، والاطراد العام في المسموع من اللغة، وقد تكون صدرت عنهم بعد الاستقراء والتقعيد، ولكن لأن ابن اللغة يرى أن في هذه القواعـد تقييـداً لحريته في الكلام التي تمنحه إياها اللغة، فينظر إلى تلك القواعد على أنهـا غيـر شاملة، وبسبب هذه النظرة، فإنه يأتي بمثل هذه الأداءات اللغوية التي لا تخرج عن كونها لغة، وإن خرجت على تقعيد النحاة.

فالشواهد اللغوية السابقة ما هي إلا بعض مظاهر المتبقي اللغوي الذي تركته لنا اللغة دليلاً على أمرين: الأول: الأداء اللاواعي للغة عند بعض أبنائهـا، والثـاني: قصور القاعدة وعدم مقدرتها على استيعاب تلك الأداءات اللغوية المـسموعة عـن العرب كافة.

والأصل في قاعدة تمييز الأعداد من ثلاثة إلى تسعة أن يكون مجموعاً، فيقـال: ثلاثة رجال، وأربع فتيات، غير أنه ورد عن العرب بعض الأداءات اللغوية التـي

[1]. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 347.

جاء فيها تمييز هذه الأعداد مفرداً، ومنه ما جاء في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: "وكان فِي الْمِدِينَةِ تِسعةُ رهطٍ يفْسِدون فِي الأرضِ ولا يصلِحون"[1].

ولقد رأى بعض النحاة أن يؤولوا هذه الآية وما شاكلها على أن لفظ "رهط" وإن كان مفرداً في لفظه، إلا أنه جمع في معناه، فيقال: ثلاثة رهط، وثلاثة قوم، وثلاثة نفر[2].

والنحاة يشيرون أيضاً إلى أن المعدود إذا كان اسم جنس فإنه يصح أن يجر بـ "مِن" ويصح أن يضاف إليه العدد[3]، فالمجرور كما في قوله تعالى: " فخذ أربعةً من الطير"[4]، والمضاف إليه مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "لَيس فِيما دون خَمسةِ أَوسقٍ صدقةٌ، ولا فِيما دون خَمسِ أَواقٍ صدقةٌ، ولا فِيما دون خَمسِ ذَودٍ صدقةٌ "[5].

ففي الآية الكريمة جاء التمييز اسم جنس مجروراً بـ"مِن" زيادة على تعريفه بـ "أل"، وفي الحديث الشريف جاءت كلمة "ذودٍ" مجرورة بالإضافة.

لقد أخرج النحاة الأوائل مثل هذه الأداءات اللغوية من دائرة القاعدة الأساسية لتمييز الأعداد عموماً، ثم جاءوا بهذه الشواهد الخارجة على القاعدة وجعلوا لها استثناء من القاعدة، وصاروا يتحدثون عنها وفق خصوصية تختلف عن أساس القاعدة الموضوعة، والواقع أن اللغة تتيح جميع هذه الأداءات اللغوية، ولا تنظر إلى أداء منها على أنه الصواب، وما سواه من الأداءات اللغوية الأخرى خطأ، فجميع ما ينطقه أبناء اللغة المحتج بقولهم صحيح في مقياس اللغة، وإن اختلف المقياس بين النحويين وأصل اللغة.

---

1. سورة النمل، آية: 48.
2. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 675.
3. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1321.
4. سورة البقرة، آية: 260.
5. انظر الحديث في: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (2001م). مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ج: 15، ص: 121، 128، والبخاري. صحيح البخاري، ج: 2، ص: 116.

ولو أننا أردنا أن نحكم على مثل هذه الأداءات فلا يجوز لنا أن نصفها بالشذوذ أو بالخطأ؛ لأنها بأقل ما توصف به أداءات لغوية داخلة ضمن عصر الاحتجاج اللغوي، والنحاة أنفسهم جعلوا ذلك العصر فيصلاً في تقعيد اللغة، وقبول نصوصها للتقعيد.

ومن ناحية ثانية فإن العرب لم يكتفوا بمثل هذه الأداءات الخارجة على نظام القاعدة العام، بل أيضاً وردت نصوص أخرى خرقت نظام التقعيد فيما سوى هذه الحالات، ثم جاء القرآن الكريم موافقاً لهذه الأداءات، إذ يقول سبحانه وتعالى: "وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أسباطًا أُمما"[1].

فالقاعدة عند النحاة أن تمييز العدد "اثنا عشر" يكون مفرداً منصوباً وأن يطابقه العدد من حيث التذكير والتأنيث، إلا أن هذه الآية جاءت خلاف ذلك، فمن قال بأن "السبط" مذكر، فإن هذه الآية خالفته من حيث تأنيث العدد وجمع المعدود، ومن قال بأنه مؤنث، فإنها خالفته من حيث جمع المعدود فقط[2].

ولقد وجه بعض النحاة هذه الآية على أن معناها: اثنتي عشرة قطعة أسباطاً، فحذفت "قطعة"، وأقيمت "أسباطاً" مقامها[3]، في حين أن ابن مالك يرى أن التأنيث لم يكن للأسباط، لأن السبط مذكر، ولو كان العدد لها لقال: اثني عشر أسباطاً، بل إن العدد للأمم، فالتقدير: اثنتي عشرة أمماً أسباطاً[4]

إن هذه الأداءات اللغوية لتمييز الأعداد سواء ما كان منها مجموعاً أم مفرداً، خلق شيئاً من الاتساع في الأداء عند العرب، فلما كان تمييز الأعداد من "ثلاثة" إلى "تسعة" مجموعاً، ثم تمييز الأعداد من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" مفرداً، وتمييز ألفاظ العقود مفرداً أيضاً جعل العربي يتكلم كيف ما يشاء لاختلاف التمييز بين كل عدد من هذه الأعداد، فتارة كان يجمع، وأخرى كان يفرد، كل ذلك كان يقع فيه العربي مدفوعاً بأمرين:

---

1. سورة الأعراف، آية: 160.
2. ابن منظور. لسان العرب، (سبط)، ج 7، ص 310.
3. العكبري. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، ص: 158.
4. ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1664.

الأول: تشعب أنماط التمييز بين الأعداد المختلفة، مما منحه اتساعاً فـي الأداء، وخاطاً في الأحكام.

ثانياً: حالة اللاوعي التي تسببها هذه الأنماط الأدائية المتعددة لتمييـز الأعـداد، وعدم اكتمال القاعدة الذهنية عند المتكلم باللغة.

فهذه الأسباب هي التي دفعت بالعربي إلى أن ينطق بمثل هذه الأداءات المخالفـة لأصل القاعدة، ومن ثم جاء القرآن الكريم ببعض هذه الأداءات اللغوية التي كانـت موجودة أصلاً في كلام العرب، ليؤكد فكرة الأداء المتبقي في مسموع كلام العرب.

والأصل ألا يفصل بين العدد وتمييزه بفاصل، بل إن السيوطي ذكر أن الفـصل بين التمييز والعدد غير جائز إلا في حالة واحدة، وهي ضرورة الـشعر[1]، وذلـك كقول الشاعر[2]:

فِي خَمس عشْرةَ مِن جمادى لَيلَةً لا أَستَطِيع على الفِراشِ رقَادا

فموضع الشاهد في هذا البيت فصله بين "خمس عشرة" وبين "ليلـة" بـ "مـن جمادى"، والأصل في ذلك أن يقول: في خمس عشرة ليلة من جمادى، وكما رأينـا من كلام النحاة فإنهم عدوه من ضرورة الشعر.

وقول الآخر[3]:

على أَنني بعد ما قَد مضى ثَلاثُون لِلْهجرِ حولاً كَمِيلا

وموضع الشاهد في هذا البيت قوله: ثلاثون للهجر حولاً، إذ الأصـل أن يقـول: ثلاثون حولاً.

وقول بعض الأعراب أيضاً[4]:

وأُقْسِم عِنْد اللهِ أَن قَد رأَيتُها وعِشْرون مِنْها أَصبعاً مِن ورائِنَا

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 349.

2. الشاهد بلا نسبة في: المبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 56، وابن عصفور. ضـرائر الـشعر، ص: 203، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج1، ص: 535.

3. الشاهد للعباس بن مرداس السلمي(1991م). ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ص: 127.

4. الخالديان. حماسة الخالديين، ص: 65.

فالشاهد فيه أنه فصل بين "عشرون" وبين "أصبعاً" بشبه الجملة "منها"، وهذا التجاوز عن القاعدة لم يكن إلا في الشعر.

لقد أول النحاة مثل هذه الشواهد التي تبين الفصل بين العدد وتمييزه بضرورة الشعر، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً، بل كانت فكرة الضرورة الشعرية هي المسيطرة على أفكارهم في تفسير هذا الأداء اللغوي(1).

وما هذه الشواهد في مجملها إلا شكلٌ من أشكال الأداءات اللغوية التي لم تخضع للتقعيد، ومن ثم بقيت هذه الأداءات محفوظةً في ذاكرة اللغة، لتدل على ما هو حاصل من الأداء غير الواعي أو العفوي الذي كان يستعمله أبناء اللغة، جراء ما تتيحه لهم هذه اللغة من مساحة واسعة.

والأصل في قاعدة تمييز العدد أن يذكر المعدود، ولكنهم أجازوا حذفه في مواضع، مثل أن يكون العدد مضافاً إلى غيره، فإنه إذا ما أضيف العدد، كان معروفاً لدى المتلقي معدوده، كقولك: خذ عشرتك، فإن المخاطب يعرف ما هي العشرة، لذا أغنى ذلك عن ذكر التمييز(2)، ومنه قول الشاعر(3):

وما أَنْت أم ما رسوم الديار وستوك قد قاربتْ تَكْمل

فإضافة العدد إلى ضمير الخطاب أغنى عن ذكر التمييز، وهو موضع الشاهد في البيت.

---

1. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 158، والمبرد. المقتضب، ج: 3، ص: 55.

2. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 350.

3. الشاهد للكميت بن زيد الأسدي، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 267، 268، وهو في: شعر الكميت:

وما أنت ويك ورسم الديار وسنك قد قاربت تكمل

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، ينظر: الأسدي، الكميت بن زيد(1969م). شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ج: 2، ص: 29.

ومن ذلك أيضاً أن تمييز "كـم" الخبرية يأتـي مفرداً على الأكثر، ولقـد ذهـب بعض النحـاة إلـى أن مجيء تمييزهـا مجموعـاً شـاذ[1]، وذلـك نحـو قـول الشاعر[2]:

كم ملوكٍ باد ملْكُهم ونَعِيمِ سوقةٍ بادوا

وأما بالنسبة لتمييز "كأين"، فإنه يأتي مجروراً، ولقد ورد عـن العـرب بعـض الشواهد التي جاء فيها التمييز منصوباً، وذكر السيوطي أن مجيئه منصوباً شـاذ[3]، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

اطْرِدِ اليأس بالرجا فكأين آلِماً حم يسره بعد عسر

فالشاهد في البيت السابق مجيء "آلماً" منصوباً، وهو تمييز لـ "كأين"، والأصـح عند النحاة أن يكون مجروراً.

ولعلنا نقف عند هذا البيت قليلاً، فنتساءل: أليس الأصل في التمييـز أن يكـون منصوباً؟ ثم إذا سلمنا بذلك، فما الذي دفع بالنحاة إلى أن يحكموا علـى مثـل هـذا التمييز بالشذوذ، وهو إنما عاد إلى الأصل؟

إن هذه الشواهد في جملتها تمثل تمرداً على أصل القاعدة التي وضعها النحـاة، غير أن هذا التمرد لا يعني أن الكلام ليس صحيحاً، بل إنه صحيح، وذلك لأن هـذه الشواهد صدرت عن أبناء اللغة في عصر الاحتجاج اللغوي، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن رد هذه الشواهد بشكل من الأشكال، غير أن ما حصل أن النحاة حين وضعوا القواعد التي قننوا من خلالها النصوص اللغوية، والأداءات المختلفة للغة، لم تكـن

---

1. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 353.
2. الشاهد بلا نسبة، في: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1337، وابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: 245، والشنقيطي. الـدرر اللوامـع، ج: 1، ص: 538.
3. السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 356.
4. الشاهد بلا نسبة في: الأزهـري. شـرح التـصريح علـى التوضـيح، ج: 2، ص: 477، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 356، والشنقيطي. الـدرر اللوامـع، ج: 1، ص: 542.

تلك القواعد لتشتمل كل الأنماط الأدائية للغة، ولم تكن قادرة على استيعاب كل الأداءات التي ظهرت نتيجة الأداء غير الواعي من أبناء اللغة، مما دفع بكل هذه الأداءات إلى دائرة المتبقي في اللغة.

وإذا نظرنا بشيء من المنطق فإن القاعدة طارئة على اللغة، واللغة موجودة قبل القاعدة، فلا ينبغي أن تقيد حرية هذا الموجود لسبب طارئ عليه، بل ينبغي أن يسير هذا الطارئ وفق ما هو موجود من قبل، ولكن لما كان هذا الأمر محالاً أو ما زال محالاً؛ أدى إلى ظهور مثل هذه الاستثناءات والتمردات على القاعدة التي بطبيعتها لم تكن شاملة لجميع الأداءات الاستعمالية.

وفي نهاية هذا الفصل نشير إلى ما يلي:

أولاً: لقد كانت ملامح المتبقي اللغوي ظاهرة بشكل جلي في مبحثي الحال والتمييز، وذلك عائد ـ في ظننا ـ إلى طبيعة هذين المبحثين، إذ هما مبحثان متسعان، وعلاوة على ذلك فقد ورد فيهما آراء كثيرة، وسمع عن العرب فيهما نصوص كثيرة أيضاً.

ثانياً: لم تختلف طبيعة المتبقي اللغوي في مبحثي الحال والتمييز عن طبيعته التي رأيناه عليها في الفصلين السابقين من هذه الدراسة، فلا يزال المتبقي اللغوي فرعاً على القاعدة، وإن كان هذا التفريع عشوائياً وغير منتظم في الأغلب الأعم.

ثالثاً: لقد تفادى النحاة مشكلة هذه الأداءات المتمردة على قواعدهم بطريقة من الطرق الآتية:

1 . التأويل: ولقد كان أكثر تلك الطرق استساغة وقبولاً لديهم.

2 . الوصف بالشذوذ أو القلة أو الخروج على القاعدة، أو الاستثناء أو الجواز، وهذا جاء في المرتبة الثانية من طرق التخلص من الأداء المتمرد على القاعدة.

3 . الوصف بالضرورة الشعرية، إذا ما كان الأداء واردا في الشعر.

الخاتمة:

إن الأداءات اللغوية المتمردة على القاعدة النحوية سواء في باب المنصوبات أم في غيره من أبواب النحو تمثل أنماطاً تركيبية خاصة، يفترض أن ينظر إليها وفق منظور آخر يختلف عن نظرة القدماء الذين أدخلوها في أبواب النحو الأخرى بناء على العلامة الشكلية أو المشابهة أو غير ذلك، إذ إن النحاة وضعوا مجموعة من القواعد النحوية وفق استقرائهم لنصوص اللغة المختلفة: قرآناً، ونثراً، وشعراً، ثم حاولوا إجبار جميع الأداءات اللغوية المسموعة عن العرب على أن تخضع لهذه القواعد، فلجأوا من أجل ذلك إلى طرق مختلفة كالتأويل، والتقدير، والنعت بالشذوذ أو القلة، وغيرها من التعليلات النحوية التي وضعوها، والواقع أن هذه الأداءات ما هي إلا صور شاهدة على وجود المتبقي في اللغة، وقد تمردت على أصل القاعدة نتيجة للأداء غير الواعي للغة، كما أنها نتجت بسبب التقعيد النحوي نفسه، إذ وضعت القاعدة وفق الشائع الأكثر والأعم، وما سوى ذلك وصف بالشاذ والقبيح وما شابه ذلك، على الرغم من أنه صدر عمن يحتج بكلامهم من العرب وفي زمن الاستشهاد.

إننا حين نطلق لفظ "الأداء غير الواعي للغة" لا نعني به المفهوم النفسي المحض، أي إن أبناء اللغة ينطقون بألفاظ لغوية دون وعي، بل نريد بهذا المصطلح أن أبناء اللغة قبل مجيء عملية التقعيد كانوا ينطقون بتركيباتهم النحوية خاصة، واللغوية عامة وفقاً لأنظمة قواعدية ذهنية قد تبيح لهم الخروج عن طبيعة الذوق العام للعرب دون وعي تحليلي بالقواعد التي تحكم تشكيل الجملة، كما أن تلك القواعد الذهنية خاضعة للموقف والحالة النفسية، علاوة على أنها تخضع للطبيعة الاجتماعية، والبيئة الجغرافية، فلكل بيئة أداءاتها اللغوية الخاصة بها، وليس بالضرورة أن تتشابه تلك البيئات مع بعضها في الأداء اللغوي الواحد، ومن هنا تظهر أشكال الخروجات على القواعد التي وضعها النحاة وفقاً للأداء اللغوي الأشيع.

ولقد ظهر لنا من خلال الدراسة أن مساحة المتبقي اللغوي ضمن مكملات العملية الإسنادية واسعة جداً، ويمكننا أن نقول - بشيء من التجوز - إنها أكثر التركيبات اشتمالاً على المتبقي اللغوي، لأننا وجدنا مظاهر المتبقي اللغوي ضمن نظام

العلامات، فوضعت الضمة مكان الفتحة، كما وجدناها ضمن نظام التقديم والتأخير، فتقدم ما كان حقه التأخير، وتأخر ما كان حقه التقديم، كما وجدنا مظاهر المتبقي ضمن الحذف والاجتزاء، فالحذف ما كان من حذف العنصر التركيبي، ونمثل له بالإغراء والتحذير وفقاً للقاعدة النحوية، والاجتزاء ما كان من أخذ جزء من العنصر التركيبي ونمثل له بالترخيم من وجهة نظر تحليلية محضة لا من وجهة نظر تركيبية، كما وجدناه ضمن نظام مصاحبات المكملات الإسنادية، كحرف النداء، وأداة الاستثناء، فجميع هذه المواضع والأنظمة اشتملت على مظاهر للمتبقي اللغوي.

إن دائرة المتبقي لم تكن لتتسع هذا الاتساع لولا أن النحاة ضيقوا القاعدة التي وضعوها للغة، ولجأوا إلى التأويل في أغلب الأداءات الخارجة على القاعدة، يدفعهم إلى ذلك ما افترضوه مسبقاً من أن الفتحة علامة المفعولية، وما ألزمتهم به نظرية العامل من أن لكل منصوب ناصباً، ومن نظرتهم إلى القواعد اللغوية على أنها تتسم بالكمال والشمولية.

والمتبقي اللغوي لم يرتبط بنص لغوي ما بعينه، ولا بأداء قبيلة من قبائل العرب دون غيرها، ولا بأي مظهر من مظاهر التخصيص اللغوي، فمن ناحية وجدنا المتبقي اللغوي ضمن القرآن الكريم نفسه، وضمن القراءات القرآنية، علاوة على وجوده في النثر العربي من أمثال وحكم، وأقوال، وغيرها، ووجوده أيضاً ضمن الشعر العربي وفق ما بينا ضمن فصول هذه الدراسة، ومن ناحية ثانية فقد وجدنا هذه الأداءات اللغوية المتمردة عند كثير من القبائل العربية، وهو أمر يبعد المتبقي اللغوي عن دائرة التخصيص.

أما بالنسبة للمتبقي في القرآن الكريم فهو لا يشير إلى أداء متمرد على القاعدة، أو غير واعٍ كما هو الحال في النصوص اللغوية المختلفة، فهو كلام الله جل في علاه، وله من القداسة ما يمنعنا من أن نصفه بمثل ما نصف به كلام البشر، وإنما يشير إلى مجيء القرآن الكريم بأداءات لغوية اعتاد العرب على تأديتها، وذُكِرت في أشعارهم وأخبارهم، ومن ثم جاء القرآن بلسان العرب، فأكد مثل هذه الأداءات التي قد تكون خضعت في كثير من ملامحها إلى طبيعة الموقف والسياق الذي قيلت فيه،

ومن هنا، فإن المتبقي اللغوي في القرآن الكريم يختلف عنه في بقية النصوص اللغوية الأخرى.

وتشير الدراسة إلى بعض التوصيات التي ترى بأنها تخدم الدرس النحوي وتحد من التداخل فيما بين الأداءات اللغوية، وهي:

أولاً: دراسة العمد في حال دخول النواسخ وما شابهها عليها، ورصد مظاهر المتبقي فيها، وذلك لأننا كنا في بداية الأمر قد عزمنا على دراستها ضمن هذه الدراسة، إلا أننا رأينا أن بابها أقرب إلى المرفوعات منه إلى المنصوبات، فصرفنا النظر عن دراستها ضمن هذه الدراسة.

ثانياً: العمل على إنشاء هيئة علمية تقوم بدراسة المتبقي في جميع الأداءات اللغوية المسموعة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، ورصدها رصداً شاملاً، مستعينة على هذا العمل ببعض الدلائل التي تشير إلى وجود المتبقي، وهذه الدلائل تتمثل بما وصفَ به النحاةُ الأوائلُ الأداءاتِ اللغويةَ التي خرجت على قواعدهم، مثل قولهم: شاذ، قبيح، قليل، نادر، ضعيف، رديء، يؤخذ به ولا يقاس عليه، وغير ذلك مما يوحي بالخروج على قواعدهم.

ثالثاً: تقوم هذه الهيئة بعد رصد كل مظاهر المتبقي في اللغة بالعمل على تصنيف هذه الأداءات اللغوية، وإدراجها ضمن قواعد تكون أكثر شمولية واستيفاء من تلك القواعد التي وضعها النحاة الأوائل، بعيداً عن وصفها بما وصفوها به من شذوذ وقبح وغيره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

الأبرص، عبيد (1994م). **ديوان عبيد بن الأبرص**، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000م). **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الأحوص، الأنصاري (1990م). **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

الأخطل، غياث بن غوث (1994م). **ديوان الأخطل**، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (1991م). **معاني القراءات**، مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الأولى.

الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (1975م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الأسدي، الكميت بن زيد (1969م). **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتقديم: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (1993م). **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة.

الأعشى، ميمون قيس (د.ت). **ديوان الأعشى الكبير ميمون قيس**، شـرح: محمـد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة

الأفغاني، سعيد محمد (2003م). **الموجز في قواعد اللغـة العربيـة**، دار الفكـر، بيروت ـ لبنان.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (1992م). **الزاهر في معاني كلمـات النـاس**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (1998م). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (2003م). **الإنصاف فـي مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكـوفيين**، تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد (1419هـ). **البحر المديد في تفسير القـرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر حسن عبـاس زكـي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

أيوب، عبد الرحمن (1957م). **دراسات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الـصباح، الكويت.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). **الجامع المـسند الـصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عـن الـسلطانية، بالإضافة إلى ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى.

برجستراسر (1982م). **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجـه: رمـضان عبـد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مـصر، ودار الرفـاعي، الريـاض ـ السعودية.

برديائف، نيقولاي (1982م). **العزلة والمجتمع**، ترجمة: فؤاد كامل، مراجعة: علي أدهم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

البروجردي، محمد بن حمد بن محمد بن عبد الله (1987م). **الفتح على أبي الفتح،** تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشئون الثقافية العامة، بغـداد ـ العـراق، الطبعة الثانية.

بشر، كمال (د.ت). **دراسات في علم اللغة،** دار غريب للطباعة والنشر.

البصري، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن (د.ت). **الحماسـة البصرية،** تحقيق: مختار الدين أحمد، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). **خزانة الأدب ولب لباب لـسان العـرب،** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). **معالم التنزيـل فـي تفسير القرآن،** تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحيـاء التـراث العربـي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (1971م). **فصل المقـال فـي شرح كتاب الأمثال،** تحقيق: إحسان عباس، مؤسـسة الرسـالة، بيـروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (د.ت). **سمط اللآلي في شـرح أمالي القالي،** تحقيق وشرح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل،** تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربـي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (1991م). **الحماسة المغربيـة،** تحقيـق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد (د.ت). **شرح ديوان الحماسـة،** دار القلم، بيروت ـ لبنان.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلـوم**، تحقيـق: علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النص الفارسـي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مؤسسة لبنان ناشـرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (1901م). **المنتحل**، تحقيق: أحمد أبو علي، المطبعة التجارية، الإسكندرية ـ مصر، الطبعة الأولى.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد (1995م). **قواعد الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

الثعلبي، أبو القاسم أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **كتاب التعريفات**، ضبطه وصـححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنـان، الطبعة الأولى.

جرير بن عطية الخطفي (1986م). **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعـة والنـشر، بيروت ـ لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1987م). **كتاب العروض**، تحقيق: أحمد فوزي الهيـب، دار القلم، الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القـراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسـلامية، المجلـس الأعلـى للشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخـصائص**، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **اللمع في العربيـة،** تحقيق: فـائز فـارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد جمال الدين (1422هـ ـ). **زاد المسير في علم التفسير،** تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربـي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987م). **الصحاح تاج اللغـة وصـحاح العربية،** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة.

حسان، تمام (2007م). **اللغة العربية معناها ومبناها،** دار عـالم الكتـب، الطبعـة الخامسة.

الحطيئة، أبو مليكة جرول (د.ت)، **ديوان الحطيئة، برواية ابن حبيـب عـن ابـن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني،** المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الحطيئة، أبو مليكه جرول (د.ت). **ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت والـسكري والسجستاني،** تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبـة مـصطفى البـابي الحلبـي وأولاده، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

حماسة، محمد عبد اللطيف (1983م). **العلامة الإعرابية في الجملة العربية بـين القديم والحديث،** الكويت.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (2001م). **مـسند الإمـام أحمـد،** تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الحندود، إبراهيم بن صالح (2001م). **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك،** مجلة الجامعة الإسلامية، الـسنة: 33، العدد: 111، المدينة المنورة ـ السعودية.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1998م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (1420هـ). **البحر المحيط،** تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الخالديان، أبو بكر محمد بن هاشم، وأبو عثمان سعيد بن هاشم (1995م). **حماسة الخالديين، الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين،** تحقيق: محمد علي دقة، وزارة الثقافة، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى.

الخثران، عبدالله بن حمد (1990م). **مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها**، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى.

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد (1982م). **سر الفصاحة،** دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الدرويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). إعراب القرآن الكريم وبيانه، **دار اليمامة، دمشق/ بيروت، ودار ابن كثير، دمشق/ بيروت، ودار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص - سوريا، الطبعة الرابعة.**

ذو الرمة (1995م). **ديوان ذي الرمة،** قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (1420هـ). **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير،** دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

رؤبة بن العجاج (د. ت). **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت

الربعي، علي بن عدلان بن حماد (1985م). **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب،** تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (د.ت). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

الزبيدي، عمرو بن معد يكرب (1985م). **شعر عمرو بن معد يكـرب الزبيـدي،** جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربيـة بدمـشق، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1984م). **حروف المعـاني والصفات،** تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيـروت ـ لبنـان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهوندي (1985م). **اللامات،** تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الثانية.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن فارس (1396هـ). **الأعلام،** دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان.

الزعبي، آمنة صالح (2012م). **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية،** مجلة جامعة دمشق ـ المجلد 28ـ العدد الأول.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). **الكـشاف عـن حقـائق غوامض التنزيل،** دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1987م). **المستقصى في أمثال العـرب،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). **المفصل في صنعة الإعـراب،** تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

السامرائي، إبراهيم (1983م). **الفعل زمانه وأبنيته،** مؤسسة الرسالة، بيـروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

ساعدة بن جؤية الهذلي (1965م). **ديوان الهذليين،** نسخة مصورة عن دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو،** تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،** دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). **كتاب شرح أشعار الهذليين،** تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

ابن أبي سلمى، زهير المزني (2005م). **ديوان زهير بن أبي سلمى،** اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). **الكتاب،** تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1993م). **العدد في اللغة،** تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى.

ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (1974م). **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة ـ مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم،** تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (د.ت). **شرح شواهد المغني،** اعتنى بتصحيحه قراءة على: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، المطبعة البهية، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر.

الشاعر، حسن موسى (1988م). **الكشف عن صاحب البسيط في النحو**، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد السابع والسبعون، السنة العشرون، المدينة المنورة ـ السعودية.

الشايب، فوزي (1992م). **الحال فضلة**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الأول، العدد الأول.

ابن الشجري، هبة الله بن علي (1992م). **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمد محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الشنتمري، الأعلم (1994م). **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1999م). **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الصقلي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي (1990م). **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن أبي الصلت، أمية (1998م). **ديوان أمية بن أبي الصلت**، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم (د.ت). **المفضليات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة السادسة.

ابن أبي طالب، علي (رضي الله عنه) (2005م). **ديوان علي بن أبي طالب**، نشره: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت.

العامري، أبو عقيل لبيد بن ربيعة (2004م). **ديوان لبيد بن ربيعة**، حققه واعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى عطية (2006م). **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، جدارا للكتاب العالمي، عمان - الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى عطية (2010م). **الذات بين البناء والتفكيك، قراءة لغوية مقارنة في (جذور) الذات الإلهية في التوراة بين المقارنة اللغوية ومقارنة الأديان**، نسخة على نظام pdf، بحث مقدم على مؤتمر الأدب والتفاعل الحضاري، جامعة مؤتة.

عبابنة، يحيى عطية (1434هـ). **ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي**، بحث (تحت النشر)، مجلة جذور، النادي الأدبي بجدة، السعودية، العدد: 34.

عبابنة، يحيى عطية. **العلاقات النحوية في اللغة العربية دراسة تاريخية مقارنة في النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة**، (غير منشور) نسخة على نظام pdf.

العبادي، عدي بن زيد(1665م). **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تحقيق: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد.

العباس بن مرداس السلمي (1991م). **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن العبد، طرفة (2003م). **ديوان طرفة بن العبد**، اعتنى به وحققه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1999 م). **فصول في فقه العربية،** مكتبة الخانجي، القـاهرة ـ مصر، الطبعة السادسة.

ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). **العقد الفريد،** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

العبسي، عنترة بن شداد (1964م). **ديوان عنترة العبسي،** تحقيق ودراسة: محمـد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.

العجاج، عبد الله بن رؤبة (1969م). **ديوان العجاج،** رواية عبد الملك بـن قريـب الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق

العجاج، عبد الله بن رؤبة (د.ت). **ديوان العجاج،** برواية عبد الملـك بـن قريـب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت.

ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد (2008م). **تفسير ابن عرفة،** تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمـد الأندلـسي (1980م). **ضـرائر الشعر،** تحقيق: السيد إبراهيم بن محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمـد الأندلـسي (1996م). **الممتـع الكبير في التصريف،** مكتبة لبنان، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،** تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمـد، دار الكتـب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفيـة ابن مالك،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مـصر للطباعة سعيد جودت وشركاؤه، القاهرة ـ مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي،** حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب،** تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د. ت). **التبيان في إعراب القرآن،** تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

عمر بن أبي ربيعة (1996م). **ديوان عمر بن أبي ربيعة،** تقديم: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (1988م). **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر،** عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). **جامع الدروس العربية،** المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون.

الغنوي، طفيل (1997م) **ديوان طفيل الغنوي،** شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1988م). **كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب،** تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). **الحجة للقراء السبعة،** تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، وبيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). **معاني القرآن،** تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (1995م) (منسوب إليه). **الجمل في النحو،** تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفرزدق، همام بن غالب (1987م). **ديوان الفرزدق**، شرح وضبط وتقـديم: علـي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

القاسم، يحيى (1993م). **أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب فـي الآيـات القرآنية والشواهد الشعرية**، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة الآداب واللغويات" المجلد: 11، العدد: 1.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1926م). **أمالي القالي**، تحقيق: محمـد عبـد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هـ). **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1418هـ). **عيون الأخبـار**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (د.ت). **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي بكر (1964م). **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القـاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمـي (د.ت). **مـا يجـوز للـشاعر فـي الضرورة**، حققه وقدم له ووضع فهارسه: رمضان عبد التـواب، وصـلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشـراف دار الفـصحى، القـاهرة ـ مصر.

القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (د.ت). **لطائف الإشارات**، تحقيـق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعـة الثالثة.

القضاة، سلمان (1989م). **هل الحال فضلة في أسلوب العربيـة؟**، مجلـة أبحـاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد السابع، العدد الأول.

القطامي، عمير بن شييم (1960م). **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى.

القوزي، عوض حمد (1981م). **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرياض، الطبعة الأولى، الرياض ـ السعودية.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق (1981م). **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة.

القيسي، أبو رياش أحمد بن إبراهيم (1986م). **شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي**، تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (1974م). **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (1405هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

كثير عزة (1971م). **ديوان كثير عزة**، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ـ السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الكناعنة، عبد الله محمد طالب (2007م). **الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه**، دار الكتاب الثقافي، إربد ـ الأردن.

لوسركل، جان جاك (2005م). **عنف اللغة،** ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ليونز، جون (د.ت). **اللغة وعلم اللغة**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

امرؤ القيس بن حجر الكندي (2005م). **ديوان امرئ القيس،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

المرتضى، علي بن الحسين العلوي (1954م). **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (د.ت). **النكت والعيون،** تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1997م). **الكامل في اللغة والأدب،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب،** تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

المتنخل، الهذلي (1965م). **ديوان الهذليين**، نسخة مصورة عن دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (د.ت). **السبعة في القراءات،** تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

مجنون ليلى (د.ت). **ديوان مجنون ليلى،** تحقيق: عبد الستار أحمد فـراج، مكتبـة مصر.

المخزومي، مهدي (1964م). **في النحو العربي نقد وتوجيه،** المكتبة العـصرية، صيدا ـ بيروت، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (1992م). **الجنى الداني في حـروف المعاني،** تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميـة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

المرزباني، أبو عبدالله محمد بن عمران بن موسى (1995م). **الموشح فـي مآخـذ العلماء على الشعراء،** تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (1417هـ) **الأزمنة والأمكنـة،** دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). **شرح ديوان الحماسـة،** تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

المريني، المهلب بن أحمد بن أبي صفرة (2009م). **المختصر النصيح في تهـذيب الكتاب الجامع الصحيح،** تحقيق: أحمد فارس السلوم، دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج النيسابوري (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقـل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسـلم،** تحقيق: محمد فـؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

مصطفى، إبراهيم (1951م). **إحياء النحو،** القاهرة ـ مصر.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (د.ت). **كتـاب الـرد علـى النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (1990م). **التوقيف على مهمـات التعاريف**، دار عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). **لـسان العـرب**، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

مهلهل بن ربيعة (د.ت). **ديوان مهلهل بن ربيعة**، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية.

النجار، محمد عبد العزيز (2001م). **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسـسة الرسالة، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). **عمدة الكتاب**، تحقيـق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، بيـروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1421هـ). **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

النخجواني، نعمة الله بن محمود (1999م). **الفـواتح الإلهيـة والمفـاتح الغيبيـة الموضحة للكلام القرآنية والحكم الفرقانية**، دار الركابي، الغورية ـ مصر، الطبعة الأولى.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (1998م). **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيـي الـدين ديـب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عـادل (1998م). **اللبـاب فـي علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معـوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

النهرواني، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى (2005م). **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (1981م). المبسوط في القراءات العشر، **تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا.**

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1383هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ـ مصر الطبعة الحادية عشرة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1983م). **المسائل السفرية**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ـ سوريا.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد

محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

يعقوب، إميل بديع (1996م). **المعجم المفصل في شواهد العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

اليوسي، أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد (1981م). **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، تحقيق: محمد حجي، ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة الأولى.